جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

جامـعة غليزان
كلية العلـوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم الإقتصادية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان :

التكتلات الإقتصادية

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر شعبة العلوم الإقتصادية – تخصص : إقتصاد دولي

من إعداد

د. بديار أحمد

السـنة الجامعية: 2020 - 2021

أهداف المطبوعة :

لقد حرصنا في اعداد هذه المطبوعة على أن تكون مطابقة للمنهاج والمحتوى المقررين من قبل الوزارة الوصية والموجه خصيصا لنظام (ل.م.د) وخاصة طلبة الماستر للعلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، حيث تم تقديمه بما يعطي للطالب في مجال تخصصه من خلال التعرف على ماهية التكتلات الاقتصادية وكذا أشكالها والمتمثلة أساسا في الإتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة وصولا إلى التكامل الإقتصادي العام والذي من خلاله يتم تحقيق الأهداف العامة لمشاريع التكتلات الإقتصادية.

الفهرس العام

1- ماهية التكامل الاقتصادي 1

1- 1. مفهوم التكامل الاقتصادي، أشكاله ودوافعه 1

1-1-1. التكامل الاقتصادي والمفاهيم المجاورة له 2

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي 2

ثانيا: مناهج التكامل الاقتصادي 4

1-1-2. أشكال التكامل الاقتصادي 9

أولا: منطقة التجارة الحرة 9

ثانيا: الاتحاد الجمركي 10

ثالثا: السوق المشتركة 11

رابعا: الاتحاد الاقتصادي 12

1-1-3. دوافع التكامل الاقتصادي 13

أولا: رفع مستوى الرفاهية والتنمية الاقتصادية 13

ثانيا: انفتاح الأسواق وتحسين معدلات التبادل التجاري 14

ثالثا: الاستقرار والتوازن الاقتصاديين 16

1-2. مزايا التكامل الاقتصادي، شروطه وأهدافه 17

1-2-1. مزايا وشروط التكامل الاقتصادي 18

أولا: مزايا التكامل الاقتصادي 18

ثانيا: شروط التكامل الاقتصادي 20

1-2-2. آثار التكامل الاقتصادي: 23

أولا: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي 24

ثانيا: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي 26

ثالثا: آثار التكامل الاقتصادي على النظام العالمي الجديد 28

1-2-3. التكامل الاقتصادي، أسسه، أهدافه وعلاقته بالتجارة الخارجية 30

أولا: أسس التكامل الاقتصادي 30

ثانيا: خطوات تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي 33
ثالثا: التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية 34
1-3. تجارب التكامل الاقتصادي 38
1-3-1. التجارب داخل الوطن العربي 38
أولا: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري 38
ثانيا: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية 39
ثالثا: مشروع السوق العربية المشتركة 41
رابعا: اتفاقية تيسير التجارة والمنطقة الحرة 45
خامسا: منطقة التجارة الحرة العربية ومقوماتها 46
1-3-2. تجارب التكامل الاقتصادي خارج المنطقة العربية 48
أولا: تجربة الاتحاد الأوربي 48
ثانيا: منطقة التجارة الحرة الأوروبية 51
ثالثا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية 52
رابعا: تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول النامية 52
الخاتمة: 54
2- العولمة الاقتصادية وتحدياتها على الوطن العربي 55
2-1. العولمة الاقتصادية وأساسها النظري 56
2-1-1. مفهوم العولمة 57
2-1-2. نشأة العولمة، أهدافها ومجالاتها 59
أولا: نشأة العولمة 60
ثانيا: أهداف العولمة 61
ثالثا: مجالات العولمة 62
رابعا: العوامل التي ساهمت في ظهور العولمة 64
2-1-3. فرص وتحديات العولمة 65
أولا: الفرص التي تقدمها العولمة 66

ثانيا: التحديات المرافقة للعولمة 66
ثالثا: الاندماج والمنافع المتوقعة للعولمة 68
2-2. العولمة الاقتصادية، آلياتها، مظاهرها وتأثيرها على الوطن العربي 70
2-2-1. تزايد دور المؤسسات الدولية 71
أولا: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 71
ثانيا: منظمة التجارة العالمية 75
2-2-2. مظاهر العولمة 78
أولا: الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية 78
ثانيا: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات 80
ثالثا: أوجه التشابه بين عمل التكامل وآليات عمل العولمة 82
2-2-3. العولمة الاقتصادية وتأثيرها على العالم العربي 83
أولا: أهداف العولمة الاقتصادية ونتائجها في الوطن العربي 83
ثانيا: آثار العولمة على الاقتصاد العربي 86
2-3. أهم التكتلات التي تستهدف الوطن العربي وتحدياتها 90
2-3-1 مشروع التكتل الشرق أوسطي 91
أولا: نظرة تاريخية للتكتل الشرق أوسطي 91
ثانيا: تحديات المشروع الشرق أوسطي 96
2-3-2. مشروع التكتل الأورومتوسطي 97
أولا: نظرة تاريخية للتكتل الأورومتوسطي 98
ثانيا: تحديات المشروع الأورومتوسطي 102
2-3-3. تصورات الشراكة الأورو متوسطية 105
أولا: مختلف الآراء تجاه الشراكة الأورو متوسطية 105
ثانيا: المغزى من تمركز الشراكات على الوطن العربي 106
الخاتمة 108

1- ماهية التكامل الاقتصادي

إن المستجدات والإفرازات السياسية والتطورات الاقتصادية تثبت على أن العالم يتحرك ويتغير يوما بعد يوم، إذ أن هذا التغير يتجه في جميع أحواله للإقامة علاقات اقتصادية مشتركة، إذ أضحى اليوم التنافس الاقتصادي وغزو الأسواق من أجل التحكم في آليات الاقتصاد هو الميزة الأساسية التي تطبع الوقت الحالي، وفي ظل هذه المستجدات أدركت الكثير من الدول أهمية العمل الاقتصادي المشترك الذي توحد فيه مجهودها لمواجهة التحديات المتجلية في ظاهرة العولمة ومظاهرها الاقتصادية، حيث تتمثل هذه العلاقات الاقتصادية في إقامة ما يعرف بالتكامل الاقتصادي.

ومن أجل التطرق إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي وفهمها، لابد من معرفة الإطار النظري العام حتى يتسنى لنا تحليل الأسس التي تستند إليها ظاهرة التكامل الاقتصادي، وكذا المقومات التي ترتكز عليها، ومعرفة الأشكال التي تتخذها ظاهرة التكامل الاقتصادي، ولهذا فإن الأمر يحتاج منذ البداية إلى التعريف بمفاهيم أساسية تترابط فيما بينها، وهي التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي والتكتل الاقتصادي، حيث يوجد خلط كبير في هذا المجال وخاصة عند غير المتخصصين، سواء كانوا من السياسيين أو الإعلاميين وغيرهم، وبالتالي فهي مفاهيم جديرة بالبحث على النحو الذي يبينه التحليل التالي:

- مفهوم التكامل الاقتصادي، أشكاله ودوافعه؛
- التكامل الاقتصادي، مزاياه، آثاره وأهدافه؛
- تجارب التكامل الاقتصادي.

1-1. مفهوم التكامل الاقتصادي، أشكاله ودوافعه

من الضرورات الاقتصادية التي يجب أن تسود العالم اليوم وخاصة دول العالم الثالث ضرورة إقامة علاقات اقتصادية مشتركة تضمن تحقيق وفرة اقتصادية وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا فإن أهم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية تبرز عموما في شكل تعاون اقتصادي أو تكتل الاقتصادي أو حتى الوصول إلى التكامل الاقتصادي الذي يعبر عن الوحدة الاقتصادية بصورتها المطلقة من توحيد للسياسات الاقتصادية والنظم النقدية.

ومنه جاء هذا المبحث ليعرف بأهم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تتمثل في ما يلي:

- التكامل الاقتصادي والمفاهيم المجاورة له.
- أشكال التكامل الاقتصادي.
- دوافع التكامل الاقتصادي.

1-1-1. التكامـل الاقتصـادي والمفاهيم المجاورة له

يجب التطرق إلى العديد من النقاط والتي يثيرها موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية حيث تحتاج إلى إيضاح في مدلولها ومحتواها الفكري وهو ما سنحاول الكشف عنه باختصار في الطرح التالي:

أولا: تعريـف التكامـل الاقتصـادي

تعرف لفظة التكامل لغويا إلى تجميع أجزاء الشيء أو الربط بين الأجزاء المنفصلة لتكون في الأخير كل متكامل، ولكي تؤدي وظيفة معينة.

وموضوع التكامل يعتبر من أكثر المواضيع ذات الاهتمام الكبير من بل العلوم الاجتماعية، كعلم السياسة وعلم الاجتماع، علم الاقتصاد وهذا الأخير يدرس موضوع التكامل من زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو هدف موضوع بحثنا.

وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي يعبر عن تكاتف الجهود في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي وسيلة وليس غاية منشودة، هدفه تحقيق تنمية اقتصادية، بين مجموعة من الدول المتكاملة فيما بينها، ومن أجل الوصول إلى معدلات نمو جيّدة باستعمال إمكاناتها المادية والبشرية المتوفرة.

ومن ناحية أخرى يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على أنه مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول هدفها تعظيم المنفعة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، وتحول اقتصادياتها إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة، ومن الملاحظ أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف اقتصادي موحد للتكامل، حيث اختلفت التعاريف الخاصة به وتنوعت من حيث الهدف والمنهجية والسياسات والمراحل.

وقد عرّف العديد من علمـاء الاقتصاد التكامل الاقتصادي، فالأستـاذ بيلا بلاسا، يرى أن التكامل الاقتصادي عملية وحالة، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية منتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إلى أنه حالة، فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.[1]

ويرى الاقتصادي مالكوب، إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي استخدم بداية في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجمعات المشروعات الصناعية المتكاملة، ومن ناحية أخرى يقول أن فكرة التكامل الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم بكفـء للعمل، ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج

[1]– بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، تر الدكتور راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص: 10.

والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيّز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.[1]

أما الاقتصادي فان سيرجيه فيوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، أي إزالة كل القيود في العلاقات التجارية وكذا عدم وضع قيود جديدة، وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعوامل الإنتاج فيما بينهما وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع.

ويعرف لبيب شقير، التكامل الاقتصادي بأنه عملية تحيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحدد درجاته المتصاعدة والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل.

حسب ما يحق كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الدول لأطراف، ويتطلب إقامة التكامل الاقتصادي وجود إرادة سياسية واعية وصارمة.[2]

ومن خلال ما سبق من تعريفات للتكامل الاقتصادي يتضح أنه ليست عملية سهلة التحقيق والإنجاز، بل يعتبر التكامل الاقتصادي عملية على مستوى عال من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، ومن الضروري التأكيد على أنه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي إلاّ أنه يجب الاتفاق على تعريف عام وشامل للتكامل الاقتصادي يمكن تلخيصه فيمايلي:

التكامل الاقتصادي عبارة عن عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يعتمد على إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عوامل الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وخلق نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء وهذا بغية إدراك مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل الدول المتكاملة فيما بينها.

ثانيا: مناهج التكامل الاقتصادي

---

[1]– جون وليامسون، التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981 ، ص: 41.

[2]–محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986، ص: 82.

ينشأ التكامل الاقتصادي عن طريق إزالة الحواجز والقيود عن التجارة الخارجية، وحسب مستوى الإزالـة تتمايز صور التكامل الاقتصـادي، ويشير هذا التحليل إلى أن هناك منهجا للتكامل الاقتصادي.

أ- المنهـج التقليـدي

تعارفت عليه نظرية التكامل الاقتصادي قبل قيام منظمة التجارة العالمية في 01 جانفي 1995، حيث يرتكز هذا المنهج على الفكر القائم على نظرية المراحل إلى تحقي التكامل الاقتصادي، تتمثل هذه المراحل في منطقة تجارة حرة، والإتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والإتحاد الاقتصادي، وذلك للوصول في نهاية المراحـل إلى التكامل الاقتصادي، ويميز هذا المنهج خصائـص أساسيـة نلخصها فيما يلي: [1]

- المجـال الجغرافـي: يجب أن يضم الإقليم دولا متجاورة أي دول تكون بينها حدودا جغرافية؛

- المميـزات الإقليميـة: وجوب التقارب والتجانس في المساويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

- الخصائص الاجتماعية والثقافية: تأكيد تقارب المستويات لتمكين الوحدة كهدف نهائي.

- التوجـه الاقتصـادي: يكون التوجه الاقتصادي توجها داخليا وذلك من أجل تفادي ضغوط الانفتاح على العالم.

- المرحلـة النهائيـة: يهدف في الأخير إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية.

ب- المنهـج البديـل للتكامـل

يجمع هذا المنهج بين الإقليمية والعالمية أو العولمة إذ يختلف بشكل جوهري عما جرت العادة عليه على اعتبار التكامل الاقتصادي يستهدف الوصول إلى وحدة اقتصادية وربما سياسية تتطلب وجود تجانس اقتصادي واجتماعي بين أعضائها، بينما الصيغة البديلة للتكامل تشترط وجود دولة قوية تقود إقليم معين لتكون من العوامل المحفزة للتكامل.

كما يتميز هذا المنهج البديل للتكامل بتدخل الدولة المتقدة والقوية الرائدة في الإقليم من أجل إصلاح السياسات الاقتصادية للدول الأقل تقدما في الإقليم. وسياق هذا المثال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الاقتصاد المكسيكي من الانهيار أثناء أزمته سنة 1995،

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية، 2003، ص: 16.

وكما تم تمييز المنهج التقليدي بخصائص أساسية سنعرض أهم ميزات وخصائص المنهج البديل للتكامل والمتمثلة فيما يلي:

- المجـال الجغرافـي: لا يشترط أن يكون تجاور بين الدول، كما يمكن أن يضم أكثر من إقليم أي مجموعة من الأقاليم.

- المميـزات الإقليميـة: ليس بالضرورة تجانس وتقارب المستويات الاقتصادية، بل على العكس من ذلك، يجب أن يكون هناك تباين واختلاف حتى يتسنى للدول المتقدمة تولي قيادة الإقليم.

- الخصائـص الاجتماعيـة والثقافيـة: احتفاظ كل دولة عضو بخصوصياتها الاجتماعية والثقافية.

- التوجه الاقتصـادي: يكون التوجه الاقتصادي توجها خارجيا وذلك من أجل البحث عن اندماج مأمون في العالم.

- المرحلـة النهائيـة: أساسا مرحلة واحدة تهدف تحرير التجارة وحرية حركة رأس المال.

* التكتـل الاقتصـادي والتعاون الاقتصادي

بعدما تم التطرق إلى أحد أشكال العلاقات الاقتصادية والمتمثل في التكامل الاقتصادي والذي يعبر أقصى درجة من درجات العلاقات الاقتصادية، يتم الآن التطرق لمفهومين مجاورين لمفهوم التكامل الاقتصادي هما التكتل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي.

أولا: التكتـل الاقتصـادي

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا والتي يجتمع بينها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة وذلك من أجل تعظيم المصلحة والمنفعة الاقتصادية والرفع من مستوى التجارة الدولية وذلك من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول المتكتلة.

يعكس التكتل الاقتصادي الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث يهدف إلى تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يخص التكامل الاقتصادي.

ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي أي صورة من صور التكامل الاقتصادي. حيث لا تخرج هذه الصورة عن المراحل التالية:

-الصـورة الأولى: منطقة التجارة الحرة.
- الصـورة الثانيـة: الإتحاد الجمركي.
- الصـورة الثالـثة: السوق المشتركة.
- الصـورة الرابعـة: الإتحاد الاقتصادي.

وبعكس الواقع العملي فإن التكتل الاقتصادي قد يأخذ اتجاهين:
- الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه التقليدي الذي يعتمد على سياسة المراحل أو الصور الأربعة السابقة الذكر للتكامل الاقتصادي وهي منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي ثم سوق مشتركة ثم الإتحاد الاقتصادي، وفي سياق ذلك خير مثال ما حدث للتكتل الاقتصادي الأوروبي الذي وصل إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي حيث يتميز هذا الاتجاه بالمرحلية والتجانس.

- الاتجاه الثانـي:

في هذا الاتجاه يأخذ التكتل الاقتصادي صورة منطقة تجارة حرة فقط وهو اتجاه يتسم بالواقعية وعدم التجانس بين الدول الأعضاء حيث يمكن أن يضم دول غير متماثلة اقتصادية، كأن يجمع التكتل الاقتصادي بين دول متقدمة ودول نامية وخير مثال على ذلك التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية إذ يجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

* التعـاون الاقتصـادي

يمكن تعريف التعاون الاقتصادي بأنه مجموعة من الاتصالات والتفاعلات في مجالات مختلفة تؤدي إلى تحقيق درجة معينة من التقدم، وتعظيم درجة المنفعة بين عدة أعضاء أو أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا، أو تجمع بينهم نفس العقائد والثقافات، أو ذو أصول عرقية موحدة، أما فيما يخص التعاون الإقليمي فالأمر يتعلق بتفاعلات في إقليم جغرافي معين، وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم الجغرافي.

أولا: التعـاون الإقليمـي

هو مفهوم وسط بين التعاون الدولي من ناحية والتعاون الثنائي من جهة أخرى [1]، حيث يهدف إلى تهيئة المناخ لحل الصراعات وتغيير وجهات النظر العدائية بين الدول وذلك من أجل الوصول بالدول المعنية إلى مرحلة التقدم الإنساني.

ثانيا: التعـاون الاقتصـادي والتكامـل الاقتصـادي

لابد من أن نفرق بين التعاون والتكامل الاقتصاديين فإن الفرق بينهما يتعلق بالكيف

[1]- بيلا بلاسا، مرجع سابق، ص: 10.

كما يتعلق بالكم فبينما يهدف التعاون إلى التقليل من التمييز تشتمل عملية التكامل الاقتصادي على الإجراءات والتدابير المؤدية إلى القضاء على التمييز بين الدول الأعضاء مثل تلك الاتفاقيات الدولية بشأن السياسات التجارية، وإزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة.[1]

أما التعاون الاقتصادي فهو العمل الهادف إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة على خلاف التكامل الذي يهدف إلى إزالة كافة التمييز بين الدول وخلق كيان اقتصادي جديد.[2]

ففكرة التكامل الاقتصادي تتعلق بتحقيق تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الأعضاء في التكامل، هته التغيرات تقوم عادة على درجة من التعقيد والشمول وبعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية. بين الدول الأعضاء. ولكن التعاون الاقتصادي لا يمس تغيرات هيكلية ومعمقة في اقتصاديات الدول المتعاونة.

ومن الطبيعي ألا تقوم حالة التكامل إلا بين الأقطار التي تكون ذات نظام اقتصادي واجتماعي متجانس أو متقارب، وهي تختلف في ذلك عن حالة التعاون الاقتصادي التي يمكن أن تقوم بين أقطار لها نظام اقتصادي واجتماعي نفسه، كما يمكن أن تقوم أيضًا بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة بل ومتعارضة.[3]

كما أن التعاون الاقتصادي بين الدول المتعددة يمكن أن يتخذ أشكالاً وصوراً عديدة وبصفة عامة فإنه يمكن أن يكون ثنائياً بين قطرين فقط، أو بين مجموعة من الأقطار ذات انتماء جغرافي لمنطقة معينة، أما التكامل الاقتصادي فيتخذ صوراً عديدة تمثل درجات متقاربة، وهذه الصور هي، منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الاقتصادي والتكامل الاقتصادي التام.

1-1-2.أشكال التكامل الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى أن نظرية التكامل الاقتصادي بمنهجها التقليدي تعتمد سياسة المراحل، حيث يمكن النظر إلى هذه المراحل على أنها صور للتكامل، اتفاقيات لتسوية المدفوعات، وما يترتب عليها من وجود سلطة عليها فوق قومية ترسم السياسات الاقتصادية والنقدية وتراقب الالتزام بقيامها على أكمل الأوجه، غير أن المتوافق عليه بين الاقتصاديين

---

[1]- عبد الوهاب حميد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة: الطموحات والأداء ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص: 15.

[2]- عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع أعلاه، ص: 17.

[3]- محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص: 46.

أن هناك خمسة أشكال للتكامل الاقتصادي يحكمها جميعا إطار للتعاون الاقتصادي ينشىء علاقة مستمرة بين الدول الأعضاء، والذين يشملهم هذا الإطار من التعاون[1].

أولا: منطقة التجارة الحرة

تعرف منطقة التجارة الحرة على أنها أتفاق إرادي بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة المعفيات التي تقف في طريق تنمية التجارة البينة فيما بينها، وفيما يتم إلغاء كل القيود الجمركية المفروضة على سلع الدول الأعضاء، ولكن تحتفظ كل دول برسومها الجمركية تجاه الدول الأخرى أي تجاه الدول غير الأعضاء في المنطقة الحرة التجارة، وقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على المنتجات دون البعض الآخر.[2]

كما تعرض منطقة التجارة الحرة على أنها إتحاد جمركي ناقص. فهي تشبه الاتجاه الجمركي من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين الدول الداخلة في نطاقها، وتختلف عنه في أن الدول الأعضاء فيها غير ملزميين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية، حيث تحتفظ كل منها برسومها، واستقلالها الجمركي اتجاه بقية دول العالم الخارجي على نطاق المنطقة. وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ولذلك تقتصر في هذه المرحلة على السلع فقط، وتصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر.

ومن خصائص منطقة التجارة الحرة أنها لا تحتم على الدول الأعضاء بتعديل اتفاقياتها مع الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة، كما لا تحرم قيام أي دولة منها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة، كما لا تتضمن اتفاقيات مناطق التجارة الحرة ترتيبات خاصة بشأن تنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، أو بشأن تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها.

وما تجدر الإشارة إليه، المتشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة والمتمثلة إعادة التصدير، إذ تتخلص في كيفية التحديد والسيطرة على ما يسمى بانحراف التجارة، ويقصد بذلك السلع الذي يعاد استيرادها من طرف الدول الأعضاء ذات التعريفة الجمركية المنخفضة يعرض استغلال فروق التعريفة الجمركية، وخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات شرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة الحرة للتجارة، ويوجد خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية المتخم العالية، وذلك حتى

---

[1]- أحمد فؤاد مندور، التكتل الاقتصادي العربي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 1998، ص: 10.

[2]- غريب الجمال، اقتصاديات الوطن العربي، معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة، 1980، ص: 512.

تتمكن من تفادي دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في الدول الأعضاء.[1]

ويتبين أن هذا النوع من التنظيم هو أضعف أنواع التنظيمات الاقتصادية من حيث تنازل الدول على بعض سيادتها، وتحتفظ الدول الأعضاء بكامل سيادتها داخل حدودها الإقليمية، ومن بين أهم الأمثلة عن مناطق التجارة الحرة نجد منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكذا المكسيك.

ثانيا: الاتحـاد الجمركـي

تعتبر مرحلة الإتحاد الجمركي أكثر تقدما من مرحلة منطقة التجارة الحرة، حيث في هذه المرحلة يكون قد يتم إكمال المرحلة الأولى والمتمثلة في منطقة التجارة الحرة، وإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء، كما تلتزم الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي بتعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على جميع السلع، المستوردة من دول العالم الخارجي، وهو ما يستلزم تطبيق حد أدنى لتعريفة خارجية مشتركة، حيث يشترط في هذا التنظيم أن يكون معدل التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة غير مرتفع عن المعدل السابق للتعريفات الجمركية الموجودة بين الدول الأعضاء، وهنا يمكن منح التعويض للدول المتضررة عند تطبيق هذا المستوى من التعريفات.

ويمكن تلخيص الإتحاد الجمركي في أربعة مكونات رئيسية هي :

- وحـدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية؛
- وحـدة تداول السلع بين الأعضاء؛
- وحـدة الحدود الجمركية والتعريفة الجمركية بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد؛
- معادلـة متفق عليها من طرف الدول الأعضاء على توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي.

ويتضح من هذا أن الإتحاد الجمركي يتميز عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يوجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة والخاصة بإعادة التصدير، وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، كما يتميز الإتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في أنه يقيد حرية أي دولة عضو في اتفاقيات تجارية،أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع الدول الخارجية.

[1]– محمد محمود الإمام، سوق عربية وسوق شرق أوسطية، مطبعة التضامن، القاهرة، 1994، ص: 48.

ثالثا: السـوق المشتركـة

تعتبر السوق المشتركة المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي، حيث تبدأ هذه المرحلة من نقطة نهاية مرحلة، الإتحاد الجمركي،وفيها يضاف إلى شروط الإتحاد الجمركي إلغاء القيود على حركة عوامل أو عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة، وبموجب هذا الاتفاق يتم توحيد أسواق كل المنتجات، وعناصر الإنتاج بين الدول المعينة في هذا التنظيم الاقتصادي، فتحقيق السوق المشتركة لا يكون ممكنا إلا إذا اتفقت الدول الأعضاء على ترتيبات التنسيق السياسات الاقتصادية وليس فقط السياسات الجمركية والمالية. فالسوق المشتركة تدخلنا إلى مرحلة تكامل الأسواق وتكفل تعميق وتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل وإزالة كافة العقبات التي تفوق انتقال وتحرك هذه العناصر، وتجعلها تعمل بحرية تامة، تعتبر حرية حركية عوامل الإنتاج مستوى متقدم من مستويات التكامل الاقتصادي، وفي ظل السوق المشتركة تصبح السياسات المالية والنقدية من الأهمية القصوى، بل ضرورة ملحة لتجسيد نجاح أسواق السلع والخدمات المشتركة، وإن ترتب اختلاف في هذه السياسات ويتميز بين أسواق السلع والخدمات فيؤدي ذلك إلى إعاقة حرية تنقل عوامل الإنتاج.

وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة متناسقة بين الدول الأعضاء.[1]

كما تبدأ في هذه المرحلة ترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات، وبالتالي تبدأ عملية تقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد فيما يتعلق بوضع سياسته الاقتصادية، ويقوي الاتجاه نحو الالتزام بسياسات اقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منطقة التكامل. ولذلك يعتبر الكثير من الاقتصاد بين مرحلة السوق المشتركة هي المرحلة الأكثر تقدما عن المرحلتين السابقين لها وتوصف هذه المرحلة حديثا بالتكامل العميق، حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج وبداية الدخول في المرحلة تكامل السياسات الاقتصادية.

وعلى ضوء ذلك يمكن توقع مضاعفة الاستثمار وزيارة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، ومعدلات نمو الإنتاج في ظل تنسيق السياسات المالية فيها الضريبية والنقدية والإنتاجية وغيرها.[2]

رابعا: الاتحـاد الاقتصـادي

يسمى أحياناً بالوحدة الاقتصادية، حيث يمثل درجة أعلى من السوق المشتركة، كما أنه يمثل المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي، وهي تمثل المرحلة الحاسمة، إذ

---

[1]- محمد مرعشلي، واقع السياسات الاقتصادية المعاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات، القاهرة، 1987، ص: 162.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، 2003، ص: 28.

يهدف إلى إدماج اقتصاديات الدول في إتحاد واحد، وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد. كما تتضمن هذه المرحلة ما يسمى بتكامل السياسات، إذ تسعى كل دولة عضو في هذا التكامل إلى إتباع سياسات مالية وضريبية ونقدية وتجارية وإنتاجية بل وحتى اجتماعية موحدة تهدف إلى تحقيق التنمية

والاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

كما تهدف إلى تحقيق هذه المرحلة إلى توفير حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل بين دول الإتحاد المختلفة، وتيسير وتسهيل انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات المختلفة بين المناطق الموحدة، وذلك بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الاستثمار وتكامل العمليات الاقتصادية.[1]

بالإضافة إلى ذلك فإن مرحلة الوحدات الاقتصادية تشهد بناء المؤسسات الاقتصادية وإنشاء سلطة عليا فوق القومية يكون لها الحق في اتخاذ القرارات اللازمة للأعضاء، وذلك من أجل المضي قدماً نحو تحقيق إطار مناسب لإتحاد سياسي يقود إلى وحدة اقتصادية كاملة ومنسجمة. ويلاحظ في هذه المرحلة أن يصبح من الضروري طرح مسألة إقامة ما يسمى بالوحدة النقدية أو الإتحاد الاقتصادي، وخير مثال يمكن يشير على ذلك، الإتحاد الأوروبي والذي ترتبط فيه أسعار الصرف بعضها ببعض وينتهي الأمر بوجود عملة موحدة، والتي يشرف عليها بنك مركزي لجميع دول الإتحاد، هذا ما نشير إليه بالإتحاد النقدي أي أرقى مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي.

3-1-1. دوافع التكامل الاقتصادي

إن الدوافع يجب أن لا تكون مقتصرة فقط على الجانب الاقتصادي، بل تشمل أيضا الدوافع السياسية والاجتماعية، وكل هذه الدوافع تجعل التكامل الاقتصادي ضرورة ملحة ومن
بين أهم الدوافع نذكر:

أولا: رفع مستوى الرفاهية والتنمية الاقتصادية

إن أحدى الدوافع التي تسعى الدول إلى بلوغها من خلال إقامة تكامل اقتصادي تتمثل في تحسين القدرة الشرائية للشعوب مما ينعكس ذلك إيجابا على مستوى الرفاهية، إضافة إلى ما يحققه التكامل الاقتصادي من الرفع في معدلات التنمية الاقتصادية.

أ- رفع مستوى الرفاهية

تهدف عملية التكامل الاقتصادي إلى جعل المستهلكين يتمتعون بالحصول على

[1]- العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، كلية تجارة طنطا، 1987، ص: 219.

السلع والخدمات وذلك بأثمان محفزة ومشجعة، وذلك نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من ناحية، وتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة أخرى الناشئة عن توسيع رقعة الأسواق، وبالتالي الوصول بحجم الإنتاج للمستوى الذي يضمن الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، كذلك فإن السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال من دولة لأخرى سيؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج وتوظيفها بحيث يرتفع مستوى الإنتاج في منطقة التكامل الاقتصادي.

ب- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية

يضمن التكامل الاقتصادي قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية، وذلك من أجل تهيئة مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا عند الاتجاه إلى توطين المشروعات في أماكنها الاقتصادية، فالمشروعات المنشأة في منطقة تعاني من نقص الكوادر الفتية والإدارية يمكن أن تحصل على متطلباتها من القوى العاملة من منطقة أخرى بها فائض، كذلك يؤدي التكامل إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات التنمية الإقليمية، أو ما يسمى بالبنية الأساسية مثل الطرق والمطارات والموانئ.

ويمكن توطين هذه المشروعات في المناطق الأقل تقدما، وذلك حتى يمكن إحداث نوع من النمو المتوازن داخل نطاق التكامل الاقتصادي، واتساع حجم السوق نتيجة التكامل الاقتصادي، يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل، وبالتالي زيادة الطلب الفعال على المنتجات، ويلاحظ أن إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية يحتاج إلى توافر الشروط التالية:

- إجراء إصلاحات مؤسسية.
- تنسيق السياسات الصناعية وفقا للميزة النسبية والتنافسية.
- الاهتمام بالبنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات.
- التكامل الصناعي للاستفادة بوفرات الحجم.
- إعادة ترتيب نظم المدفوعات النقدية بين الدول الأعضاء.

ثانيا: انفتاح الأسواق وتحسين معدلات التبادل التجاري

أصبحت الدول الصغيرة لا تستطيع منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية، لذلك تعمل هذه الدول على عقد اتفاقيات التكامل من أجل تسهيل عملية تسويق منتجاتها وبالتالي زيادة حجم مبادلاتها الخارجية.

أ- انفتاح الأسواق وتوسيع حجمها

تسعى الدول الكبرى لتوسيع رقعة أسواقها وذلك بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها وذلك عن طريق معاهدات واتفاقيات التكامل الاقتصادي، كما يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل

الإتحاد، فإلغاء الرسوم الجمركية والحوافز بين الدول الأعضاء في التكامل يوسع من دائرة التبادل بين الدول الأعضاء، والتي تستطيع الدول أن توزع فيها منتجاتها، وليس هناك من شك في أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل مما يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة نذكر منها:[1]

- زيادة إنتاج المشروعات الاستثمارية لكل دولة من الدول الأعضاء مما يجعلها تغطي الزيادة الحاصلة في الطلب على منتجاتها، ولا شك أن هذا يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ويزيد من كفاءتها؛

- كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص، وتقسم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، إذ يمكن لكل دولة عضو في الإتحاد أن تتخصص في إنتاج سلعة معينة والتي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية أكبر من غيرها من الدول الأخرى داخل المنطقة المتكاملة.

- يهدف اتساع حجم السوق إلى كثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير في الإنتاج، ويفسر ذلك بعدم إقامة أحيانا صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي نظرا لضيق الأسواق.

ب- استفادة دول التكامل من تغيير وتحسين معدلات التبادل الدولي

يقصد هنا بمعدل التبادل الدولي، ناتج قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات، ويكون الناتج أكبر من الواحد الصحيح في حالة تحسن المعدل، وأقل من الواحد في حالة تدهوره.[2]

وهناك إمكانية تحسين معدل التبادل الدولي وحصول الدول الأعضاء في التكامل على شروط للتجارة الدولية أفضل مما يزيد القدرة على مواجهة السوق العالمية في شكل بائع واحد أو مشتري واحد.

ثالثا: الاستقرار والتوازن الاقتصاديين

يعمل التكامل الاقتصادي بين مجموعة معينة من الدول على جعل سياساتها الاقتصادية متجانسة ومتناسقة فيما بينها، مما يؤدي إلى اتساع نطاق الاقتصاد للمجموعة المتكاملة والاستفادة من فرات الحجم ومنه بناء اقتصاد قوي يجنب التبعية الاقتصادية.

أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى الإنتاج والعمالة والأسعار

كلما اتّسع نطاق الاقتصاد أدى ذلك إلى حدوث الاستقرار والإقلال من التذبذب في مستوى الإنتاج، ومستوى التوظيف والأسعار، حيث أن هذا التذبذب قد يرجع إلى اعتماد

---

[1]– كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث لطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984، ص: 48.

[2]–عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2003، ص: 24.

اقتصاد الدولة على دول أخرى لا ترتبط معها بأي سياسات اقتصادية، فمثلا التغير في طلب الدول الأخرى على صادرات هذه الدولة نتيجة للركود الاقتصادي الذي قد تعاني منه هذه الدول سينعكس على هذه الدولة سلبيا، وكذلك فإن ارتفاع أسعار السلع الأجنبية أو التضخم سيؤدي إلى خلق تضخم مستورد في هذه الدولة.

ولذلك تسعى الدول جاهدة لتحقيق التكامل الاقتصادي لتتجنب حدوث هذه المشكلات، ولتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي، لأن الدخول في عملية تكاملية اقتصادية يؤدي إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كل دول التكامل وبالتالي مراعاة المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

ب- بناء اقتصاد قوي يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج

عندما يأخذ التكامل الاقتصادي شكل الإتحاد الجمركي على الأقل أو شكل السوق المشتركة أو يصل إلى مرحلة الاندماج، فإن ذلك يعني زيادة معدل التبادل الاقتصادي بين دول التكامل وفي نفس الوقت سيؤدي إلى الإقلال من انفتاح المنطقة على الخارج نظرا للحوافز الجمركية وغير ذلك من السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تحد من حرية انتقال السلع والبضائع بين منطقة التكامل وبقية الدول وهذا بالطبع يقلل من تأثر المنطقة يعتبرها من المناطق الأخرى.

ج- الاستفادة من وفرات الحجم والإنتاج الكبير

بما أن التكامل يؤدي إلى توسيع الأسواق بما يؤدي تمتع المشروعات المنشأة في إطار التكامل بوفرات الإنتاج الكبير والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- وفرات خارجية، حيث تعتبر هذه الوفرات تلك المشروعات التي تتولد خارج نطاق التكامل مثل وفرات التركز، فعندما تتركز بعض المشروعات في منطقة معينة فإنها تستفيد من تواجد الأسواق والعمالة ووسائل النقل، أيضا هناك وفرات المعرفة والبحوث والتقنيات الفنية.

- وفرات داخلية تنشأ من كبر حجم الإنتاج لكبر حجم المشروع والتخصص في الإنتاج تبعا للميزة النسبية التنافسية وما يترتب على ذلك من زيادة الكفاءة الإنتاجية له لزيادة مهارة العمال وارتفاع إنتاجهم، وكذلك استخدام التقنيات والآلات التي تتميز بكفاءتها العالية وانخفاض تكلفة الوحدة المنتجة منها، كذلك الوفرات الناشئة من عمليات النقل والشحن الكبيرة، ونفقات أبحاث تطوير المنتجات.

2-1. مزايا التكامل الاقتصادي، شروطه وأهدافه

مما تجدر الإشارة إليه في الوضع الراهن نجد أن الدول المتقدمة قد رسمت لنفسها عدة نماذج للتكامل الاقتصادي، كالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، فإن دول العالم الثالث والتي تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية اقتصادية، أولى بها أن تبحث وتخطط هي الأخرى

وتعيد النظر في سياساتها الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من التكامل الاقتصادي، والذي يتلاءم مع ظروفها وإمكانياتها، ونظرا لما تعانيه هذه الدول من معضلات اقتصادية، فإنها تصبح في أمس الحاجة إلى إقامة التكتلات الاقتصادية لإيجاد الحلول للأوضاع المتأزمة لديها، ومنه فإنه يجب مراعاة أهداف التكامل وتحديد لمزاياه وشروطه، وهو ما سيتناوله هذا المبحث.

1-2-1. مزايا وشروط التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي مزايا اجتماعية وسياسية وغيرها، تتمثل في ما يمكن أن يحصل من تطور اجتماعي وثقافي واقتصادي خلال مجرى عملية التكامل، وفي زيادة القوة السياسية للدول عن طريق تكاملها، ولهذا فإن البلدان التي ترغب في إقامة علاقات تكاملية فيما بينها، يجب أن تتوافر لديها بعض المقومات والشروط الأساسية وذلك لإنجاح عملية التكامل الاقتصادي، حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة والتي تساعد على نجاح التكتلات الإقليمية.

أولا: مزايا التكامل الاقتصادي

إن أبرز المزايا والمنافع التي تتحقق من خلال التكامل يمكن الإشارة إليها من خلال النقاط الآتية:

أ- زيادة قابلية استخدام الموارد تجاريا وتنويع فترص استغلالها:

إن اتساع رقعة الدولة وامتداد حدودها الاقتصادية، وزيادة إمكانيات الإنتاج فيها تعمل على تنويع الإنتاج، وتزيد اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض وذلك في الحصول على حاجياتها من السلع وعوامل الإنتاج، كما أن توسع رقعة الدولة اقتصاديا يمكّن من تعزيز مركزها في التكامل بين الدول الأعضاء، ويعمل على تحسين معدلات تبادلها. فوجود الإقليم يسمح من إقامة مؤسسات وأجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين الدول المتكاملة.

ب- استغلال المهارات الفنية للأيدي العاملة والاستفادة منها بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع:

من بين أهم مزايا التكامل والإتحاد تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي، وهذا

كفيل بإظهار المهارات والقدرات، والعمل على تهذيبها وتنميتها بدرجة عالية، فعند اندماج مجموعة من الدولة تحت راية تكامل اقتصادي موحد، يسمح ذلك بتبادل التقنيات والمهارات المهنية بين الدول الأعضاء، فقد تستفيد دولة عضو ذات مهارات ضعيفة من دولة تمتاز بميزة نسبية في عنصر العمل وهو ما يرمي إليه مبدأ تقسيم العمل، ولهذا فيعتبر التكامل الاقتصادي فرصة سانحة وجيدة من طرف الدول الأعضاء من أجل تطوير وتأهيل عنصر

مهم وفعال من عناصر الإنتاج ألا وهو عنصر العمل.

ج- تحسين مستوى المفاوضات بين الدول وتعزيز شروط التبادل بينها:

يؤهل التكامل الاقتصادي الدول الأعضاء على تقويتها اقتصاديا، وتحسين وزيادة أهميتها في المجال الدولي، ذلك لتصبح ذات أهمية وتتمتع بميزة المساومة الاحتكارية، والتي تمكنّها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة.

والتكامل الاقتصادي يعطي للدولة المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تمتاز بها منفردة قبل التكامل، حيث أنه عادة ما يؤدي إلى قيام كتلة اقتصادية واحدة لها من القوة والأهمية الاقتصادية في النطاق الدولي ما يمكنها من إملاء شروطها، ومطالبها على الدول الأجنبية مما يحقق مصلحتها الخاصة.

د- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المتكاملة

من بين أهم مزايا التكامل الاقتصادي، أنه يؤدي إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في التكامل، وذلك من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وزيادة المشاريع التجارة ذات المردودية الإيجابية على الدول المتكاملة فيما بينها، فاتساع نطاق السوق وما يترتب عنه من زيادة الطلب على السلع المنتجة، سيؤدي إلى تحفيز الاستثمار والذي بدوره يعمل على تحفيز الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، هذا الأخير الذي يعد مؤشرا اقتصاديا فعالا لتحديد النمو الاقتصادي، وبالتالي يعمل على تحفيز معدلات النمو الاقتصادية، هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصيص الدولي في الإنتاج، وما يترتب عنها من زيادة التوظيف لرؤوس الأموال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.[1]

والمهم هنا هو زيادة تحفيز الاستثمارات في النهوض بتنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكاملة، فحرية التنقل لعناصر الإنتاج من يد عاملة ورؤوس أموال داخل دول التكامل عاملا مهما في تشجيع الاستثمارات والمشاريع داخل المناطق أو الدول المتكاملة فيما بينها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.

ثانيا:- شروط التكامل الاقتصادي

من بين أهم الشروط الواجب توفرها من أجل تحقيق وإقامة تكامل اقتصادي يمكن ذكر ما يلي:

---

[1]- كامل بكري، مرجع سابق، 1984، ص: 74.

أ- الشـروط الاقتصاديـة:

يتطلب التكامل الاقتصادي شروطاً اقتصادية ملائمة ومحفزة لإنجاح عملية التكامل، سوف تتناول كل شرط منها لمعرفة مدى أهمية توفر هذه الشروط من أجل إقامة تكامل اقتصادي بين دول معينة.

✔ البنيـة الأساسيـة الملائمـة: يعتبر هذا الشرط أساسياً، من الواجب توفره لوجود تكتل اقتصادي ناجح. فالمقصود بالبنية الأساسية الملائمة، شبكات نقل ومواصلات واتصالات ملائمة.

ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات بين الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكامل الاقتصادي. كما يصعب أيضاً تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، وخاصة فيما يخص عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.[1]

إذ أن زيادة الاتصالات، وتقريب المسافة بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، يؤدي إلى ترسيخ العلاقات والمبادلات التجارية بمرور الوقت بين الدول، كما يدعم مراكز التكتل في مضمار التجارة الدولية، ويجعل من السهل إنشاء علاقات تجارية واقتصادية جديدة مع الدول الأجنبية، فمثل هذه الشبكة يمكن أن يساهم في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية في صالح المنطقة المتكتلة.

✔ كفـاءة اليـد العاملـة:

من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى إنجاح عملية التكامل الاقتصادي وتوطيد مبادئه هي توافر الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة في الدول الأعضـاء، حيث يتيح هذا العامل لها استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة ومستمرة. كما أن توفر كفاءة مهنية عالية يعمل على تنمية الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي، ورفع مستوى المعيشة في دول التكامل الاقتصادي، وزيادة حجم التعاون الاقتصادي بينها.

✔ انسجـام السياسـات الاقتصاديـة

من أهم الشروط والعوامل التي تؤدي إلى زيادة المبادلات والمعاملات التجارية داخل المنطقة المتكاملة اقتصاديا يمكن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والضريبية والنقدية، حيث لا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السابقة الذكر. وبالمقابل فإنه من

[1]- كامل بكري، المرجع السابق، 1984، ص: 38.

الضروري تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن الدمج بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية. وهذا يقرض ضرورة إعداد سياسة تكاملية الاستثمار تؤمن تنمية متجانسة لمختلف الدول المتكاملة.

وعلى هذا الأساس يجب أن تهدف السياسة الإقليمية الاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج. كما تجدر الإشارة إلى تسهيل مهمة الدول المتكاملة في توزيع النشاطات الصناعية والاستثمارية بشكل متزن عبر المنطقة المتكاملة إن التخصص وتنسيق الاستثمارات يمكنان من تجنب الاختلالات والتي يمكن أن تنجم عن قيام أقطاب حقيقية في بعض الدول الأعضاء، ويتمثل أحد الأهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء في توزيع عادل لمكاسب التكامل الاقتصادي.[1]

✔ التوزيع العادل لمكاسب التكامل الاقتصادي

يصعب التحديد بدقة التوزيع عادل لكل المرايا التي يمكن أن تتولد من اندماج أو

تكامل دول مع بعضها ولكن من المرغوب فيه والممكن أن تعد السياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأثر تقدما على سحب أو احتكار عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضررا للبلدان الأكثر احتياجا ولا مقر من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الإنتاج، حيث يجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية الدول الضعيفة في التكتل، فيمكن على سبيل المثال، أن يواجه بلد ما خسارة في الموائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من دول التكامل، التي كان يستوردها، فلما مضى من بلدان أجنبية.

فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على موازين مدفوعات الدول الضعيفة، التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تحدد في السوق الدولية.

وهكذا يمكن أن تنشأ أوضاع تقود إلى تفاقم المتفاوتات الإقليمية، ومن أجل تفادي ظهور مثل هده الاختلالات يتوجب إيجاد وسائل للتعويض كتحويل المواد في صالح البلدان أو الدول الضعيفة.[2]

✔ تباين التخصص الإنتاجي على أساس إقليمي:

---

[1]– عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص: 295.

[2] – عبد الحميد إبراهيمي، المرجع أعلاه، جانفي 2000، ص: 294.

من ضمن أهم الشروط اللازمة لنجاح عملية التكامل الاقتصادي وتأمين مستقبله، هو تخصيص المشاريع الإنتاجية للدول الأعضاء في التكامل على أساس إقليمي، وذلك لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة يعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها.

ويمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه العالم ذلك، لأن هذا التباين يمكن الدول على الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء.

ب- الشـروط السياسيـة:

إن للإرادة السياسية دورا فعالا في إسراع وإنجاز عملية التكامل الاقتصادي لمجموعة معينة من الدول، إذ كثيرا ما نجد مجموعة من الدول تتوفر لديها المقومات الاقتصادية السالفة الذكر، تؤهلها بالقيام متكتل اقتصادي ولكنها تخفف في حقيقة، وهذا راجع إلى غياب الإرادة السياسية الضرورية واللازمة لذلك ومن ثم فإن توفر المضر لسياسي شرط ضروري للقيام بأي عمل تكتملي من دولتين أو أكثر، كما أنه لا يمكن أن نتصور توفر الإرادة السياسية لوحدها، مع غياب المقومات الأساسية والشروط الاقتصادية كفيل بتحقيق تكامل اقتصادي ناجح، بل كل الشروط يجب أن تتوافر في أن واحد، لكي تتفاعل فيما بينها، وتعمل جنبا إلى جنب في اتجاه واحد، وهو الاتجاه التكاملي.

وتفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرارات في أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضا ضرورة توافر الحساسية والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء، ووجود فرضيات مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع الخدمات والمعاملات المالية.[1]

ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري، وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة على مستوى الإقليمي لمصالح الجماعة أو الدول المتكاملة، في إطار إقليمي تحقيق توافق سياسي، مع أهمية التوصل لأحكام وقرارات مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار، وشويت النازعات ومعايير العمل، إلى جانب ذلك تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي إحدى أهم المقومات المعذرة للتكامل وإسراع تنفيذه وإنجاحه، ولكن ذلك يستلزم تمتع هذه الدول بقدرة على التفاوض.

[1]- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،الطبعة الأولى، جانفي 2000، ص: 205.

2-2-1. آثـار التكامـل الاقتصـادي:

من خلال تحليل منافع التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتحدة فيما بينها وباعتبار التكامل الاقتصادي كحالة تتميز بها اقتصاديات الدول المتكاملة حيث تحقق توازنها وغاياتها الاقتصادية المشتركة، سوف ينجر عندئذ عن التكامل الاقتصادي عدة تغيرات وتحولات بنيوية وهيكلية، في اقتصاديات البلدان الأطراف، ومن ثم يترتب عن ذلك الحالة التكاملية عدة آثار اقتصادية وغيرها يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: الآثـار الساكنـة للتكامـل الاقتصـادي

المقصود بالأثر الساكن أو الآثار الساكنة تلك الآثار قصيرة الأجل للتكامل الاقتصادي، ويرتكز هذا الأثر على علاقات ومعاملات مختلفة بين الدول الأعضاء في التكامل والدول الأخرى غير الأعضاء ويمكن أن تؤدي إلى تغيير في طبيعة التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، وتتوقف الآثار الساكنة على ما إذا كان الإتحاد منشأ للتجارة أم محولا لها. أي أن هناك نوعان من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن، حيث يسمى الأثر الأول بخلق التجارة وهو أثر إيجابي، أما الأثر الثاني فيسمى بتحويل التجارة وهو أثر سلبي، وهو ما يجعل الأثر الصافي الناتج عن كلا الأثرين غامضا بصفة عامة، كما يحدث الأثر الساكن بنوعية في الأجل القصير.[1]

ولهذا سنوضح باختصار ما المقصود بخلق التجارة، وتحويل التجارة.

أ- الأثـر الخـاص بخلـق التجـارة أو الأثـر المنشـئ للتجـارة

نظرا لأن تكوين إتحاد اقتصادي أو تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يتضمن كلا من حرية التجارة بين أعضاء الإتحاد، وفي نفس الوقت قيودا على الواردات من الدول الأخرى غير الأعضاء في الإتحاد أو الدول الثالثة وهذا يعني سياسة حمائية متبعة من طرف دول التكامل على الدول غير المنظمة للتكامل، فإنه تكون له آثار إيجابية وسلبية على التجارة. الأثر الإيجابي يحدث عندما تحفز إزالة الرسوم الجمركية الداخلية والحواجز الأخرى تجارة جديدة بين الدول الأعضاء التي لا تلغي وارداتها من بلد ثالث غير عضو في الإتحاد. هذا الأثر الإيجابي هو الذي يعرف بخلق التجارة أو إنشاء التجارة، وهو يعني ازدياد الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة إثر انخفاض الأسعار، وهو أثر إيجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية، كما يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفة أقل، وهذا الانتقال يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة لحرية التجارة، وبما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، معنى ذلك أنّ أثر إنشاء التجارة ينتج من الانتقال من منتج مرتفع التكلفة داخل الإتحاد إلى منتج منخفض التكلفة أيضا داخل الإتحاد.

---

[1]- كامل بكري، مرجع سابق، 1984، ص: 163.

ومن ناحية أخرى يحدث عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في التكامل بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في التكامل ومع افتراض أن جميع الموارد تكون موظفة بالكامل قبل وبعد تكوين التكامل، هذا يزيد من رفاهية الدول الأعضاء لأنه يؤدي إلى تخصص أكبر في الإنتاج القائم على الميزة النسبية. التكامل أو الإتحاد المنشئ للتجارة يزيد أيضا من رفاهية الدول غير الأعضاء في الإتحاد، لأن بعض من الزيادة في دخلها الحقيقي نتيجة لتخصصها الأكبر في الإنتاج، يتسرب في صورة زيادة في الواردات من بقية العالم.

ب- الأثر الخاص بتحول التجارة

يعبر هذا الأثر عن الأثر السلبي على التجارة، يحدث عندما تشتري الدول الأعضاء سلعا من طرف دول أخرى أعضاء أيضا في الإتحاد كانت تشتريها فيما مضى من طرف دول أخرى خارج المجموعة المتكاملة، ويعرف هذا الأثر بتحويل التجارة، كما ينتج من الانتقال من منتج منخفض التكلفة خارج الإتحاد إلى منتج مرتفع التكلفة داخل الإتحاد، هذا يعني تحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكامل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية حيث يحد منها حيث يحدث هذا الأثر عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكامل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكامل ذي التكلفة المرتفعة، وهذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى انخفاض في الرفاهية الاقتصادية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن صافي أثر خلق التجارة والأثر الخاص بتحويل التجارة يعتبر غير واضح، حيث أنه قد يكون سالبا أو موجبا، وهو يتوقف على العديد من العوامل التي تحدد مدى المكاسب التي يمكن تحقيقها إلى حد كبير وهذه العوامل والخصائص هي على النحو التالي:

- ينبغي أن تتقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء حتى لا يكون لتحويل التجارة من خارج دول التكامل أعلى من نمو التجارة داخله، كما يجب أيضا أن تتقارب هياكل الأسعار للدول الأعضاء مع هياكل أسعار شركائها التجاريين الرئيسيين، ذلك لأن تفوق أثر التحويل يؤدي إلى خسارة في كفاءة تخصيص الموارد، نظرا لتحول الإستاد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة خارج نطاق التكامل إلى المنتجين في الدول الأعضاء الذين حصلوا على ميزاتهم النسبية نتيجة للإعفاءات الجمركية وليس نتيجة تكلفة إنتاجهم المنخفضة.

[1]- أكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مديولي، 2002، القاهرة، ص ص: 62-63.

- تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في الإتحاد. حيث يشكل عاملا مهما في تعظيم المنافع التي يحصل عليها وبشكل أفضل مما لو كان التشابه هو الذي يميز هذه الهياكل الإنتاجية. ذلك لأن التكامل ينطوي على وجود اختلاف بين الميزات النسبية للدول الأعضاء، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات البينية على حساب الدول الأخرى خارج التكامل.

من بين أهم العوامل التي تحدد مدى المكاسب التي يمكن تحقيقها هو تقارب مستوى الأداء والاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكامل، كما يمثل أيضا عاملا مهما قي تكافؤ المكاسب والتكاليف بين الأعضاء ويقلل من استقطاب المنافع إلى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول الأعضاء على حساب الآخرين، إلاّ أنّ هذا لا يمنع من إقامة تكتل بين دول تتباين في مستويات الأداء الاقتصادي فيها، طالما كان بإمكانها التوصل إلى اتفاق حول السياسات التي تساعد على تحقيق التقارب المنشود مع أسلوب عملي لتقسيم المنافع وتحمل الأعباء فيما بينها.

ثانيا: الآثـار الديناميكيـة للتكامـل الاقتصـادي

من خلال ما سبق تطرقنا إلى الآثار الساكنة والقصيرة الأجل للتكامل الاقتصادي، أما فيما يخص الآثار الديناميكية أو الطويلة الأجل، فيصعب تحديدها كميا ولكنها يحتمل أن تكون أكثر أهمية بكثير، وهذا راجع إلى ازدياد حدة المنافسة، وفرات الحجم، تشجيع الاستثمار، والاستخدام الأفضل والأمثل للموارد الاقتصادية. كما يشير الأثر الديناميكي للتكامل إلى العوامل المؤدية لقيام التكامل الاقتصادي، سواء تلك العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكامل، وهذه العوامل لها أثر إيجابي مع مرور الوقت حيث تؤدي إلى تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء، وتخفيض درجة الاحتكار وتؤدي إلى توسيع نطاق السوق، وزيادة فرص الاستثمار وزيادة التوظيف والتمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وزيادة معدلات التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء، وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية وزيادة نصيب التكامل من التجارة العالمية، وفي النهاية زيادة الرفاهية الاقتصادية.

وتكمن الاستفادة الديناميكية الكبرى من تكون التكامل الاقتصادي هي ازدياد وحدة المنافسة التي يحتمل أن تنتج كنتيجة لإزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، فإن المنافسة بين الشركات داخل الإتحاد الاقتصادي ستزداد حيث أن الشركات في كل دولة ستنظر إلى أبعد من أسواقها المحلية إلى أسواق في دول أخرى أعضاء في الإتحاد. هذه المنافسة بين الشركات داخل الإتحاد قد تؤدي إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة. أي أنه في عياب التكامل الاقتصادي يعتمد المنتجين على القيود والحواجز الجمركية لحماية متوجاتهم، لكن ومع قيام الإتحاد الاقتصادي مع إزالة كل الحواجز الجمركية، بين الدول الأعضاء، فيصبح

المنتجون أكثر كفاءة من أجل مواجهة منافسة المنتجين الآخرين داخل الإتحاد، كما أن زيادة مستوى المنافسة يحتمل أيضا أن يشجع تطوير واستخدام تكنولوجيات جديدة. كل هذه الجهود ستخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

الفائدة الثانية والمحتملة من إقامة التكامل الاقتصادي، هي وفرات الحجم التي يحتمل أن تنتج من السوق الموسعة. فعندما تتوسع الشركات وتنتج لسوق أكبر، فقد تتمتع بوفرات كبيرة الحجم، ومع ذلك يجب الإشارة إلى انه حتى الدولة الصغيرة التي ليست عضوا في التكامل الاقتصادي يمكنها أن تتغلب على صغر سوقها المحلي، وتحقق وفرات حجم أساسية في الإنتاج عن طريق التصدير إلى بقية العالم. على سبيل المثال فائدة أخرى محتملة لقيام التكامل الاقتصادي، هي تشجيع الاستثمار للاستفادة من السوق الموسعة ولمقابلة ازدياد حدة المنافسة. وعلاوة على ذلك، قد يكون هناك تدفق للداخل للاستثمارات من منشآت أجنبية ترغب في تفادي حاجز التعريفة الجمركية عن طريق الإنتاج داخل الإتحاد.

وبعبارة أخرى فإن تكوين الإتحاد أو التكامل الاقتصادي يحتمل أن يشجع الاستثمارات الأجنبية على إقامة تسهيلات إنتاج داخل الاتحاد الاقتصادي وذلك من أجل تفادي الحواجز الجمركية والمفروضة على المنتجات غير الاتحادية هذا هو ما يسمى بمصانع التعريفة الجمركية، هذه المكاسب الديناميكية، أو طويلة الأجل، الناتجة من تكوين الإتحاد يفترض أن تكون أكبر بكثير من المكاسب الساكنة أو قصيرة الأجل السابق مناقشتها، وهي بلا شك ستؤدي إلى زيادة رفاهية الدول الأعضاء في التكامل.

ثالثا: آثـار التكامـل الاقتصـادي علـى النظـام العالمـي الجديـد

أنه من الضروري الإشارة إلى أنه مجموعة من الآثار الهامة للتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها إلى الاكتمال والتكوين من ناحية أخرى على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجيهاته يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

✔ إنّ أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة وذات الأوزان الاقتصادية الكبر في العالم، تقودها دول متقدمة ومصنعة مثل ما هو ملاحظ في أوربا وأمريكا الشمالية، وآسيا ولهذا يزداد تأثير هذه التكتلات على الاقتصاد العالمي الجديد مع مرور الزمن، كما قد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكاملات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية، والمكاسب، وحتى من حيث شكل أو صور التكامل. أما تلك التكتلات الاقتصادية والتي تكونت في الدول النامية وقادتها الدول النامية، فلا زالت تعاني من الأزمات والمشاكل وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل والتكتل الاقتصادي، وهذا من أجل زيادة درجة تأثيرها، وخاصة عند الإشارة أن هناك تكتلات اقتصادية ونتيجة لضعفها وعدم تنسقها تحللت وانسحبت منها أعضاؤها

وتحتاج إلى إعادة تكوين على أسس أفضل كما حدث في قارة إفريقيا، وبعض التكتلات تجمد العمل فيها مثل السوق العربية المشتركة.

✔ إن وجود تكتلات اقتصادية قوية يعني ذلك وجود مراكز اقتصادية عالمية قوية كما يعني

ذلك وجود اتجاها قويا نحو الاندماج الاقتصادي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة. كما تؤثر هذه التكتلات والتجمعات الاقتصادية القوية وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع الخارج، وذلك من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وفي نفس الوقت يتضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لدول التكامل.

✔ وجد تكتلات عالمية قوية يحفز الدول النامية إلى إتحادها وانضمامها في شكل تكتلات اقتصادية قائمة على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به منظمة التجارة العالمية، مع الإشارة إلى أن التكتلات في الدول النامية، فسيكون لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادية فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينهما، وكذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضل من مداخلها فرادى دولة دولة.

ومن هنا فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي، وتكتل اقتصادي إفريقي ويتطلب ذلك وجود برنامجا يمهد لإقامة هذا التكتل الاقتصادي، يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الدول عموما، وأوضاع كل دولة على حدة، وتعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين تلك الدول وتقوية البنية الأساسية للتكامل الاقتصادي، وتضع إستراتيجية التعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى، بل تنهض بقيام المشروعات المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء.

✔ إن ظاهرة التكامل الاقتصادي التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ أو مفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية تتمثل في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

✔ عن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يخلق

آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من الخارج فتزداد التجارة العالمية.

1-2-3. التكامل الاقتصادي، أسسه، أهدافه وعلاقته بالتجارة الخارجية

إن أهداف التكامل الاقتصادي تتمثل في المزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة فيما بينها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقق مثل هذا التكامل وبغية حصول الدول الأعضاء في التكامل على هذه المزايا والمنافع لابد من قيام هذا التكامل على مجموعة من الأسس، ولذا يناقش هذا المطلب أهم الأسس التي يرتكز عليها التكامل الاقتصادي وخطوات تحقيق هذا التكامل إضافة إلى عامل مهم يتمثل في التجارة الخارجية والتي يستدل من خلالها على مدى تحقيق التكامل.

أولا: أسس التكامل الاقتصادي

تبعا لما سبق يمكن أن نلخص أهم الأسس التي يعتمد عليها التكامل الاقتصادي فيمايلي:[1]

أ- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل

وفقا للمبادئ التي تقوم عليها نظرية التكاليف النسبية نتيجة لحرية التبادل التجاري وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول المتحدة، فإن ذلك يؤدي إلى خلق التجارة وتحويل مناشئها، وهذا بدوره يؤثر على مستويات الأسعار والأجور وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن الواضح أن توسع القطاعات الإنتاجية التي تتخصص فيها الدولة يساعد على تحقيق وفرة الإنتاج الكبير، كما يؤدي إلى تزايد إنتاجها لمواجهة تزايد الطلب عليها من دول المنطقة الاقتصادية محل الدراسة، كما أن ارتفاع أسعار أو تكاليف عناصر في هذه القطاعات يساعد على تزايد القوة الشرائية التي تصبح عاملا مساعدا على امتصاص الزيادة في إنتاج السلع المختلفة التي تتوسع وتتخصص في إنتاجها المنطقة الاقتصادية.

إذا فانضمام إحدى الدول إلى التكتل الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي من بعض المنتجات التي لا تتميز في إنتاجها بالمقارنة مع الدول الأخرى الداخلة في التكامل، وبالتالي يقل الإنتاج في الصناعات التي تعمل في صنع هذه المنتجات، إلاّ أنه تدريجيا تنقل عناصر الإنتاج التي تعطلت إلى قطاعات إنتاجية أخرى تتميز فيها الدولة فتزداد إنتاجيتها وترتفع مداخليها نتيجة لذلك.

ب- المنافسة الكاملة

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 35.

إن المنافسة التامة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، داخل منطقة الإتحاد، تؤدي إلى خروج المنتجين الحديين وتوقفهم عن العمل بسبب تكاليف إنتاجهم المرتفعة، وهذا يؤدي إلى توسع المؤسسات واتجاهها نحو الاندماج من أجل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ولا شك أن ذلك يشكل العالم المحرك الذي يعمل على تطوير الإنتاج، وتحديثه، مسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة، وبذلك تنقص الفجوة الواسعة التي تفصل بين الدول الصناعية المتقدمة وغيرها من الدول النامية.

غير أن المنافسة الكاملة وحرية انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة، من دول المنطقة المتحدة اقتصاديا، لوحدها لا تلعب دورا فعالا ومهما في العمل على تشجيع تطور المؤسسات الاقتصادية المختلفة الخاصة بالمنطقة المتحدة أو المتكتلة، وإنما يساعدها في ذلك توحيد السياسة التجارية التي تتبعها تلك الدول تجاه العالم الخارجي، سواء من ناحية القيود النوعية أو الكمية المفروضة على منتجاتها، وذلك بقصد الحماية، أو من ناحية المعاملة الاقتصادية التي تمنح لبعض الدول التي تساعد على تشجيع التبادل التجاري معها على تزايد الطلب على منتجات المنطقة مقابل الحصول على سلع هذه الدول بأسعار معتدلة نتيجة المعاملة الاقتصادية المتفق عليها.

ج- تنسيق المشروعات بين الدول المتكاملة

يجب أن تكون هناك دراسات معمقة من أجل خلق تنسيق وتخطيط اقتصادي بين الدول المتكتلة اقتصاديا فيما بينها والتي تكون سوق مشتركة بالشكل الذي يحقق قيام صناعات متكاملة ومتناسقة ومترابطة، وفقا للأسس الاقتصادية الصحيحة، ذلك لأن التنمية الاقتصادية على نطاق بحت تؤدي في الغالب إلى إنشاء مشروعات صناعية وخاصة تلك المتعلقة بالصناعات الثقيلة وبأحجام واسعة من أجل الاستفادة من وفرات الإحجام الكبيرة إلى تشغيلها بطاقتها الكامنة.

إذ لا تتمتع السوق الوطنية بالاتساع الذي يساعد على تشغيلها بطاقاتها الإنتاجية القصوى، الأمر الذي يعمل على رفع تكلفة الإنتاج أكثر، خاصة إذا تعلق الأمر بعدم تشغيل الآلات وعدم توفير الصناعة الضرورية لها يؤديان إلى إهلاكها سريعا، كما يساعد تنسيق مشروعات التنمية على تفادي إنشاء مثل هذه المشروعات في كل الدول التي تشكل التكتّل الاقتصادي موضع البحث، وبذلك يمكن إنشاء المشروعات الإنتاجية الواسعة للاستفادة من وفرة الحجم الكبيرة دون اللجوء إلى الحد من طاقاتها الإنتاجية، ودون الحاجة إلى تكرار مثل هذه المشروعات في كل الدول التي تدخل في المنطقة الاقتصادية المتكتلة، ضمن السوق المشتركة التي تجمع بين دول في منطقة متكاملة اقتصاديا.

إن التنسيق بين المشروعات في الدول المتكاملة والتي تكون سوقا مشتركة فيما بينها، يؤدي في الأجل الطويل إلى التقليل من الفوارق بين مستويات التنمية في الدول الأعضاء في التكامل، وقد يترتب على ذلك من اختلافات في معدلات النمو ومستويات الدخل بين الدول المتكاملة، وهو ما نلاحظه بشكل واضح في الوطن العربي حيث تتقارب مستويات الدخل بين الدول العربية، ويزداد هذا التفاوت من سنة لأخرى حيث تزداد معه الصعوبات التي تواجهها الدول العربية ذات الدخل المنخفض في تمويل مشروعات التنمية والتي تراها مناسبة لها، بينما ترتفع مستويات الدخل لدول العربية النفطية مثل السعودية والكويت، ورغم ذلك نجد أن الدول العربية النفطية ذات الدخل المرتفع تعتبر من الدول المتخلفة، لأنها لم تستطع أن تكوّن وتخلق لنفسها صناعات مستقلة تخدم التنمية الوطنية دون اللجوء والاعتماد على الخارج.

يتضح أن التكتلات الاقتصادية تستطيع وفقا لهذه الأسس المختلفة تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، تنمية سليمة تبعا للمبادئ الصحيحة للنظرية الاقتصادية، وبذلك تستطيع الدول المتكاملة أن تحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها بمعدلات نمو مشجعة ومحفزة على ذلك، والتقليل من الفجوة الفاصلة بينها وبين الدول الصناعية والمتقدمة على أن التكتلات الاقتصادية تبعا لهذا التحليل يجب أن تتبع خطوات سليمة ودقيقة والتي من خلالها تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة من التكامل.

ثانيا: خطوات تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي

من أجل تحيق أهداف التكامل الاقتصادي يجب إتباع النقاط أدناه:

✔ وجوب وخلق سياسة تجارية موحدة ومتسقة لجميع الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، وذلك من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء، إذ يجب أن تتطور السياسات التجارية وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى مثال مهم لذلك ما تطبقه السوق الأوروبية المشتركة حاليا.

✔ يجب إزالة وإلغاء فعلي وحقيقي لكافية القيود والحواجز على انتقال عوامل الإنتاج من رؤوس الأموال ومن يد عاملة والسلع بين جميع الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، وبذلك يمكن لأي فرد من أفراد الدول المتكاملة أن يعمل أو يستثمر أمواله في أي من هذه الدول ودون عوائق ودون أية تفرقة بينه وبين مواطني هذه الدولة.

✔ يجب الالتزام بالمنافسة التامة والكاملة داخل التكامل الاقتصادي، وهذا ما يفرض ويستدعي منع اتفاقات المنتجين على تقسيم الأسواق أو تحديد الأسعار، كما يستدعي ذلك أيضا منع المساعدات الحكومية التي تمنح للمؤسسات الإنتاجية التي لا تتفق سياستها التجارية

مع السياسة الاقتصادية الموحدة للدول الأعضاء في التكامل والتي من شأنها تقسيم العمل بين المؤسسات على أساس تخصصها وفقا لمبدأ اختلاف التكاليف النسبية ضمن التكامل.

✔ يجب إنشاء صندوق موحد للتعاون الاجتماعي بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، والهدف منه هو تأهيل وتكوين العمال تكوينا علميا وذلك من أجل التحكم واستخدام التكنولوجيا الحديثة. وعليه يمكن زيادة فرص العمل وتحسين شروطه، بالإضافة إلى تحديث جو العمل في المنشآت الصناعية وحماية العمال من الحوادث والتأمين عليهم من المخاطر ضد أخطار العمل، وتوفير الشروط اللازمة والتي يجب توفرها كحد أدنى في أية مؤسسة صناعية حديثة.

✔ التعاون بين الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها، ومساعدة أي دولة عضو عند عجز ميزان مدفوعاتها وذلك بسبب اختلاف بنيانها الاقتصادي خلال المراحل الأولى للتنمية، وأن العمل المشترك بين دول التكتل يستدعي التعاون في تحقيق الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج على أساس إمكانيات كل دولة من الدول الأعضاء، كما يستدعي التعاون في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وما يتبعه من استقرار سياسي واجتماعي في كل دولة من دول الإتحاد.

✔ إنشاء بنك الاستثمار الموحد لدول التكامل، إذ يهدف هذا البنك إلى تمويل المشاريع التي يجب إقامتها من استغلال الإمكانيات المتاحة لدى دول التكتل، كما يهدف أيضا إلى إعادة بناء الصناعات أو المؤسسات التي تعرضت لأزمات مالية خلال القيام بوظيفتها الإنتاجية، وذلك من أجل سد الفراغات الإنتاجية الحاصلة من خلال هذه الأزمات المالية، وعموما يهدف هذا البنك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال المساعدات المالية المقدمة من طرفه إلى دول التكتل.

✔ استخدام نقاط القوة للدول الأعضاء في التكامل أحسن استخدام أي استخدام المواد الإستراتيجية التي تملكها الدول المتكاملة من أجل الضغط على الدول الصناعية المتقدمة لكي تمدّها بما تحتاج إليه من تكنولوجيا متطورة، وبعابرة أخرى يجب على الدول المتكاملة وخاصة الدول النامية أن تستخدم المواد الإستراتيجية التي تملكها كالنفط، لخلق علاقات اقتصادية دولية تقوم على تبادل المصالح على أسس من التكافؤ دون تمييز بين دول كبرى ودول صغرى.

ثالثا: التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية

من أجل معرفة العلاقة الموجودة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية يتم التطرق بإيجاز إلى مدى أهمية التجارة الخارجية والتي تعتبر من أهم المقاييس التقريبية للعلاقات الاقتصادية بين الدول.

أ- أهميـة التجـارة الخارجيـة

تتجلى أهمية التجارة الخارجية في سبب واحد أساسي، يتمثل في توسيع نطاق إمكانيات استهلاك الدولة من منتجات سلعية وخدماتية، كما تسمح التجارة الخارجية للدولة بأن تستهلك من كافة السلع والخدمات قدرا أكثر مما سيكون ممكنا إذا كانت حدودها قد أغلقت أمام منتجات الدول الأخرى. كما تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى باختلاف طبيعة الدول في حد ذاتها، فالدول القوية، والتي تمتد حدودها الجغرافيا عبر قارة بأكملها وتتميز بثرائها في تشكيلة من الموارد الطبيعية، ربما يمكنها أن تنتج بكفاءة نسبيا، معظم المنتجات التي تحتاجها، ولذلك تكون أقل اعتمادا على التجارة الخارجية، ولكن الحال ليس بالمثل مع الدول الصغيرة والضعيفة والتي يكون لديها قدر ضئيل من الموارد المتخصصة، وتنتج بمستوى أقل من تلك الدول القوية.[1]

ومع ذلك فبالنسبة للدول القوية اقتصاديا ربما يمكنها أن تنسحب من التجارة العالمية، وتظل محافظة على مستوى معيشتها بدون انخفاض حاد فيه، ولا يمكن أن يقال نفس الشيء على دول ضعيفة مثل دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة والتي تفرض عليها ظروفها الاقتصادية بالتبعية المحكومة للأسواق الخارجية وللظروف الاقتصادية العالمية، حتى يمكنها تأمين مستوى معين لمعيشة شعوبها، ومن هذا المبدأ يتجلى الدور الكبير الذي يمثله التكامل الاقتصادي، وتمثله التكتلات الاقتصادية بين الدول من أجل الصراع للبقاء في كوكبة الاقتصاد العالمي.

ب- التكامـل الاقتصـادي ونظريـات التجـارة الخارجية

ليس المهم هنا التطرق إلى نظريات التجارة الدولية بشكل دقيق ومعقم، ولكن نريد أن نبيّن مدى حضور نظرية التجارة الدولية في التجمعات التكاملية المختلفة، إذ أضحى جليا مدى تطور التجارة البينية أي التجارة بين الدول المتكاملة يستدل منه على مدى نجاح أو فشل التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وفي أغلب الأحيان، تكون بداية التكتلات الاقتصادية بتحرير التبادل التجـاري، والاختلاف قد يكون في الكيفية والطريقة، فمنها ما يكون من خلال السوق وآلياته، ثم ما يترتب عنها من تعديل في هياكل الإنتاج كما هو الحال بالنسبة للدول الرأسمالية، والتي تعتبر التجارة الخارجية محور وأساس العملية التكاملية، ومنها ما يبدأ في التنسيق في الإنتاج، وذلك لغرض توسيع القاعدة الإنتاجية التي تقوم التجارة على أساسها.

[1]- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 8.

ومن هنا يتضح جليا حضور التجارة الخارجية ومبادئها في كل حالات التكامل الاقتصادي بمختلف صوره وأشكاله من منطقة تجارة حرة وإتحاد جمركي وسوق مشتركة، إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي الكلي.

وإذا ما رجعنا إلى الأهداف التي كانت تسعى إليها الدول من تجارب التكامل الاقتصادي، فسنجد أن تلك الأهداف ترتكز في مجملها حول فكرة تحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج والتبادل، وفي وسعها إلى تحقيق تلك الأهداف تكون قد تأثرت بدرجة كبيرة بمبادئ النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، من ثمة يتضح الارتباط بين الهدف والأهداف التي سعت إليها الدول من إقامة علاقات تكاملية اقتصادية، وبين الأدوات التي استخدمتها الدول المتكاملة لإنجاح وتحقيق تكاملها الاقتصادي، كإزالة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع وعناصرها الإنتاج فيما بينها.

غير أن اعتقاد النظرية الكلاسيكية، سواء التي قدمها آدم سميث من خلال نظرية الميزة المطلقة في التجارة الخارجية، أو نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، أو التي طورها من بعدهما جون ستورات ميل، أن تقسم العمل الدولي في فروع الإنتاج، من حيث الفوائد التي تعود على الدول، عن طريق التبادل التجاري فيما بينها، أصبح اليوم تطبيقه في ميدان التجارة الخارجية، أمرا صعبا، ذلك أن النظرية تفترض وضعا دوليا جامدا، وهذا أمر يتنافى مع طبيعة المجتمعات الحالية، فالتطورات الاقتصادية التي أفرتها الأوضاع الراهنة، قد أوجدت معطيات ومفاهيم جديدة لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك نتيجة حصول معظم دول العالم الثالث على استقلالها السياسي، وتزايد رغبتها وطموحها في تقرير مصيرها الاقتصادي، وذلك عن طريق تخلصها من التبعية الاقتصادية من الدول التي كانت تسيطر عليها، وكذا بالتخلص من التكامل التلقائي مع السوق العالمية، والذي ما هو في الواقع سوى محصلة التاريخ السابق، ونقصد هنا بالتكامل التلقائي، اندماج اقتصاديات البلدان المتخلفة بالسوق العالمية، هذه السوق التي فرضت على البلدان المتخلفة نمطا خاصا من التقسيم الدولي للعمل، حيث جعلت منها دول منتجة للمواد الأولية تصدرها إلى مراكز الصناعات في الدول الرأسمالية القوية.

إضافة إلى أن التجارة الخارجية أضحت منذ أمد بعيد، ميدانا تتسابق فيه الدول باتخاذها مختلف الوسائل والقيود الحمائية لمنتجاتها، الأمر الذي أدى إلى عرقلة السير الطبيعي للنشاطات الاقتصادية، وبالتالي عرقلة الانتقال الحر للسلع وعناصر الإنتاج.

وبهذا تكون فرضيات النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت عليها التجارة الخارجية ضعيفة الجدوى، إضافة إلى ذلك أن المجتمع الدولي، لم يكن في يوم من الأيام يؤمن إيمانا صادقا بحرية التبادل والتجارة الخارجية المطلقة، ولم يحقق يوما شروطها التنافسية الكاملة،

حيث أن لكل دولة دوافعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، مما يجعلها تفرض القيود على تجارتها الخارجية من أجل حماية صناعتها الناشئة أو لحماية سوقها من الإغراق، أو لتنويع منتجاتها حتى لا تتعرض اقتصادياتها لأزمات وهزات نتيجة لاعتمادها على إنتاج منتجات قليلة، ولهذه الأسباب وغيرها قلة أهمية النظرية الكلاسيكية في تفسير التخصص وتقسم العمل الدوليين ولم تعد تلك الفرضيات التي استندت إليها النظرية الدفاع عنها ممكنا، في بيئة دولية ولا تتسم بسيادة المنافسة التامة في الأسواق، وبالتالي لا تكون حرية التجارة هي السياسة المثلى.

وفي الأخير يمكن خلق وضعا وسطا بين الحرية والحماية، إذ يمكن أن تمتد الحماية من الحدود الإقليمية لكل دولة إلى الحدود التجارية التي تتضمن عدة دول، تكون واقعة في منطقة اقتصادية واحدة، وتتوافر لديها مقومات اقتصادية تساعدها على تحقيق التكامل فيما بينها، وتكسب قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي، أكبر بكثير مما كان لكل منها منفردة قبل التكتل والإتحاد، إذ غالبا ما يؤدي قيام كتلة اقتصادية موحدة، لها من القوة والأهمية الاقتصادية في المجال الدولي، ما يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول التي تقع خارج منطقتها الاقتصادية، بما يحقق مصالحها الخاصة المشتركة، فالدول المتكاملة تزداد قوة مفاوضتها بالنسبة للعالم الخارجي، خاصة عند عقد الاتفاقيات التجارية، فتحصل على السلع بأسعار مناسبة، مع تسهيلات في عملية الدفع وتخفيضات جمركية، وهذا كله في الأخير يؤدي إلى تحسين أوضاع موازين مدفوعاتها، وتحسين أوضاعها الاقتصادية.

3-1. تجارب التكامل الاقتصادي

في الواقع تمت محاولات كثير لتجسيد العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وذلك من أجل حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها مجموعة الدول العربية، وبهدف خلق السبل والطرق الممكنة والدقيقة لحل هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وسجل الوطن العربي المشترك حاف بجوانبه المختلفة بالعديد من صيغ التعاون والتكامل وخاصة في الحقل الاقتصادي، ومنه فإن الهدف من خلال هذا المبحث هو التعرف على كل مما يلي:

- التجارب داخل الوطن العربي.
- تجارب التكامل الاقتصادي خارج المنطقة العربية.

1-3-1. التجارب داخل الوطن العربي

لقد أفرزت الفترة التي تلت قيام الحرب العالمية الثانية توجها واضحا نحو التعاون والتكتل بين الدول عموما، بفعل حالات الصراع والتنافس من ناحية وبفعل التقدم التكنولوجي الذي فرض الحاجة إلى التعاون والتكتل من ناحية أخرى، وقد كانت محاولة دول العربية رائدة في هذا المجال، حيث تضمنت مسيرة العمل العربي المشترك محاولات عديدة من أجل

تحرير التجارة العربية، وإقامة سوق عربية مشتركة ومن أهم تجارب التكامل الاقتصادي العربي نجد:

أولا: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري

نشأ هذا التجمع الاقتصادي العربي سنة 1950، وذلك من خلال عقد اتفاقية أولى بعنوان "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي" بين دول الجامعة العربية وما يهم من هذه المعاهدة من الناحية الاقتصادية، النقطتين التاليتين:

- نصت المعاهدة في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الأقطار المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم، ليقترح على حكومات الدول العربية ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي.

- كررت من جديد المبدأ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية، وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية.

ومن الناحية الاقتصادية تهدف هذه الاتفاقية دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل بناء كيان اقتصادي عربي قوي من خلال إقامة الاستثمارات العربية المشتركة، وكذا تبادل المنتجات الوطنية زراعية كانت أو صناعية، كما عزز هذا التعاون سنة 1953 في إبرام "اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري والترانزيت" بين دول جامعة الدول العربية، وهم سوريا، الأردن، العراق، السعودية، لبنان، ليبيا، مصر واليمن، كما شملت هذه الاتفاقية على جملة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية، تستهدف إنشاء منظمة تجارية عربية حرة كخطوة لقيام كيان اقتصادي عربي متكامل ومتضامن.

كما تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية جماعية منظمة لبرامج وقوانين تحرير التجارة بين البلدان العربية، كما تعد أول اتفاقية في سلسلة الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل الجامعة العربية، التي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه.

وقد بينت الاتفاقية أن الهدف من إبرامها هو تحقيق التعاون الوثيق في المجالات الاقتصادية بين البلدان العربية، لما في ذلك تسهيل التبادل التجاري بينها طبقا لما يقود ميثاق الجامعة العربية.

ثانيا: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية

إن للسياسة دورا أساسيا في إعداد هذا المشروع الضخم الذي عزم على إنشائه سنة 1956، حيث اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن الطموح السياسي، فقد اتخذت اللجنة قرارها بتاريخ 22 ماي 1956 في دمشق توصي بموجبه بإعداد لجنة من الخبراء العرب تتحمل مسؤولية إعداد مشروع كامل الوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها.

وعلى الرغم من انتهاء من إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية العربية في جويلية 1957، إلا أن غياب الجدية والحماس والإرادة الفعلية لتجسيد هذا المشروع على أرض الواقع، بدا جليا من خلال أمرين هامين هما:

- خلال الدورة السابعة والعشرين لمجلس الجامعة العربية بتاريخ 04 سبتمبر 1957 عند النظر في مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، أقر المجلس توصية اللجنة السياسية التي يرى أن هذا الموضوع من اختصاصها، وبذلك نستنتج أن الإدارة السياسية العربية لم تكن متوافرة لهذا المشروع الطموح لتحقيقه.

- العدد المحدود من الدول العربية التي وافقت على هذه الاتفاقية في جويلية 1957 وذلك بعد مرور خمس سنوات على الأقل، فقد وافقت كل من مصر، المغرب، والكويت في جوان 1962 والعراق وسوريا في 09 ديسمبر 1962، واليمن في 07 ديسمبر 1963، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ 03 أفريل 1964.

وقد كان الهدف من وراء هذه الاتفاقية هو تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين البلدان الأعضاء في الجامعة العربية بصورة تدريجية. كما نصت موادها في مجملها على النقاط التالية:

- حرية الاستفادة من الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطني.
- حرية النقل والترانزيت.
- جعل المنطقة منطقة جمركية واحدة.
- عقد الاتفاقات التجارية والمعاهدات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- توحيد القوانين والتشريعات الضريبية والمالية والنقدية.
- اتخاذ كل الإجراءات الأخرى والمختلفة التي تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.
- توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية على سبيل المثال قوانين العمل والضمان الاجتماعي.
- توحيد أنظمة التجارة الخارجية خاصة تلك المتعلقة بالنقل والترانزيت.
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية؛[1]

واقعيا لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها، وهذا يرجع أساسا إلى الكثير من العوائق التي تقف في طريق الوحدة الاقتصادية العربية، وأهم هذه العوائق ما يلي:

[1]– عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983، ص: 129.

- اختلاف البنيان الاقتصادية، واختلاف السياسات النقدية، وهذا راجع إلى ارتباط المنطقة العربية بمناطق نقدية مختلفة, فبعض العملات ارتبطت بالدولار الأمريكي وأخرى بالجنيه الإسترليني في ذلك الوقت. [1]

- التفاوت والاختلاف في المداخيل, إن اختلاف الدخول يشكل عائق أمام قيام وحدة اقتصادية عربية، ففي مقابل البلدان النفطية الغنية كالسعودية والكويت والعراق تتواجد بلدان فقيرة كمصر والأردن وبلاد متوسطة الدخل مثل سوريا.

- اختلاف الأنظمة السياسية، وكذا تنوع الأنظمة الاقتصادية فعلى سبيل المثال انتهجت مصر النظام الاشتراكي، أما لبنان والأردن فانتهجا النظام الليبرالي وفي العراف والسعودية كان النظام مزيجا بين الاشتراكية والليبرالية.

وعلى الرغم من تماسك برنامج الاندماج الذي نصت عليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وبرغم أهدافها الحميدة فقد تخلت الدول الأعضاء عنها في سنة 1964 واتجهت إلى مشروع آخر هو السوق المشتركة.

ثالثا: مشروع السوق العربية المشتركة

تعتبر السوق العربية المشتركة من أهم منجزات مجلس الوحدة الاقتصادية حيث جاء قرار إنشاء هذه السوق المشتركة للتعبير عن رغبة المجلس تحقيق التكامل الاقتصادي، وأيضا للعمل على تحقيق مزيد من التقدم ورفع مستوى وتحسين ظروف العمل.

أ- إنشاء السوق العربية المشتركة 1964

بموجب القرار رقم 17 سنة 1967 الذي تمخضت عنه السوق العربية المشتركة وذلك في 13 أوت من نفس السنة في القاهرة، حيث شكل هذا القرار طريقا وسطا بين الاتفاق العربي حول التجارة والمرور سنة 1953، ويبدو جليا أنه قرار تكميلي لهذا الاتفاق،

وبين اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حيث يبدوا مرحلة من مراحلها.

لهذا نظر المحللون إلى السوق المشتركة في ذلك الوقت على أنه خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية العربية الطموح، ذلك لأن مشروع السوق المشتركة اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرة ومحاولة خلق اتحاد جمركي، لذا بدت السوق العربية المشتركة اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرة ومحاولة خلق اتحاد جمركي، لذا بدت السوق العربية المشتركة في نظر القائمين عليها في ذلك الوقت على أنها مجرد مرحلة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية، وهذا راجع إلى أن السوق العربية المشتركة لا تنطوي على شيء من بنود اتفاقية 1962 الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وكذا توحيد التشريعات

[1]- عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق, 1983، ص: 130.

الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من الأهداف الكبيرة والآمال العريضة التي كانت منتظرة من وراء قرار إنشاء السوق العربية المشتركة لم يتحقق منها الكثير إلى الآن .[1]

وصحيح أنه توجد في مقدمة القرار رقم 17 لإنشاء السوق العربية المشتركة بعض الأهداف المماثلة لتلك التي صيغت في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية كحرية انتقال عوامل الإنتاج من يد عاملة ورؤوس أموال، وكذا حرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل وحرية النقل والترانزيت، ولكن القرار لم يهدف في الواقع سوى إلى تكوين منطقة تجارة حرة والتوجه بعد ذلك إلى اتحاد جمركي.[2]

ويبدو أن هناك معوقات حالت دون نجاح السوق العربية المشتركة، كما تحول دون تطوير اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري، التي نسعى إلى إقامة سوق سلعية عربية مشتركة، ومن بين أهم هذه المعوقات ما يلي:

ب- معوقات نجاح السوق العربية المشتركة

يمكن إجمال مختلف معوقات نجاح السوق العربية المشتركة في النقاط الموالية:

✔ عدم ملائمة الأوضاع الاقتصادية السائدة للدول العربية الأعضاء لمتطلبات التكامل الاقتصادي الذي سعت إليه السوق العربية المشتركة، وهذا يرجع لعدم تتبع برامج وسياسات إعادة الهيكلة والتكيف بما يتناسب مع المزايا النسبية للدول العربية تدريجيا. وما يتطلبه ذلك من إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية لأحداث التشابك الاقتصادي الذي يمثل الأساس العلمي والفعلي في عملية التكامل الاقتصادي.

✔ اختلاف وتباين السياسات التجارية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة الناتج عن الاختلاف في النظم السياسية والاقتصادية، مما يشكل عقبة أمام زيادة المبادلات وتوسيع التعاون بين الدول العربية؛

✔ الاختلافات الكبيرة بين النظم الجمركية والضريبية فيما بين الدول الأعضاء من جهة وبين الدول العربية الأخرى من جهة أخرى، ومما صعب من عملية التنسيق بين إجراءات التحرير والتعريفات الجمركية وحرية انتقال السلع، خضوع المنتوجات المعفاة من الرسوم الجمركية داخل السوق المشتركة للقيود الكمية مثل الحصص والرقابة على الصرف، الأمر الذي أعاق حركية انتقال السلع بين البلدان الأعضاء للسوق العربية المشتركة؛

✔ حدة التباين في الأنظمة الاقتصادية العربية، فهناك دول توجهها اشتراكية مركزية، ذات توجه داخلي، وأخرى توجهها رأسمالية تحررية ذات توجه خارجي ويكفي الإشارة إلى أن

---

[1]- أحمد فؤاد مندور، مرجع سابق، 1998، ص: 23.

[2]- عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سابق، 1984، ص ص: 131-133.

اختلاف نظم التجارة الخارجية من ناحية سيطرة الدولة من عدمه، كانت تحول دون تطوير المبادلات العربية وتنميتها.

✔ نقص وضعف الربط والعلاقة بين تجرير التجارة والتنمية مما يجعل السوق العربية المشتركة محل مهاجمة وانتقاد من طرف الكثير من المحللين الاقتصاديين والسياسيين، من منطلق أن آثارها محدودة في ظل الأوضاع الراهنة، وضرورة إحداث التكامل الاقتصادي من خلال المشروعات المشتركة وإهمال أسلوب تحرير التجارة أي منطقة تجارة حرة وإتحاد جمركي، ومن منطلق أنه لا زيادة في التبادل التجاري قبل أن تنشأ المشروعات التي تنتج السلع والخدمات التي تكون مجالا للتبادل التجاري، إلا أنه اتضح فيما بعد اتساع الفجوة بين مفهوم المشروعات المشتركة العربية وأسس قيامها من منظور قومي وبين واقعها ضآلة آثارها الاقتصادية فيما يتعلق بعملية تحقيق التكامل الاقتصادي؛[1]

✔ نقص الاستراتيجيات والأساليب الفعالة لحماية المنتجات الوطنية تجاه المنتجات الأجنبية المنافسة والمقصود هنا المعاملات التفضيلية وذلك رغم الوصول إلى اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981 والتي وقعت عليها 17دولة حتى سنة 1987، إلا أنها لا تزال محدودة وتحتاج إلى المزيد من التطوير في الاستراتيجيات من أجل حماية المنتوجات الوطنية من مخاطر المنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية لها.

✔ عدم توحيد المواصفات القياسية للمنتوجات العربية، ذلك لأن أي تجمع اقتصادي لن يحقق نجاحا ما لم توحد المواصفات القياسية لجميع المنتوجات داخل هذا المجتمع مثلما حدث بين دول الأوربية والتي نجحت في توحيد حوالي 1400 مواصفة حتى إعلان اكتمال السوق مع بداية سنة 1983.

✔ الاختلال الكبير في هيكل الأسعار النسبية للسلع والخدمات من ناحية ولأسعار عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، وكذا الاختلالات الكبيرة في أسعار الصرف.

✔ عدم تكامل الأسواق العربية المالية وضعفها، وبالتالي عدم قدرتها على تمويل المبادلات والمشروعات.[2] حيث لا تتوفر في الدول العربية أسواق مالية ومتماثلة ومتكاملة وهذا ناجم عن ضيق هذه الأسواق وقلة أدواتها وعدم مرونة القوانين التي تحكمها، ونظرا لضعف التجارة العربية البينية، فإنه من الصعب تحقيق تكامل وترابط بين الأسواق المالية العربية؛

---

[1]– عبد الوهاب حميد رشيد، تقويم أداء المشروعات العربية المشتركة والدور التكميلي للمشروعات العربية المشتركة، كاظمة للنشر، الكويت، 1985، ص ص:250–258.

[2]– عبد المنعم السيد السعيد، الوحدة النقدية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص ص: 103–104.

✔ العراقيل والحواجز الإدارية والتنظيمية تتلخص في النظم البيروقراطية العربية المعوقةعلى مستوى كل دولة على حدة، والتي تدار من طرف بيروقراطيات تعمق هذا الاتجاه من أجل مصالحها الذاتية، مما يؤدي إلى زيادة القيود وتقييد الأنظمة والإجراءات التي تتحكم في العلاقات الاقتصادية العربية؛

✔ نقص الاهتمام بشبكة جيدة من وسائل النقل وطرق المواصلات لتربط أجزاء الوطن العربي بعضها ببعض، وهو شرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي حيث يلاحظ أن خطوط الملاحة البحرية والطرق البرية والخطوط الجوية التي تصل الدول العربية، لا تزال

محدودة وتحتاج إلى إنشاء المزيد منها والتنسيق فيما بينها.

✔ غياب الإدارة السياسية إذ أن دول كثيرة لم توقع اتفاق السوق العربية المشتركة معنى ذلك انعدام رغبة صناع القرار السياسي في السير قدما إلى الأمام في مجال التعاون الاقتصادي العربي والاكتفاء بالأقوال دون الأفعال.

✔ عدم وجود سياسة قومية للتصنيع على مستوى البلدان العربية الأمر الذي أدى إلى وجود صناعات متكررة في أكثر من دولة عربية حتى أدى ذلك إلى التنافس بينها بدلا من التعاون والتكامل، ومن ثم لم تستفد هذه الصناعات من وفورات وميزات الإنتاج الكبير، بل وراحت تتنافس فيما بينها على التضييق وإقامة الحواجز الجمركية لتحقيق الحماية، إلى جانب نقص التطوير والتحديث.

رابعا: اتفاقية تيسير التجارة والمنطقة الحرة

كان الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانات والمواد الخام، المعدنية وغير المعدنية.

أ- نشأة الاتفاقية:

لقد برزت محاولات وتوجهات جديدة في المسار التكاملي العربي وهذا اعتبارا لما أفرزته محاولات التكتل الإقليمي السابقة من شعور بالخيبة والإحباط، إذ اتسمت هذه المحاولات الجديدة بنصيب وافر من المعقولية والواقعية والحكمة، ففي سنة 1981 أبرمت اتفاقية جديدة عرفت باسم، اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، فقد تم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية.

ب- أهداف الاتفاقية[1]

[1]- الشاذلي العياري، القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك ، عمان منتدى الفكر العربي، ماي 1996، ص: 20.

هناك عدة أهداف من وراء اتفاقية تسيير التجارة والمنطقة الحرة كما يلي:
- عدم جواز قيام دولة عربية بمنح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف.
- إبرام اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية كان ذلك سنة 1982 تم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة.
- منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية.

ولكن جهود إقامة تكامل اقتصادي عربي مازالت قائمة حيث تم في جويلية 1996 بالقاهرة توقيع اتفاقية لإزالة الحواجز التجارية بين الدول الاثني عشر أعضاء الجامعة العربية، وتم تحديد أول جويلية 1998 للبدء في تنفيذ الاتفاق، الذي تحددت لتنفيذه فترة عشر سنوات من خلال التحرير التدريجي للرسوم الجمركية بتخفيضها بنسبة 10% سنويا على السلع المصنعة محليا حتى تصل إلى الإعفاء التام بنهاية المدة المحددة، كما تم تشكيل لجنة وزارية لمتابعة التنفيذ.

خامسا: منطقة التجارة الحرة العربية ومقوماتها
تم إعلان بداية تنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة في الأول من جانفي سنة 1988 بموافقة 18 من أصل 22 دولة عربية.
أ- منطقة التجارة الحرة العربية
تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية إحدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة، وصورة من صور التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والتي تجمع بينها مصالح اقتصادية مشتركة ويتجانس اقتصاديا وتاريخيا وثقافيا وحضاريا، ويكون من أهدافها الأساسية إزالة جميع القيود التعريفية الكمية على التجارة الدولية في السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، وذلك من أجل زيادة حجم التبادل التجاري، وزيادة القدرات التنافسية تجاه العالم الخارجي الذي يتميز بالتنافسية والتحديات التي جعلت معظم الدول تلجأ للتكتل حتى أصبح حوالي 85% من دول العالم الذي نعيشه في حالة تكتل اقتصادي بصورة أو بأخرى.[1]

ب- مقومات قيام منطقة التجارة الحرة[2]
هناك مجموعة من المرتكزات التي تستند إليها منطقة التجارة الحرة، والتي يمكن اعتبارها مقومات أساسية لقيامها، هي ما يلي:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص: 99.
[2]- حمدي عبد العظيم، جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 20-22 نوفمبر 1997، ص ص: 7-9.

✔ جعل العلاقات والروابط السياسية في خدمة اقتصاديات الدول المتكاملة فيما بينها، معنى ذلك أن يصبح من الضروري أن تتجه القرارات السياسية إلى خدمة المصالح الاقتصادية في كل دولة من دول التكامل؛

✔ ضرورة إقامة شبكة معلومات متكاملة بين الدول الأعضاء: يتحقق ذلك باستخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيا والمعلوماتية وما أتاحته من أدوات وتسهيلات وذلك حتى يتوفر لدى كافة الدول الأعضاء كل المعلومات الضرورية عن الأسواق وفرص التصدير والاستثمار في كل دولة؛

✔ حرية تدفق السلع والخدمات وانتقال الملكية الفكرية: يتطلب ذلك تجسيد وضمان توجيهات وقوانين موحدة وواضحة نحو ضمان حرية تدفق السلع والخدمات عبر الدول الأعضاء، دون عوائق أو قيود كمية أو غير كمية وينطبق ذلك على انتقال الملكية الفكرية؛

✔ حرية استخدام البنى التحتية من موانئ ومطارات من أجل تحرير خدمات النقل والترانزيت لا تتحقق حرية تدفق السلع والخدمات إلا بحرية استخدام الموانئ والمطارات حيث من الضروري أن تتعهد الدول المكونة للتكامل الاقتصادي في شكل منطقة تجارة حرة شاملة بتوفير كل التسهيلات اللازمة التي تعمل على تسهيل حركة النقل والترانزيت داخل كل دولة من دول التكامل؛

✔ ضرورة توافر آليات تمويلية على درجة عالية من الكفاءة ونظام متكامل لتسوية المدفوعات: تعتبر ضرورة ملحة لتمويل التجارة البينية وما ينتج عنها من ضرورة تسوية المدفوعات وإجراءات المقاصة بين معاملات الدول الأعضاء وبالتالي إتاحة نظام للائتمان التجاري بين الدول الأعضاء، على درجة عالية من الكفاءة لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل

في زيادة حجم التجارة البينية وزيادة معدلاتها بين الدول الأعضاء؛

✔ تنوع الاقتصاديات المكونة للتكامل الاقتصادي: إن تنوع الإنتاج وارتفاع كفاءة الإنتاج يؤديان إلى تخصيص الموارد في الاتجاه الذي يعمل على الإنتاج من أجل التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي للدول الأعضاء وزيادة قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية، وإقامة المشروعات الإنتاجية من أجل التصدير، وبالتالي ترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم معدلات التجارة البينية للدول الأعضاء.

1-3-2. تجارب التكامل الاقتصادي خارج المنطقة العربية

في هذا الصدد سيتم عرض مختصر لأهم تجارب التكامل الاقتصادي حول العالم حيث يتم التطرق أولا لتجربة الاتحاد الأوربي، ثم منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وثالثا منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وأخيرا يتم عرض وباختصار لتجارب التكامل

الاقتصادي بين الدول النامية كدول شرق إفريقيا ومحولات التكامل في أمريكا اللاتينية وكذا تجارب دول جنوب شرق آسيا.

أولا: تجربة الاتحاد الأوربي

تعود محولات الاتحاد الأوربي تاريخيا إلى الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية، فلقد بدأ العمل الأوربي المشترك بإنشاء منظمة التعاون الأوربي وكان ذلك سنة 1946.

أ- نشأة الاتحاد الأوربي:

هذه المنظمة التي كانت مهمتها الأساسية هي تطبيق معاهدة مارشال سنة 1947 والتي تنص في مجمل بنودها على إعادة إعمار الدول الأوربية المتضررة من الحرب وذلك بتقديم قروض ومساعدات مالية. وكذا تعجيل إنعاش أوربا، ومع ذلك فقد اعتبر كثير من الأوربيين فضلا عن الأمريكيين التعاون الاقتصادي تحت إشراف منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي غير كاف لمعالجة مشاكل أوربا، التكامل الاقتصادي وحده الذي يعلو على الحدود القومية هو الذي سيمكن الدول الأوربية من الخروج من أزمتها ويجعلها تلحق بالاقتصاديات القارية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت.

إن الاتجاه إلى الوحدة الاقتصادية الأوربية قد ازدهر وتقوى في الخمسينات بالرغم من المخاوف والشكوك الكبيرة في نجاحها النهائي، ونتيجة لذلك كان أول نجاح ملموس للوحدة الاقتصادية الأوروبية هو تأسيس الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، هذه المجموعة التي شملت كل من فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ، هذه الدول التي كانت تبحث عن تحقيق التكامل الاقتصادي الشامل، بينما التوجه البريطاني يكتفي بإقامة منطقة تجارة حرة صناعية، لأن بريطانيا سعت من وراء ذلك للاحتفاظ بالعلاقات التي فرضتها على مستعمراتها السابقة، مستفيدة بذلك من مصدر رخيص للمواد الأولية وسوق واسعة لمنتجاتها، دون التقيد بفرض تعريفة مشتركة تفقدها هذه المزايا.[1]

الخطوة الثانية الناجحة والمهمة نحو إقامة وحدة اقتصادية أوربية متكاملة تمثلت في التفاوض والموافقة بواسطة نفس الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب والحديد والخام على معاهدة روما وذلك بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية في سنة 1957.

الميزة الرئيسية للإتحاد الأوربي هي إنشاء إتحاد جمركي بالنسبة لكلا من السلع الصناعية والزراعية، وذلك من خلال إلغاء كافة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء وإقامة تعريفة جمركية خارجية مشتركة، ولكن طموح الاتحاد الأوربي كانت أبعد بكثير من هذا ليطمح في إنشاء سوق مشتركة مع حرية انتقال عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال فضلا عن المنتجات فقط، ثم هدف أو مطمح ثالث هو إقامة إتحاد اقتصادي كامل.

[1]- ابراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990، ص: 251.

ب- هيكل الاتحاد الأوربي:

يتكون الاتحاد الأوربي من خمسة هيئات أو مؤسسات أساسية تتمثل في كل من: المفوضية الأوربية، مجلس الوزراء، البرلمان الأوربي، محكمة العدل، والمجلس الأوربي.

✔ المفوضية الأوربية: تعتبر الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوربي مقرها في بروكسل، تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثل الأولى في إدارة المعاهدة المؤسسة للإتحاد الأوربي والعمل على تطبيق بنودها، أما الوظيفة الثانية فتتمثل في استحداث وخلف سياسات جديدة عن طريق التنسيق مع مقترحات مجلس الوزراء، إن المفوضية الأوربية تمثل الجماعة الأوربية متحدة، بدلا من الدول الأعضاء كلا على حدة، كما تعتبر القوة المحركة في الاتحاد الأوربي.

✔ مجلس الوزراء: يتكون هذا المجلس من أعضاء يمثلون حكوماتهم القومية بالنسبة للجزء الأكبر، يقوم المجلس على اتخاذ قرارات سياسية نهائية، وذلك بناءا على اقتراح من المفوضية الأوربية، في بداية عمله كانت قرارات المجلس تستلزم الموافقة بالإجماع ولكن الآن تستلزم الموافقة على القرارات فقط موافقة الأغلبية، ومن خلال المجلس تستطيع الحكومات القومية أن تؤثر وتراقب تطور الاتحاد الأوربي عن طريق الموافقة أو تعديل أو رفض مقترحات المفوضية الأوربية.

✔ البرلمان الأوربي: يعتبر البرلمان الأوربي: الهيئة التشريعية، يعين أعضاؤه عن طريق الانتخاب المباشر في الدول الأعضاء، ومع ذلك فالبرلمان لا يسن ولا يمرر القوانين بمفرده طالما هذه الوظيفة تنجز بمشاركة المفوضية الأوربية ومجلس الوزراء، وتقوم المفوضية بتقديم تقريرا سنويا للبرلمان، يعمل البرلمان على دراسة هذا التقرير ثم يقوم باتخاذ القرارات اللازمة، كما يتسم هذا البرلمان بالسلطة الوحيدة المهمة له هي الحق في عزل المفوضية الأوربية وذلك من خلال التصويت بالعزل بواسطة أغلبية الثلثين.

✔ محكمة العدل: تتميز بقوة القانون على الاتحاد الأوربي ولها السلطة الوحيدة بأن تقرر مدى دستورية التصرفات التي تقوم بها المفوضية الأوربية ومجلس الوزراء، وهي ملزمة لكافة الأطراف، سواء كانوا أفرادا، منشآت أعمال، حكومات قومية أو مؤسسات الجماعة الأخرى.[1]

✔ المجلس الأوربي: يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول الأعضاء ورئيس المفوضية الأوربية، يقوم بعقد اجتماعات قمة ثلاث مرات في السنة، كما يعمل على تقديم التوجيه السياسي الرئيسي للاتحاد الأوربي.

ج- مبررات نجاح الاتحاد الأوروبي

[1]- كامل بكري، مرجع سبق ذكره، 2001، ص: 182.

يمكن استخلاص أهم النقاط والمبررات التي ساهمت في نجاح التجربة الأوروبية في مجال التكامل الاقتصادي. وأهمها ما يلي:

- ✔ اعتماد سياسة التدرج والمرحلية وتميزت بالاستمرارية والمتابعة؛
- ✔ يعتبر فشل خطوات الوحدة السياسية والأمنية من بين أهم الدوافع والمبررات للتوجه نحو التكامل الاقتصادي؛
- ✔ احترام الدول لحدود بعضها البعض والاعتراف بالحدود والتوقف عن الأطماع التي خلفتها الحرب العالمية الثانية؛
- ✔ نهج سياسة إعادة التأهيل للأعضاء الجدد من أجل القضاء على الفوارق بين الدول الأعضاء؛
- ✔ الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من اتباع سياسة جديدة موحدة؛
- ✔ إضافة إلى السوق الأوربية المشتركة توجد تجمعات أخرى لم تتعارض مبادئها مع مبادئ وأسس التكامل الاقتصادي؛
- ✔ وجود نخبة من الإطارات الأوربية تتميز بالولاء والإخلاص الشديدين لفكرة التكامل الاقتصادي، فأعضاء الهيئة العامة للاتحاد الأوروبي مثلا وبمجرد تسلمهم وظائفهم لا يصبحون ممثلون لدولهم، وإنما للإتحاد الأوربي ومصالحه العامة، بحيث يؤدون اليمين بأنهم لن يتلقوا أي تعليمات من حكوماتهم أو أية منظمة أخرى؛
- ✔ الاهتمام والتركيز على الوحدة الاقتصادية إذ أن أوربا لم تبدأ تعاونها الأمني والسياسي من خلال البدء بالبحث في اتفاقيات الدفاع المشترك بل انطلقت مسيرتها نحو الوحدة عبر الوحدة الاقتصادية باتفاقية الصلب، ثم بعد ذلك بإجراءات التعاون الاقتصادي والاتحادات الجمركية وفتح الحدود بين البلدان، ثم أخيرا بالعملة الموحدة. وقد ساهم هذا التعاون الاقتصادي المشترك والمتبادل إلى تعميق المصالح المشتركة بين البلدان الأعضاء مما سهل

وحدتهم السياسية كخطوة ثانية.[1]

ثانيا: منطقة التجارة الحرة الأوروبية:

نشأت منطقة التجارة الحرة الأوربية سنة 1960 وعرفت باسم رابطة التجارة الحرة الأوربية (European free trade Association (EFTA بواسطة الدول التالية: بريطانيا، النمسا، النرويج، البرتغال، الدنمرك، سويسرا، السويد، مع انضمام فنلندا كعضو مشارك سنة 1961، كانت تهدف رابطة التجارة الحرة الأوربية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من تحري التجارة خاصة في السلع الصناعية. وعلى عكس الاتحاد الأوربي، فكل دولة عضو في رابطة التجارة الحرة الأوربية تحتفظ بنظامها من الرسوم الجمركية والحصص

[1]– Site internet : www.albayen.co.ge/albayen/alarabea/2003/issue 184/arbit/

وتتبع سياستها التجارية الخاصة بالنسبة للدول الأخرى غير الأعضاء. إن احتفاظ كل دولة من الدول الأعضاء على قيودها التجارية سواء جمركية أو غير جمركية ضد الدول غير الأعضاء يمكن أن يؤدي إلى مشكلة انحراف التجارة، وبطبيعة الحال هذه المشكلة لا تنشأ في إتحاد جمركي نظرا لتعريفته الخارجية الموحدة.

ثالثا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

بالرغم من أنه كان للولايات المتحدة الأمريكية وكندا اتفاقية للتجارة الحرة في السيارات منذ سنة 1965، إلا أن البلدين لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاقية شاملة للتجارة الحرة، وفي الوقت الذي دخل فيه الاتفاق حيز التنفيذ في 01 جانفي 1989، كانت كندا بالفعل إلى حد بعيد أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع تجارة سنوية بينية في الاتجاهين الاتفاقية الأمريكية – الكندية كانت تحتوي أيضا على عدة نصوص أخرى مهمة فقد قررت الاتفاقية لأول مرة مجموعة من القواعد تحكم التجارة في الخدمات، وفي نوفمبر 1993، وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement (NAFTA والتي بدأت حيز التنفيذ في 01 جانفي 1994، وكان مبتغ تحقيق حرية التجارة في السلع والخدمات على مستوى منطقة أمريكا الشمالية كلها.

رابعا: تجارب التكامل الاقتصادي بين الدول النامية[1]

تعتبر التجارب السابقة مثل تجربة الاتحاد الأوربي وتجربة أمريكا الشمالية، ورابطة التجارة الحرة الأوربية محفزا فعالا إلى تشجيع القيام بمحاولات عديدة إلى التكامل الاقتصادي

بين مجموعات من الدول النامية كوسيلة لدفع عجلة التنمية وتحفيز معدلاتها الاقتصادية ، ومع ذلك فإن معظم هذه المحاولات حققت نجاحا محدودا ومن أهم هذه التجارب ما يلي:

أ- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى

الدول الأعضاء هي كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، ونيكاراجوا، حيث تكونت هذه السوق سنة 1960، وتم حلها سنة 1969 نتيجة لخلافات سياسية بين البلدان الأعضاء، ثم أعيد تكوينها في سنة 1990.

ب- منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية

تأسست هذه الاتفاقية سنة 1960 وذلك بواسطة معظم دول أمريكا الجنوبية والمكسيك، ومجموعتها الفرعية متكونة من حلف الأندين والذي يحتوي على كل من بوليفيا، الإكوادور، الشيلي، كولومبيا، البيرو، وفينيزويلا وذلك سنة 1969، كما تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية إلى تعجيل عملية التكامل الاقتصادي من أجل إنشاء سوق

[1]– كامل بكري، مرجع سابق، 2001، ص: 196.

مشتركة، وفي سنة 1980 تم استبدال منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية بواسطة رابطة تكامل أمريكا اللاتينية.

ج- الجماعة الاقتصادية لشرق إفريقيا

أنشئت في سنة 1967 بواسطة كل من كينيا، تنزانيا، أوغندا ولكنها انهارت في سنة 1977. نتيجة للخلافات السياسية والقبلية بين الدول الأعضاء.

د- منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا

التي تضم 19 عضوا وتمتد من السودان في الشمال إلى موزمبيق في الجنوب، أنشئت سنة 1981.

و- رابطة دول جنوب شرق آسيا

والتي تشمل كل من برونواي، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاندا والتي بالرغم من أنها مبدئيا رابطة سياسية تقررت في سنة 1976 أنها تستحق سوقا مشتركا فيما بينها.

الخاتمة:

وكخلاصة لهذا الفصل فإن التكامل الاقتصادي لا يعامل كظاهرة سببية مؤقتة أو ظرفية كما أنه لا يعني رقما حسابيا بسيطا من الأسواق المجمعة، بل بالإضافة إلى ذلك فإنه عملية متواصلة طويلة الأمد بعيدة الرؤى والأهداف، إذ يقرر من خلال القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، فهو بذلك عملية سياسية تحمل في طياتها علاقات حكومية تعزز الحوار بين مختلف أجزاء التكامل، إذ تتم عملية التكامل باتخاذ القرارات اللازمة والرشيدة في المجالات المختلفة، كما أنه عملية اقتصادية باعتباره يؤدي إلى خلق كيان اقتصادي متوازن تضبطه قوانين موحدة، وكما يؤدي إلى تقسيم العمل بطريقة أوسع وأكثر عمقا بين الوحدات المكونة للتكامل الاقتصادي من أجل تحقيق التغيرات الهيكلية وخلق العلاقات الضرورية على المستويين الإقليمي والقطري لإقامة وحدة اقتصادية إقليمية أكثر تماسكا.

وعليه فإن التكامل الاقتصادي هو في نفس الوقت عملية موضوعية وعملية موجهة لتنظيم متبادل بين اقتصاديات البلدان المشكلة للتكامل الاقتصادي، والتي تتميز بأنظمة اقتصادية واجتماعية متماثلة بغية بلوغ بناء هيكل اقتصادي مشترك، يؤدي في آخر المطاف إلى توفير وتحقيق رفاهية الشعوب في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، هذا التكامل يأخذ أشكالا مختلفة لكل منها خصائص ومميزات تفرق بين كل شكل وآخر، فتتمثل أبسط صور التكامل الاقتصادي في شكل مناطق التجارة الحرة، وقد يأخذ

شكلا آخر أكثر تكاملا يتمثل في الاتحادات الجمركية، وقد تتطور العلاقات الاقتصادية لتكتسي صورة سوق مشتركة والتي تؤدي بدورها إلى تهيئة الأوضاع والبنية التحتية لوحدة اقتصادية أكثر تكاملا تتميز بتوحيد للسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية وحتى النقدية.

وتحقيق شكل من أشكل التكامل الاقتصادي السابقة يكون نتيجة عدة دوافع كرفع مستوى الرفاهية، استفادة دول التكامل من تغيير وتحسين معدلات التبادل التجاري وكذا معدلات نمو اقتصادياتها إضافة إلى دفع عجلة التنمية وبناء كيان اقتصادي قوي، كما يترتب عن عملية التكامل آثار ايجابية إذا ما تم بناءه على أسس ومقومات رشيدة بإتباع خطوات سليمة لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي، وعلى العكس إذا ما كانت هناك اختلافات جوهرية وتباينات من حيث الاستراتيجيات والآليات المطبقة لبناء التكامل الاقتصاد الاقتصادي ستنجم عن ذلك آثارا سلبية قد تؤدي إلى تدهور مستويات التنمية والرفاهية.

2- العولمة الاقتصادية وتحدياتها على الوطن العربي

خلال القرن العشرين تزعزعت ثلاثة إيديولوجيات، انهزت الفاشية والنارية والشيوعية، أي انهزت بعض الحتميات التي أفرزها القرن العشرين، وبدأت في الظهور حتميات جديدة آخرها "العولمة" بكل أبعادها بمعناها الأحداث وبمضمونها الثقافي والاقتصادي، حيث أن دراسة موضوع متشعب مثل موضوع العولمة، دراسة وافية ومن خلال الخوض في قراءات الملامح الراهنة للنظام العالمي المتغير، قد نجد أنفسنا أمام تحديات ومعارك اقتصادية كبرى وسياسية وإيديولوجية وثقافية، من الصعب التنبؤ حاليا بنتائجها، وهذا كون أن الأمر سيتوقف على مدى قدرة نضال الشعوب والأمم على مواجهة التغيرات العالمية الكبرى تحت شعار العولمة. [1]

وبالرغم من التداول الواسع لمصطلح العولمة وتوابعه، إلا أنه يظل مصدر التباس كبير، ويظهر هذا الالتباس في البحث عن تاريخ نشأة مصطلح العولمة، وتعريف العولمة.

[1]- حسين معلوم، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص: 111.

وهناك عدة آراء في نشأة مصطلح العولمة حيث يرى، الدكتور صبري حافظ أن الصور الجنينية الأولى لمصطلح العولمة، هو تعبير "القرية الكونية" والذي صانه مارشال ماكلوهات في أواخر الخمسينيات.

فقد اهتم ماكلوهات ببلورة فكرة تقليص سرعة حركة المعلومات للمسافات الجغرافيا في كرتنا الأرضية، والتي تحولت لمجرد قرية واحدة يعرف كل شخص فيها ما يدور في أي مكان بها، ومع ذلك لم تظهر فكرة العولمة في الستينيات، ولا حتى في السبعينات بالرغم من أن السبعينات شهدت بدايتها الجنينية [1]، حيث في عام 1970 أصدر مارشال ماكلوهات كتابه تحت عنوان "حرب في القرية الكونية" فقد بين هذا الكتاب الاتجاه الذي بدأ بفرض نفسه على الصعيد الدولي والعلاقات الدولية.

ويرى أيضا الدكتور طاهر لبيب أن مصطلح العولمة ظهر في بداية الثمانينات، وارتبط بمرحلة جديدة في العولمة المالية، وفي الثقافة الأنجلو سكسونية.

وفي رأي الدكتور، صادق جلال العظم أنه: "منذ زمن غير قصير ونحن نتداول مفاهيم ومصطلحات، وتصورات هامة تداولها عمليا وسياسيا وإعلاميا، حتى شرعيا مثل الرأسمالية العلمية، الاقتصاد العالمي، الامبريالية العالمية، السوق الدولية، النظام الاقتصادي العالمي... إن كان هناك من جديد جميعنا يعرف كذلك، أنه آدم سميث إلى بول سويزي، وسمير أمين مرورا بريكاردو، وماركس، وماكس فيبرو، وليتين، وروز الوكسبورج، وأنذر جينترفرانك وفوكوياما وهانتجون هناك إجماع على أن نمط الإنتاج الرأسمالي نمط عالمي ودولي وتوسعي بطبيعته ومنذ نشأته" .[2]

---

[1]- عبد المجيد محمد رشيد، العرب والعولمة نحو نموذج معرفي لظاهرة العولمة، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص: 9.

[2]- صادق جلال العظم، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع السنة 57 عام 1997، ص: 28.

كما يرى رولندروبرتسن أن العولمة ومرادفها التدويل أصبحت في النصف الثاني من الثمانينات مصطلحا شائعا، في مجالات متعددة، كالمجال الثقافي، والتجاري والإعلامي وغيرها في عملية تكتسب عددا من المعاني، وبدرجات متفاوتة من الدقة.

2-1. العولمة الاقتصادية وأساسها النظري

شهد العالم في الحقب الأخيرة من القرن الماضي تشكلاً لنظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت في تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلى والإقليمي والدولي، كما اعتبرت آلياتها هي الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولي الاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث أصبحت هذه الإنجازات مسخرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أو إيجابية.

وقد تم تبلور ظاهرة العولمة ومؤسساتها وتقنينها على مدى الحقبتين الماضيتين من خلال عدد من السياسات التي من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي لها، وهو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي لجميع الدول وتحويلها إلى اقتصاد السوق بهدف إدماجها جميعاً في إطار السوق العالمي.

2-1-1. مفهوم العولمة

إن مفهوم العولمة mondialisation التي ترتكز على النطاق الجغرافي، ومعنى الإقليم أو ما يسمى بالبعد الفضائي المادي، بينما كلمة globalisation تعبر استراتيجيا عن وجهة نظر جغرافية اقتصادية géo-économic للعالم ككل قابل للتنظيم من أجل الوصول إلى تكوين توجيهي شامل، وبعبارة أخرى أي العالم كنسق، وانطلاقا من هذا فإن تعبير globalisation هي أوسع وأشمل من تعبير mondialisation.[1]

[1] – السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص: 19.

وبصفة عامة فإن العولمة ترجع إلى اللفظة الإنجليزية globalization التي عرفت أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مجال الاقتصاد بالتحديد، ولم تعد بعد ذلك أمريكا ولا اقتصاديا، بل شاع استخدامه وانتشر عبر العالم وفي جميع المجالات الإعلامية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد تم تعريف العولمة على أنها اكتساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالميا أو تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل مما يعني نقل الشيء من المحدود والمراقب إلى غير المحدود وغير المراقب.

والمقصود بالمحدود الدولة القومية بحدودها الجغرافية التي تقوم بمراقبة وحماية ما بداخلها، كما تتحول الحدود الجغرافية إلى حدود أخرى غير منظورة ترسمها شبكات الهيمنة الإعلامية وتتلاشى في ظل تلك الحدود والمسافات. ومن هنا اعتبرت العولمة باعتبارها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة.

وهناك عدة تعاريف لهذه الظاهرة، والتعريف الدقيق هو الذي يربط العولمة باندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار حرية الأسواق والحدود القومية إضافة إلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة.

كما تعرف العولمة بأنها التوسع المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة

الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات والتي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة.

وهناك من يعرفها بأنها التوسع في السوق العالمي الرأسمالي ليدخل أماكن كانت مغلقة عليه من قبل مثل الدولة الشيوعية السابقة والدول النامية التي حاولت تطبيق أنماط

تنمية خاصة بما يصحبها تراجع في سلطة الدولة وقدرتها على السيطرة، وتنظيم تدفقات السلع والأشخاص والمعلومات والأنماط الثقافية المختلفة، بالإضافة إلى تطور اقتصاد السوق العالمي والتحول عن نظام الدولة القومية، فإن انتشار الثقافة الكونية يعد ملمحا رئيسيا من ملامح العالمية، فالتوازي مع التوسع الكبير في تطبيق الرأسمالية تبرز ثقافة كونية جديدة كنتيجة لاتساع نطاق مجتمع المستهلكين بدخول أطراف جديدة فيه توجهات اختيارات لا نهائية من السلع والخدمات.

ومهما اختلفت هذه التعاريف وتعددت فإن هناك تعريفات شائعة لدى الباحثين، وهي تنقسم إلى أربعة تعريفات هامة:

– العولمة تعتبر مرحلة تاريخية، أي رحلة تاريخية أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظري.

– تعرف العولمة على أنها تجليات لظواهر اقتصادية، وهذا التعريف ينطلق من وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مرتبطة من الظواهر الاقتصادية متجلية في الظواهر التالية: الرأسمالية الليبرالية، الخوصصة، الدولة الحارسة.

– العولمة انتصار للقيم الأمريكية والدليل على ذلك كتاب نهاية التاريخ للباحث الأمريكي فرانسيسكو فوكوياما، الذي عبر فيه عن سقوط الاتحاد السوفيتي باعتباره انتصارا للرأسمالية. [1]

– العولمة تعتبر ثورة تكنولوجية، حيث اعتبرت العولمة في شكل من أشكال النشاط تم فيه الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد الصناعة.

وتعرف كذلك باعتبارها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على الإيداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والقيم

[1]– عبد المجيد راشد، العرب والعولمة نحو نموذج معرفي لظاهرة العولمة وأثرها على الأمة العربية، دراسة غير منشورة، ص: 9.

والحدود الجغرافية والسياسية قائمة في العالم، كما تعرف أيضا باعتبارها القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة العابرة للقارات والتي ليس لها ولاء لأي دولة قومية.

وقد عرفت بأنها ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية.

وتعرف العولمة باعتبارها الخيار الآخر أمام الشعوب التي لا تريد الصدام الحضاري مع أمريكا، وهذا الاختيار بين الترهيب أي صدام الحضارات أو الترغيب من خلال الانضمام إلى الحضارة الواحدة هو تماما كالتمييز بين الحرب والسلام.

كما تعرف العولمة أيضا بأنها كالحادثة ظاهرة العصر وسمته، وأن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها إنما هو الخروج عن العصر وتخلف وراءه.

كما أن هناك من يعرف العولمة بأنها السيطرة المطلقة على العالم وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدراته، خاصة أن الإستراتيجية تسعى للسيطرة على العالم ومقدراته بدون خسائر أو حروب وكأن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في كتابه انتصار بدون حرب إلى نشر القيم الأمريكية إذا ما أرادت أمريكا أن تصبح زعيمة العالم.

ومن ما سبق في التعاريف يمكن القول بان العولمة هي استحداث نظام عالمي جديد يكون أحادي القطب ويدور في فلكه العالم ويسيطر عليه اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعسكريا، وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية فيه الدور القيادي والموجه والمهيمن.

2-1-2. نشأة العولمة، أهدافها ومجالاتها

تعتبر العولمة من أهم الظواهر التي أصبحت تفرض وجودها بقوة في المجتمعات، حيث انفتحت البيئات الإقليمية على العالم الخارجي، وأصبح هناك تداخلاً واضحاً في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها دون اعتداد يذكر بالحدود الجغرافية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو دولة معينة.

وبعدما تم التطرق إلى مختلف تعاريف العولمة، سيتم في هذا المطلب التطرق أولا إلى نشأة العولمة ومعرفة أهم أهدافها ثانيا، وأخيرا تحديد مجالات العولمة.

أولا: نشأة العولمة

إن البذرة الأساسية للعولمة حديثا ترجع إلى انبثاق نهج جديد يكمن من حيث الشكل في عشرة وصايا تمثل نموذجا لسياسة اقتصادية اقترحها الاقتصادي الأمريكي جون ويليامسون سنة 1989 بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي وتبنتها الإدارة الأمريكية ومجلس الشيوخ ومسؤولي صندوق النقد والبنك العالميين في واشنطن وذلك لتطبيقها كمرحلة أولى لسياسة الإصلاح الاقتصادي ويرجع هذا التوافق عندما كانت الصحافة الأمريكية تتحدث عن عدم رغبة دول أمريكا اللاتينية القيام بإصلاحات تتيح لها فرص الخروج من أزمة المديونية وللتأكد من ذلك عقد معهد الاقتصاد الدولي في أمريكا مؤتمرا تقدم فيه عشرة دول من أمريكا اللاتينية بحوثا تتناول ما حدث وتقوم جميع البحوث بتناول أسئلة مشتركة، ولذلك كتب جون ويليامسون بحثا أورد فيه عشرة إصلاحات رغم أن كل شخص في الولايات المتحدة الأمريكية كان يعتقد أنها هي التي يتطلب تنفيذها في أمريكا اللاتينية وأطلق على جدول الإصلاح هذا توافق واشنطن وبنوده كالتالي:

- الترشيد المالي؛
- وضع أولويات في جدول المصروفات العامة؛
- الإصلاح الضريبي؛
- تحرير السياسة المالية؛
- أسعار صرف تحقق نمو مضطرد في تجارة الصادرات غير التقليدية؛
- تحرير التجارة وتخفيض الرسوم إلى حدود 10 %؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تخصيص المشروعات العامة؛
- إعادة إصدار القوانين مع ضمان المنافسة؛

– ضمان حقوق الملكية.

وقد اتضح أن هذه الاتفاقية بأنها تتميز بمجموعة من المميزات أهمها أن سياسة العولمة من خلال هذه الاتفاقية تهدف إلى استقرار وتوحيد الرأسمالية.

ثانيا: أهداف العولمة

منذ ظهور العولمة وهي تثير الكثير من التساؤلات، وتفرز الكثير من الآراء ووجهات النظر حول ماهيتها وحقيقتها وأهدافها وأفرزت وجهات نظر متباينة وآراء متضاربة.

ولذلك سوف نعتمد في هذا الغرض على أهداف العولمة من وجهات النظر المختلفة حسب المؤيدين والمعارضين معا.

أ– أهداف العولمة من وجهة نظر المؤيدين

وأهم هذه الأهداف هي:

- توحيد الاتجاهات العالمية وتقريبها بهدف الوصول إلى تحرير التجارة العالمية (السلع ورؤوس الأموال)؛
- محاولة إيجاد فرص للنمو الاقتصادي العالمي؛
- زيادة الإنتاج العالمي وتوسيع فرص التجارة العالمية؛
- تسريع دوران رأس المال على المستوى العالمي
- التعاون في حل المسائل ذات الطابع العالمي (الأسلحة المدمرة، مشاكل البيئة، المخدرات، الإرهاب...)؛
- فتح الباب على مصراعيه في مجال التنافس الحر؛
- تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ب– أهداف العولمة من وجهة نظر المعارضين

إن الأهداف السلبية التي يراها المعارضون للنظام العالمي والعولمة كثيرة ومتنوعة وهي كما يلي:

- فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على شعوب العالم.
- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاديات العالم من خلال سيطرة الشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاديات الدول؛
- تدمير الهوايات والثقافة القومية وتغلب الثقافة الغربية؛
- صناعة القرار السياسي والتحكم في خدمة مصالح أمريكا؛
- إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للأمم الأخرى؛
- تفتيت الدول والكيانات القومية.

إن للعولمة أهدافا أبعد من الربح، والتجارة الحرة والحدود المفتوحة، والأسواق الحرة، ولكنني اعتقد بأن الخطر في العولمة يكمن فيما يسمى بثقافة العولمة، على اعتقاد أن هذه الظاهرة تروج لأربع ثورات يتوقع أن يكون لها تأثير كبير على حياة المجتمع الدولي بكامله وهي كما يلي:

– الثورة الديمقراطية؛
– الثورة التكنولوجية الثالثة أو ما بعد الثالثة؛
– ثورة التكتلات الاقتصادية العملاقة؛
– ثورة الإصلاح واقتصاد السوق.

وفي هذه الثورات وما ينتج عنها من آثار وانعكاسات سيتم تشكيل النظام العالمي الجديد المتسم بالعولمة، حيث يعتمد الاقتصاد في إطار هذا النظام على استثمار الوقت بأقل تكلفة عن طريق استخدام المعرفة الجديدة وتحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة وتغيير مفهوم البحث من نقل الاقتصاد من وضع سيئ إلى وضع أفضل وأصبح المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا التغيير.

ثالثا: مجالات العولمة

من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها هدفا هو المجال الاقتصادي على الرغم من لها مظاهر مختلفة سبقت الإشارة إليها إلا أن وجهات النظر السابقة تتلقى في هذا المجال الاقتصادي، تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج، وبعبارة أخرى فإن ظاهرة العولمة حسب هذا المفهوم هي بداية ظاهرة الإنتاج الرأسمالي ومقوماته ونشرها في كل مكان ملائم خارج ما يسمى إطار مجتمعات المركز الأصلي، ومن يعتبر البعض أن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق في ظل هيمنة دول المركز بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحت سيطرتها في ظل نظام عالمي غير متكافئ في مجال التبادل الدولي، ومن هنا نلاحظ أن العولمة تفسح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الموال لجمع المزيد من الموال على حساب سياسة قديمة في الاقتصاد كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح بينما الحال اليوم هو الاعتماد على توظيف المال، واهم الملامح المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية:[1]

- الاتجاه العالمي لمزيد من التكتل والتكامل؛
- تنامي دور المؤسسات الاقتصادية مثل مشكل التنمية المستدامة، فقر؛
- تنسيق السياسات على المستوى الكلي؛
- تعظيم دور الثورة التقنية وأثرها على الاقتصاد العالمي وظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة.

وأخيرا فإن العولمة الاقتصادية تعتمد على مفهوم السوق أي سوق بلا حدود من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الموال والبضائع.

وفي سياق هذا النظام العالمي الجديد الذي ظهر بظهور العولمة حمل معه منطقا خاصا من الناحية الاقتصادية وتحكمه قواعد خاصة غير تلك القواعد التقليدية القديمة، مما

[1]– سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، القاهرة، 1997، ص: 70.

نتج عنه عدة تداعيات وتجليات مختلفة لابد من مواجهتها كانفتاح الأسواق والتكتلات الاقتصادية وخيارات الشركة الأورو متوسطية، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وكلها نقلت الاقتصاد العالمي إلى هذه المرحلة الراهنة الجديدة وهي تتسم باختلاف القوانين والمبادئ وفي نوعية الإنتاج وكيفيته، كل ذلك أدى إلى ظهور اقتصاد جديد في عصر العولمة يسمى باقتصاد المعرفة وهو اقتصاد ذو طابع خاص مرتبط بكل هذه التحولات والتبعيات، وقد أضاف عنصر جديد إلى العناصر التقليدية للإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية وهذا العنصر الجديد هو المعلومات، حيث ظهر كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة وأصبحت ثورة المعلومات وتقنياتها عنوانا للاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرقمي والذي يتسم بأنه:

- اقتصاد لا حدودي في ظل تعاظم دور المعلومات وأصبحت هي مفتاح عولمة الاقتصاد ودليل شموليته؛

- اقتصاد قائم على المعرفة ومن هنا ظهرت بوادر ما يسمى بمجتمع المعرفة الذي تشكل فيه المعلومات مصدرا اقتصاديا في ذاتها وليس مجرد وسيلة.

رابعا: العوامل التي ساهمت في ظهور العولمة [1]

زيادة على ما ذكرناه يمكن القول بأن هناك عدة عوامل ساعدت على انتشار ظاهرة العولمة وتأصيلها كظاهرة كونية أهمها:

- التطور الهائل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي من خلال تطور الاتصالات وظهور الانترنيت؛

- زيادة الميل الدولي إلى التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوربي، منطقة التجارة الحرة الأمريكية... ؛

- ظهور ما يسمى بالكيانات الاقتصادية الكبرى مثل ظهور المنظمة العالمية التجارية؛

[1]– حسن عبد الله جوهر، العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، العدد 144، مكتبة مدبولي، 2001، ص: 18.

- التحالفات الإستراتيجية لشركات عملاقة عالمية خاصة في المجالات المصرفية والصناعية والنفط؛

- ظهور معايير الجودة العالمية؛

- تزايد حركة التجارة والاستثمارات الأجنبية؛

- ظهور ما يسمى بالمشاكل الكونية مثل التلوث البيئي، غسيل الموال والبطالة والهجرة غير الشرعية المتزايدة المخدرات والتي تتطلب تعاون دولي ومزيد من التنسيق ومن تم إيجاد مفاهيم جديدة يتعلق بالتنمية المستدامة بيئيا؛

- تركز الثروة في أيدي عدد قليل من الدول وتزايد هيمنة الاحتكارات الكبرى والشركات العابرة للقارات؛

- توفر بيئة ملائمة تساعد الولايات المتحدة الأمريكية لتلعب دور الدركي العالمي دون أي مواجهة؛

- بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل الشرطية كلها عوامل أدت إلى انتشار ظاهرة العولمة كظاهرة كونية فيها التراجع الذي حدث في دور الدولة خاصة في المجالات الإنتاجية في العقود الأخيرة الماضية، ومحاولات الولايات المتحدة لتفكيك ما يسمى بالدول الكبرى مثل الاتحاد السوفيتي.

بعد الانهيار السوفيتي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش العالم حرص

الليبرالية الجديدة تحت مسمى العولمة لتغزو كل الدول داعية إلى حرية انتقال رأس المال وإلغاء الحدود والحواجز الجمركية لتعزز حرية المبادلات التجارية مما أدى إلى تباعد النشاط المالي عن النشاط الاقتصادي حيث نجد أن من أصل 1500 مليار دولار تدخ العمليات اليومية على المستوى العالمي نجد 1% فقط يوظف لاكتشاف ثروات جديدة أما الباقي فيدور في إطار المضاربات.

ويمكن تسمية هذا النظام الاقتصادي المعاصر باعتباره اقتصادا دوليا أكثر تكاملا واندماجا بالعولمة، وهذا النظام يتسم بعدد من الخصائص:

- تزايد أهمية الشركات العابرة للقارات؛
- أهمية مؤسسات العولمة الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة)؛
- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال؛
- تغير مراكز القوى الاقتصادية على المستوى العالمي؛
- تراجع دور وأهمية مصادر الطاقة التقليدية والموارد الولية في السوق العالمي.

2-1-3. فرص وتحديات العولمة

تقوم العولمة في الوقت الحالي بتغيير سمات الواقع الاقتصادي العالمي يطرق جوهرية كبيرة، يحركها في هذا الاتجاه الاندفاع الواسع باتجاه عملية تحرير التجارة العالمية، والاندماج الكبير للأسواق وخاصة أسواق رأس المال، وزيادة إنتاج الشركات متعددة الجنسيات التي وصل عددها حوالي 40 ألف شركة يمتد نشاطها إلى كافة القطاعات وتغطي كل القارات، وقد بلغت إرادات أكبر 500 شركة عابرة للقارات في عام 1996 نحو 11000 مليار دولار وهو ما يشكل 44% من الناتج المحلي العالمي الذي وصل نحو 23000 مليار دولار وتسيطر هذه الشركات على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات.

وإن تحقيق الاندماج في السوق العالمية يترك أثارا عميقة على البلدان ويخلق فرصا كثيرة جديدة هامة وكثيرا من المزايا.

أولا: الفرص التي تقدمها العولمة

الظاهرة العولمة تخلق فرصا ظاهرية كثيرة للبلدان وتقدم فرصا جديدة للاقتصاديات الناشئة منها:

- إقامة أسواق جديدة للتجارة؛
- الحصول على سوق من أكبر الأسواق ومن تم إيجاد مجموعة عريضة من السلع والخدمات؛
- تدفقات كبرى إلى الداخل من رؤوس الموال الخاصة؛
- تحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي القائم على التصدير؛
- الحد من إتباع الحكومات سياسات لا تتلاءم مع الاستقرار المالي طويل الأجل؛
- زيادة على أن البلدان عند قيامها بإصلاحات اقتصادية نجعلها فاعلة ومستفيدة في نفس الوقت من العولمة حيث أن الإصلاح يسهم في العولمة ويوسع الفرص أمام البلدان للمشاركة في المنافع العالمية بسبب تعزيز الكفاءة الإنتاجية ن وتوفير بيئة ملائمة أكثر ملائمة للتصدير والاستثمار الأجنبي.

كما أن العولمة تفتح الباب على النمو القائم على التصدير بسبب ما يتبعها من إزالة العوائق أمام التجارة الدولية، وهذا التوسع قائم على التصدي إلى إمكانية النمو الناتج بصورة عامة يؤدي إلى زيادة الثروة ويتم ذلك من خلال المناقشة وتخصيص الموارد بطريقة جيدة، كما أن الاندماج في السوق العالمية يؤدي إلى زيادة التخصيص في الإنتاج ونقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن العولمة تسمح بنقل الأفكار والثقافات وأفضل الممارسات العالمية في مختلف المجالات.

ثانيا: التحديات المرافقة للعولمة

وعلى الرغم من هذه الفرص الظاهرية التي تقدمها العولمة للبلدان النامية من أجل اندماج أكبر في السوق العالمية يمكن القول بأن هذه الظاهرة ترافقها تحديات صعبة وكبيرة للإرادة الاقتصادية للبلدان، حيث أن تنامي الاعتماد المتبادل وزيادة الارتباط في الاقتصاد العالمي أدت إلى زيادة مخاطر انتشار الأزمات بمعنى أي صدمة عالمية أو إقليمية يمكن

أن تنتقل بسرعة إلى الاقتصاديات الأخرى، ولا يمكن اعتبار أي بلد في منأى عن هذه التغيرات المفاجأة في الاقتصاد العالمي ويعرضها إلى صدمات خارجية، وتؤدي هذه الصدمات إلى تقليل دخل البلد في العملات الأجنبية، أو زيادة مدفوعات البلدان إلى الخارج مما يؤدي إلى مشاكل وصعوبات في موازن مدفوعات الدول الأمر الذي يؤثر على احتياط الصرف وهو ما يقدر سلامة النظام المالي للبلد [1]

ومن جهة أخرى فإن الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية يتطلب حرية التجارة، نظام استثماري حر وزيادة حدة المنافسة على المستوى الدولي.

كما أن اندماج أسواق رؤوس الأموال الدولية والإمكانيات السعرية للتجارة يؤدي إلى احتمال تقلب رؤوس الأموال الأمر الذي يصعب ويعقد من إدارة الاقتصاد للبلدان النامية، وفي مثل هذه الأوضاع يتطلب الأمر ضرورة مراعاة ثقة الأسواق، وفي هذه الإطار تصبح السياسة الاقتصادية السليمة لها أهمية كبيرة، حيث أن المنافع تزداد والتحديات والمخاطر تكون أكبر خاصة في حالة جمود السياسة الاقتصادية أو خطأها، زيادة على أن العولمة تؤدي إلى زيادة المنافسة وحركة رؤوس الموال على المستوى العالمي تؤدي إلى قيام المستثمرين باكتشاف الفرص في أنحاء العالم.

كما يمكن أن تؤدي العولمة إلى وضع قيود على الاختيارات المتاحة أمام الحكومات وللاستفادة من منافع وفرص العولمة ينبغي تعزيز كفاءة الإنتاج وتوفير بيئة أكثر ملائمة للصادرات والاستثمار الأجنبي، وينبغي للسياسات الاقتصادية أن تحول لتعزيز النمو المتجه إلى الخارج من خلال إتباع سياسات في مجال التجارة والاستثمار وسعر الفرق تؤدي إلى إنتاج أكبر وزيادة القدرة التنافسية، ودعم الإصلاح، وتحسين كفاءة البلدان في توفير

[1]– إبراهيم العيسوي، التنمية المنشودة في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية ، مصر المعاصرة، العدد 441، جويليا 1996، القاهرة، ص: 107.

الخدمات، وهو أمر هام ليس للحصول على فرص في مجال التصدير، لأن الحصول على خدمات فعالة سيكون له أهمية متزايدة في القدرة التنافسية وفي مجال الاقتصاد بأكمله.

وعلى العموم فإن ظاهرة العولمة وفرت فرصا ومنافع بسبب تزايد درجة الانفتاح والاتصال بالطب الحديث، والتعرف على ثقافات مختلفة، وأنماط وأساليب حياة متعددة إلى أن لا توجد قناة واحدة من قنوات العولمة خالية من الآثار السلبية المؤثرة على التنمية وعلى البلدان النامية وفيما يلي بعض هذه الآثار:

✔عدم الاستجابة لهذه التغيرات التي تطرحها العولمة من خلال ضرورة تعديل السياسات المحلية لتصبح أكثر جاذبية لرؤوس الموال الوطنية والأجنبية وتهيئة الظروف لتصبح ملائمة لهذه التحولات يؤدي إلى أن البلدان ستخسر الكثير في عصر العولمة، لأن هذه الظاهرة يؤثر على جميع الأطراف بسبب زيادة الاندماج والارتباط؛

✔نظرا لوجود الشركات العابرة للقارات والقضايا العابرة للحدود والتي تهدد الدول وتتطلب ضرورة التكتل والتعاون الدولي لحل القضايا المعقدة العالمية، والتي تتطلب بدورها أنظمة يمكن تسميتها بأنظمة فوق قومية مثل المنظمة العالمية للتجارة؛

✔العولمة تعتمد على ظاهرة رأسمالية التحالف وان المنافسة والتحالف هما وجهان لعملة واحدة في إطار هذا النوع عكس مما هو سائد في الرأسمالية الفردية؛

✔العولمة مثل الرأسمالية تحمل بذور انتشار الأزمات بين الدول فحين يتعرض بلد لأزمة يحدث رد فعل سريع في اقتصاديات الدول الأخرى بين سرعة الاتصالات وشدة الارتباط، المر الذي حدث في تجربة آسيا والأزمة المالية التي عرفت سنة 1997؛

✔نظرا لأهمية الخدمات في عصر العولمة، ولكي يكون هذا القطاع ناجعا لابد عليه أن يقوم بتوصيل الخدمة في أقرب وعلى أعلى مستوى من الخدمة؛

✔كما أن العولمة تترك آثارا هامة على الأنماط الاستهلاكية وعلى الثقافات وتخلق صراعا بين الثقافة المحلية الوافدة.

ثالثا: الاندماج والمنافع المتوقعة للعولمة

رغم ما تتميز به العولمة اليوم من سرعة الاندماج للبلدان النامية في إطار السوق العالمية، إلا أن المخاوف تزداد من الجوانب السلبية للعولمة ن وخاصة قلة المنافع التي تعود على البلدان خاصة إذا ما عرفنا أن أفقر سكان العالم وعددهم 1.5 مليار نسمة ما زالوا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وتزداد المخاوف بخصوص مشاركة هؤلاء الفقراء في منافع العولمة والاستفادة منها.

هناك منافع مرتبطة بالعولمة وخاصة في الجانب المتعلق بالتمويل حيث تتيح العولمة إمكانية زيادة التنوع في موارد التمويل، وما يقلل مخاطر أزمات القروض (الائتمان)، فعندما تعاني البلدان وأجهزتها المصرفية صعوبات في الداخل سيكون في وسعها (المقترضين) الحصول على أموال بإصدار أسهم في أسواق الوراق المالية المحلية أو البحث عن مصادر التمويل من أسواق رأس المال الدولية، إلا أن هذه المنافع يصاحبها تحدي يتمثل في تقلب الأسواق ن المر الذي يمكن أن يؤثر على الاستقرار المالي.

هناك منافع أخرى مرتبطة بالعولمة المالية، وهي أن المقترضين والمستثمرين الذين تتاح لهم فرص أكبر لاختيار من خلال الفرص التي تتيحها العولمة والمتعلقة باكتشاف فرص أكبر في اتحاد العالم يستطيعون الحصول على شروط أفضل لتمويلهم ن وفي وسع المؤسسات تمويل الاستثمارات المادية بطريقة أرخص نسبيا، وكل هذا ينعكس على تشجيع الاستثمار والادخار مما يساعد على النمو الاقتصادي.[1]

وفي الأخير فإن المؤسسات والبنوك ذات الجدارة الائتمانية في الأسواق الناشئة تستطيع في ظل العولمة خفض تكاليف ما تحصل عليه من قروض وهذا بعدما أصبحت الآن قادرة في ظل عولمة التمويل على الحصول على كمية أكبر من رأس المال من

[1]- أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، جانفي 2000، ص: 48.

مجموعة متنوعة ومتنافسة من الموردين ولكن وكما هو معروف من خلال الدروس التي تم استخلاصها من الأزمات المالية (المكسيك 1995/1994) والأزمة الآسيوية والروسية (1998/1997) فإن الأخطار التي تترتب على هذه الأزمات كبيرة جدا وانتشرت بفعل الاندماج وترابط الأسواق عبر العالم يمكن أن تهدد سلامة النظام المالي، وتظهر البحوث الحديثة أن إمكانية تعرض بلد ما لأزمات قد ازدادت بظهور العولمة بسبب التقدم التكنولوجي الذي مكن من تحرك الموال إلى داخل الدول وإلى خارجها بسرعة كبيرة كما أن عدم الاستقرار المالي في دولة ما يمكن أن يهدد النظام المالي الدولي بأكمله الأمر الذي حدث عندما توقفت روسيا عن تسديد ديونها وتخفيض قيمة عملتها (الروبل) سنة 1998 حيث تعرض المستثمرون في أنحاء العالم إلى خسائر، وانهارت أسواق الأوراق المالية في كل من الأسواق الصاعدة والبلدان الصناعية.

رغم أنه في وسع المؤسسات المالية والمشاركون في السوق المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال الإدارة المخاطر بشكل جيد ولكن خطوط الدفاع الأولى ضد المشاكل المالية والمخاطر النظامية هي المؤسسات المالية السليمة والأسواق المالية ذات الكفاءة والانضباط الفعال للسوق.

ويجب أن يلعب المنظمون والمحليين والمراقبون دورا من خلال زيادة التنسيق وتبادل المعلومات عبر البلدان لمعرفة المشاكل المالية.

وما يجب التأكيد عليه في هذا السياق هو أن هناك عدة عناصر وقضايا مترابطة للعولمة تفسر سرعة الاندماج منها ونتائجها، وتبين أن منافع ومكاسب العولمة في المستقبل سوف تستمد من درجة استعداد البلدان، وعلى من الزخم الجديد الذي تكسبه هذه الظاهرة الناتج عن مكاسب التكنولوجيا والاتصالات فإن هناك تنامي كبير في درجة تحرك البلدان في اتجاه العولمة.

ورغم انه لا يوجد إلا القليل ممن يشككون في صحة العائد الاقتصادي المترتب على تزايد الانفتاح الاقتصادي إلا أن المشكل يكمن في أن هذا العائد غير موزعة بالتساوي فيما بين البلدان وبداخلها.

2-2. العولمة الاقتصادية، آلياتها، مظاهرها وتأثيرها على الوطن العربي

للعولمة آليات وتجليات متعددة، اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية، وعسكرية، واجتماعية، ومنه نستخلص أن العولمة تظهر في مجالات عديدة من مجالات الحياة التي تشكل شبكة العلاقات الدولية المعاصرة، وأهم هذه المجالات، وهو ما يخصنا في بحثنا المتواضع المجال الاقتصادي، حيث ترتكز العولمة في هذا المجال على فكرة وحدة السوق وإزالة العوائق أمام حركة رأس المال، وحرية الاقتصاد، واتخاذ العملات الدولية كالأورو والدولار معيارا للنقد، وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات منتجة هي الدول الصناعية، ومجتمعات مستهلكة هي الدول الأخرى، وتستخدم العولمة الاقتصادية عددا من الوسائل والآليات أهمها ما يلي:

- تزايد دور المؤسسات الدولية؛
- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي؛
- تعاظم دور الشركات دولية النشاط أو الشركات متعددة الجنسيات.

2-2-1. تزايد دور المؤسسات الدولية

مما يلاحظ في الوقت الراهن هو الاتجاه المتزايد للحرية الاقتصادية النى يعيشها العالم، فإنه لا يمكن إنكار دور الأساسي للمؤسسات الدولية سواء كانت سياسية أو اقتصادية كما نلاحظ أتساع اختصاصات كل من هذه المؤسسات الدولية بشكل لم يكن معهودا في السابق، فعلى سبيل المثال مؤسسة الأمم المتحدة التي اتسعت اختصاصاتها، كما هو الحال لمجلس الأمن واختصاصه بشكل غير مسبوق في تاريخ هاتين المؤسستين، فأصبح من حق

مجلس الأمن أن يفرض عقوبات اقتصادية لمجرد أن دولة لم تكن على نهج السياسة الخاصة للدول الكبار[1].

بالإضافة إلى هته المؤسسات السياسية، هناك مؤسسات اقتصادية دولية بارزة نلمح تعاظم مهامها وأدوارها، بشكل يجعلها تدير الاقتصاد العالمي، أو بالأحرى تدير الاقتصاديات النامية بصورة تتوافق ومصالح الدول الكبار والمتقدمة، وهذه المؤسسات تتمثل في ثلاثة مؤسسات هي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وأخيرا العملاق المؤسسي الجديد القديم منظمة التجارة العالمية.

أولا: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

يمثلان منظمتين أمميتين فبالنسبة للصندوق النقد الدولي دوره الأساسي ضبط النقد الدولي، والعمل على استقرار أسعار صرف العملات، أما البنك الدولي فيمارس عمليات الإقراض ودراسات الجدوى في مجالات الإنشاء والتعمير للدول المتضررة من الحروب، ومساعدة الدول الفقيرة ضمن شروط قياسية.

ولعل إعادة بث الروح مرة أخرى في المؤسسات بروتن وودز جعل العديد من الدول النامية، أو المتحولة اقتصاديا تشرع في إبرام اتفاقيات مع الصندوق والبنك الدوليين، لتطبيق سياسات للإصلاح الاقتصادي، أو التكليف الهيكلي القائم على اقتصاديات السوق، وتقليص دور الدولة في العملية الإنتاجية ككل، وتعزيز وتنمية دور المؤسسات الخاصة، وإصلاح سياسات الاقتصاد الكلي والنظم النقدية وأسعار صرف العملات، وإطلاق حرية الاستثمار والتصرف في رأسمال المشروعات، وفقا لضوابط اقتصادية تخدم تنمية بالدرجة الأولى، ولقد

[1]– عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة، مطبعة رمضان وأولاده، 1999، ص: 57.

أصبحت ورشة صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي ذائعة الصين في الآونة الأخيرة بالرغم مما يثار حولها .[1]

ويمكن القول أن دور المؤسسات المالية الدولية الآن أكثر حيوية من أي فترة مضت، بالرغم من مضي فترة زمنية طويلة من تأسيس هذه المؤسسات والتي أقيمت في الأربعينات، فإنها تؤدي وظائفها الأصلية والوظائف التي استجدت مع التطور المستمر في العلاقات الدولية وبشكل جيد، فقد كان المطلوب من المؤسسات المالية الدولية تحقيق اندماج أقوى بين اقتصاديات الدول الرأسمالية، والتخليص من الأزمات التي تؤدي إلى نشوب حرب اقتصادية بين هذه الدول، والتحرير المتدرج للتجارة الدولية، وإصلاح النظام النقدي الدولي والعمل على تعمير الدول التي دمرتها الحروب، كما يمكن القول أيضا في هذا الإطار أن هاتين المؤسستين حققت معظم الأهداف المرجوة التي طلبت منها، فكان وجود هذه المؤسسات عامة، وصندوق النقد الدولي خاصة موضع تساؤل بعد الأخر بمبدأ التقويم العام للعملة ولكن في هذه اللحظة موضع التساؤل نجت هذه المؤسسات من الانقراض فاخترعت لها وظيفة جديدة في إدارة التكليف الهيكلي الخاص بالبلدان النامية، ثم انطلاقا من أواخر عقد الثمانينات وظيفة أخرى هي إعادة إدماج بلدان الشرق الاشتراكي سابقا في المنظومة النقدية العالمية .[2]

ومما يؤكد ذلك أن الدور الذي يلعبه كلا من البنك والصندوق الدوليين الآن في تزايد مستمر، يتضح ذلك لنا من خلال مقارنة حجم المعونات الممنوحة من خلالها، ففي عام 1975 كان حجم المعونات 3،8 بليون دولار، أي أقل من حجم المعونات الممنوحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة، التي قدرت بـ 4،2 بليون دولار من نفس العام

---

[1]- جميل محمد حسين، تطور ممارسات الأمن الجماعي الدولي، القاهرة، دار الشروق للنشر، 1994، ص: 116.

[2]- إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص: 13.

وفي أواخر الثمانينات اختلف الوضع حيث أصبحت المعونات الأمريكية المباشرة تتراوح بين 9،7 بليون دولار، مما يوضح الأهمية المتزايدة لهذه المؤسسات المالية الدولية. ومن خلال ما سبق يمكن إبراز الأهداف الرئيسية لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أ- صندوق النقد الدولي

تتبلور كل أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي في وظيفة تحرير النظام النقدي الدولي وذلك عن طريق صندوق النقد الدولي، الذي يقوم بوضع القواعد، التي تحكم السياسات مثل أسعار الصرف، وموازين المدفوعات، وقد تأسس هذا الصندوق عام 1944، وبدأ مزاولة نشاطه عامة 1947 حيث يعتبر الصندوق الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي، إذ يركز أهدافه في تشجيع التعاون النقدي الدولي وتسيير نمو التجارة الدولية نموا متوازنا، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية في العمليات الأجنبية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتصحيح الإختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

كما تقوم منهجية صندوق النقد الدولي على جملة من الإجراءات، التي غالبا ما توجد بشكل ملفت في جملة متكاملة، تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل النقدية للدولة إذ تتألف هذه الجملة من :[1]

- تخفيض قيمة العملة الدولية، وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة من دول الأعضاء؛

- تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض الدعم ورفع الضرائب؛

- تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية والمحلية، ووضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة؛

[1]- غسان العزي، النظام التجاري العالمي الجديد، العدد السابع والعشرون، دار النهضة العربية القاهرة، 1995، ص: 56.

– تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الجمركية؛
– تحرير الأسعار، وإحداث تغييرات في أسعار الفائدة بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقي؛
– سياسيات إدارة الطلب، والتي تتركز على تحقيق الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام.

ب– البنك الدولي

أما بالنسبة للبنك الدولي فهو يؤدي وظيفة أساسية يستند عليها الاقتصاد الدولي تتمثل في تحرير النظام المالي تعتبر هته الوظيفة أهم وظائف البنك الدولي الذي يقوم فيها بمساعدة الدول الأعضاء وخاصة تلك التي تعاني عجزا ماليا في موازناتها، ويتم ذلك من خلال تقديم قروض طويلة الأجل، وقد تأسس البنك الدولي سنة 1944 من خلال اجتماع ممثلون عن أربعة وأربعون دولة في بروتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل تطبيع وبحيث أسس نظام النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وخلق إستراتيجية فعالة وقواعد جديدة تضبط وتحكم التعاون الاقتصادي الدولي، كما أسفر هذا الاجتماع عن توقيع اتفاقية بروتن وودز، متضمنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق النقد الدولي، كما بدأ البنك الدولي مزاولة نشاطاته عام 1945.

وكان من أبرز أهداف البنك الدولي تنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء وذلك من خلال انتقال رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات فيها، وكذا تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إضافة إلى المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء، ورسم الخطط والاستراتيجيات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض، كما استحوذت الدول الصناعية الكبرى على حصة الأسد من حصص البنك الدولي، مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على البنك وفي المقابل، بانت حصة الدول النامية متواضعة جدا، حيث أسرت الدول المتقدمة وباستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء، وخلال فترة الثمانينات عانت الدول من ظاهرة تنامي مديونياتها.

وبرزت أزمة ديون العالم الثالث [1]، مما أدى إلى جعل هذه الدول تحت رحمة الدول الدائنة مباشرة، وبشروط المؤسسات الدولية أي البنك الدولي والصندوق الدولي، الإعادة جدولة ديونها تجنبا لكارثة الإفلاس، وجاء من أهم هذه الشروط:

- التركيز على التصدير للخارج؛
- رفع الحماية عن المنتج المحلي؛
- رفع القيود على التجارة الخارجية، واعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي؛
- فتح المجال للاستثمارات الخارجية، والشركات الأجنبية دون قيود أو شروط؛
- العودة إلى الاقتصاد الحر، وظهور ما سيمني بالخصخصة؛
- إتباع سياسة التقشف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية.

ومن خلال هذه الشروط يسهل البنك الدولي عملية اندماج اقتصاديات دول العالم الثالث في الاقتصاد العالمي بصفة تابعة، حيث يعمل على تسهيل انتقال الشركات العملاقة دولية النشاط إلى العالم الثالث، وذلك عن طريق المشروعات التي يمولها البنك الدولي.

وكنتيجة طبيعية لذلك أي لهذه الشروط المحترمة على دول العالم الثالث أخذت معاناة هذه الدول الاقتصادية في التفاقم بسبب تراكم حجم المديونيات، والاستنزاف الحاد لمواردها الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخيم والعجز في موازين المدفوعات، وتفش الطبقية، وقد كان الحلم الذي يراود هذا العالم الفقير أي العدالة الدولية، وتخفيف وطأة الجهل والفقر والمرضى السائد فيه [2]. وقد زاد الطين بلة بالنسبة للدول الفقيرة إنشاء الضلع الثالث لمثلث تدمير العالم الفقير، ألا وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية.

---

[1]- سليمان حميد المنذري، إنجازات التكامل الاقتصادي العربي بالمقارنة بالأهداف المتوخاة في كتاب آليات التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993، ص ص: 207-208.

[2] حسن عبد الله جوهر، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي ، السياسة الدولية، السنة السابعة والثلاثون، العدد 144، أفريل 2001، ص ص: 10-11.

ثانيا: منظمة التجارة العالمية

تعتبر هته المنظمة من أهم آليات العولمة الاقتصادية والتي تؤدي الدور الأساسي والمتمثل في تحرير التجارة العالمية تتم عملية تحرير التجارة العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية، هته الأخيرة التي يمكن تعريفها على أنها عبارة عن إطار قانوني مؤسسي لنظام التجارة متعددة الأطراف، ويؤمن ذلك الإطار الإلزامات التعاقدية الأساسية والتي تحدد للدول كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، كما أن المنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية، كما تأسست هته المنظمة بعد ختام جولة أوروجواي في 15 ديسمبر 1993م، والتي وقع بيانها الختامي في اجتماع مراكش في أفريل 1994م، وتأسست منظمة التجارة العالمية رسميا في أول جانفي 1995م، كما تعتبر منظمة التجارة العالمية مكانا عالميا لتحديد القواعد والأعراف العالمية للسلوك التجاري العالمي، ولتكوين منتدى عالميا لإجراء المفاوضات التجارية العالمية، ولتقوم بمهام محكمة دولية للمنازعات ذات الصيغة التجارية .[1]

كما تعد منظمة التجارية العالمية إطار مؤسسيا يضم جميع الاتفاقيات والترتيبات التي أبرمت تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، بالإضافة إلى النتائج الكاملة لجولة أورجواي، حيث تمثل منظمة دولية لها سلطات تعاقدية لوضع القواعد، واتخاذ التدابير، وإصدار الأحكام بشأن جميع الأمور المتصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات، وهي بالتالي توفر إطارا قانونيا لإجراء المفاوضات التجارية بين أعضاء، فيما يخص بالاتفاقيات والوثائق القانونية، التي تخضع لإشرافها، وتشمل التجارة في السلع والخدمات، وإجراءات الاستثمار، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى الوثائق

[1] محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة ، المستقبل العربي، بيروت، العدد 254، أفريل 2000، ص ص: 78-79.

الخاصة بالنواحي الإجرائية، وطبيعية عمل المنظمة، والإطار التنظيمي لنشاط التجارة الدولية، وفي إطار المنظمة يتساوى جميع الدول الأعضاء في الحقوق بغرض النظر لحجم الدولة وقدرتها الاقتصادية، أو حجم تجارتها الدولية، بينما تختلف الالتزامات باختلاف التنمية في هذه الدول.

ويعد من أهم أهداف منظمة التجارية العالمية هو تجديد الآمال في نمو الاقتصاد العالمي، من خلال أسواق أكثر انفتاحا للأسهم في جهود صندوق نفسه بشأن التعديلات الهيكلية في اقتصاديات البلدان، التي تطلب خبرة الصندوق ومعونته.

وهناك مجموعة من الوظائف الأساسية التي تقوم بها المنظمة بذكر منها ما يلي:

أ- أهم وظائف المنظمة العالمية للتجارة

حيث أن للمنظمة العالمية للتجارة عدة وظائف يمكن تلخيصها في النقاط أدناه:

- تنفيذ وإدارة اتفاقية الجات وجميع نتائج جولة أوروجواي؛
- توفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف؛
- مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية؛
- التعاون مع البنك والصندوق الوليين لتحقيق سياسات اقتصادية فعالة؛
- تبادل المزايا لخفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية؛
- إلغاء المعاملات التمييزية في العلاقات التجارية الدولية؛
- تنفيذ وإدارة أعمال اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف؛
- توفير إطار تفاوضي بين الدول الأعضاء، لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها؛
- إدارة الاتفاقية التي انبثق عنها جهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل فرق التحكيم، وجهاز الاستئناف، وحقوق والتزامات الدول في إطار جهاز تسوية المنازعات؛

- إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية، والذي يتولى مهمة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء؛
- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي بجوانبه المختلفة المالية والنقدية والتجارية.

ب- دور المنظمة في الاقتصاد العالمي

أصبحت فكرة إنشاء منظمة للتجارة العالمية حقيقة واقعة في عام 1994، بعد انقضاء 47 عاما على ميلاد الفكرة للمرة الأولى يتحدد دور منظمة التجارة العالمية في نظام عملها.[1]

أما نظام عمل المنظمة فيكفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومتابعة التزامها بأحكام ومبادئ اتفاقية الجات، فالمنظمة سلطات واسعة في مراقبة تطبيق قرارات تحرير التجارة الدولية تمثل إضافة إلى جانب كل من الصندوق النقدي الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لإحكام السيطرة على الاقتصاد العالمي سواء كان على صعيد المحلي من خلال برامج التصحيح الهيكلي أو على صعيد الدولي بمراقبة التجارة الدولية، وتتخذ المنظمة قراراتها بالإجماع وإذا تعذر ذلك فيتخذ القرارات بالتصويت وبالأغلبية.

فطبيعة عمل المنظمة تكفل لها رسم السياسات العامة، والتوجيهات البعيدة المدى المتعلقة بالتجارة العالمية والإشراف على تطبيقها بوصفها منظمة متخصصة تتمتع بالاستقلال الذاتي عن المنظمات الأخرى، ويعبر عن إرادة المجتمع الدولي بشأن التجارة العالمية إن الهيكل التنظيمي للمنظمة فضلا عن مهامها يوحي بأن هناك إدارة دولية التنظيم، وتوجيه التجارة بين دول العالم وشعوبه وفق قواعد جديدة ذات طابع عالمي.

2-2-2. مظاهر العولمة

[1]- نبيل حشاء، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص: 52.

للتعرف على العولمة الاقتصادية بعمق هناك ضرورة لإدراك ما يدور في الساحة الاقتصادية العالمية، سواء من ناحية تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية أو من ناحية تطور التكنولوجيا ومقتضيات العصر، فلم يعد يقتصر الأمر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول بل تم الاندماج في عصر الاقتصاد العالمي، وتعني العولمة في هذا الإطار تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بمظاهر يتناولها هذا المطلب.

أولا: الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية

إن المتغيرات الدولية عديدة التي يعيشها العالم أوجبت على الدول نظر مرة أخرى في مساراتها، فوجود الدول فرادي في ظل هذه المتغيرات لا يؤمن عواقبها، حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة، ولذا نجد هذا التوجه الدولي نحو الإقليمية، فنجد التكتلات الإقليمية منتشرة في كل منطقة من مناطق العالم، في الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء، ولهذا يشهد العالم اليوم توجها نحو الإقليمية التي أمسست لعلاج المشكلات الاقتصادية الحرجة على صعيد الدولي، ولمخرج وحيد لخروج الاقتصاد الرأسمالي العالمي من أزماته المتفاقمة، والتي يعاني منها منذ السبعينات .[1]

وأصبحت النزعة نحو الإقليمية واضحة ومنتشرة في ربوع الأرض، ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة عالميا، وذلك بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية على حركة التجارة العالمية، وتحرير الترتيبات الإقليمية، وقد غزت الإقليمية ليس فقط أمريكا وأوروبا، ولكن أيضا في إفريقيا وآسيا والعالم العربي.

فمؤخرا شهد العالم نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، سواء في إطار ثنائي، أو شبه إقليمي، أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، أو تجمعات لا تكتسي صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي سميت

[1]- أسامة المجدوب، مرجع سابق، جانفي 2000، ص ص: 16-17.

بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنافي التوجه تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة وهي التي تضم دول متقدمة وأخرى نامية، مثل منطقة التجارة الحرة التي بين أمريكا وكندا والمكسيك دولتين متقدمتين ودولة نامية، وأيضا محاولات الإتحاد الأوروبي في توسيع نطاقه، كما لوحظ أن غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية، ينتمي إلى واحد أو أكثر من هذه التجمعات والتكتلات الاقتصادية هذه التجمعات التي لم تعد قاصرة على الدول المتجاوزة جغرافيا، بل تنطلق خارج أقاليمها وذلك من خلال مبادرات طموحة تخدم مصالح الدول الأطراف دون الالتفاف لأي إطار جغرافي كان أو أبيولوجي.

ومن أمثلة التكتلات الاقتصادية في الدول النامية وهي رابطة الدول الصناعية بشرق أسيا وعلى رأسها اليابان، وتسارع إلى صفوفها الصين، وتحاول مجموعة الدول الآسيوية تايلاند وسنغافورة وسريلانكا وأندونسيا وتايوان وفيتنام وكوريا الجنوبية، وهي بلدان ذات وزن اقتصادي مرموق قد بدأت تنظيم سوق مشتركة لها.[1]

وهناك تكتلات أخرى عديدة مثل: السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والسوق المشتركة الجنوبية بين الأرجنتين والبرازيل ولأوروجواي والبراجواي، السوق الكاريبي وهناك مجموعة (15) والكوميسا في إفريقيا، وهاهي منطقة التجارة الحرة العربية والتي بدأ العمل بها من أول جانفي 1998.

وهذه التكتلات وغيرها تابعة من دول العالم الثالث، لتؤكد أهمية التكتل الاقتصادي الإقليمي سواء بالنسبة للدول المتقدمة، أو الدول النامية.

فالملاحظ أن المناطق الإقليمية في العالم تلهت وراء التكتل الاقتصادي بشكل أو بآخر وكل هذا يؤكد أنه لا يمكن لدول فرادي في عالم اليوم.

---

[1]- سليمان المنذر، السوق المشتركة في ظل العولمة، مكتبة مدبولي، 1999 ص: 210.

وتجدر الإشارة إلى أن الإقليمية الجديدة تشكل نظام التجارة العالمية في المستقبل فرغم جهود تحرير التجارة على الصعيد الدولي، غي إطار منظمة التجارة العالمية. ستظل هذه الجهود أسيرة القدرة التفاوضية النزاعات التجارية، التي لا ترقى إلى الحرب بين ثلاث كتل اقتصادية عملاقة في العالم هي النافتا، والاتحاد الأوروبي، والتجمع الباسيفيكي، وفي المستوى الثاني وبفارق كبير تظهر تجمعات أخرى خاصة بدول العالم الثالث.

ثانيا: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات

مما يؤكد دور الشركات دولية النشاط المتنامي في بنية الاقتصاد العالمي، بوصفها شركات عابرة الحدود الجغرافية تقوم بتنظيم الإنتاج وعملياتها الاستثمارية عبر مجمل الاقتصاد العالمي، وتوزيع عملياتها على العديد من الدول المتجاوزة، أو المتباعدة، وتدريجيا أخذت الخطوات الفاصلة بين الإنتاج المحلي، وإنتاج شركة دولية تتلاشى وتتعقد وأصبح ذلك الجزء من الإنتاج الوطني المنتج داخل حدود الدولة جزء أساسي من المنظومة العالمية[1]، وبذلك أصبحت الشركات متعددة الجنسيات المنظم الأساسي لجزء ضخم من النشاطات الاقتصادية على مستوى العالم كله.

هذا العالم الذي يتجه إلى الحرية الاقتصادية، التي لا تدخل فيها الدول إلا بالقدر اليسير، فالدولة ينبغي لها أن تكون مجرد مراقب على نشاط القطاع الخاص.

وفي إطار هذا الجو من الحرية الاقتصادية، وانتعاش القطاع الخاص تقوم الشركات دولية النشاط بدورها، حيث تسيطر على 80% تقريبا من تجارة السلع الأولية على جانب مهم من السلع الصناعية، كما تحتكر السلع ذات التطور التكنولوجي، تقود عملية الاستثمار المباشر على المستوى الدولي، بل وتهيمن عليه إلى حد كبير جدا، فاليوم تحتل الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة القومية، فما هو الحال إذا عرفنا أن هناك أكثر من 40 ألف

[1] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، جويليا 1986، ص: 218.

شركة تقريبا متعددة الجنسيات، لها أكثر من ربع مليون فرع في العالم تبلغ إيراداها أكثر من نصف الناتج المحلي العالمي، تضم مجموعة الدول الصناعية الكبرى في العالم ومنها الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا إيطاليا وكندا، والدور الذي تلعبه هذه الشركات إنما هو نتيجة تفاعلات اقتصادية متشابكة تمثلت في الاتجاه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتغيرات التكنولوجية السريعة، والمتلاحقة والتي انعكس على طبيعية الإنتاج العالمي، كذلك الإقبال المتزايد من جانب الدول النامية نحو الاتجاه لقوى السوق.

وبطبيعة الحال فإن هذه الشركات متعددة الجنسيات تتحرك بدافع تعظيم الأرباح على نطاق العالم في مجموعة، ليس على نطاق العالم وليس على نطاق أي دولية بعينها، كما أن هذه الوحدات الاقتصادية العملاقة قد أصبحت الأداة الرئيسية في تحويل النظام الرأسمالي العالمي من حيث مجموعة اقتصاديات رأسمالية قومية تجري بينها علاقات اقتصادية دولية، إلى كيان رأسمالي موحد يتخطى كل الحدود القومية، وقد كان من نتائج هذا التطور انحسار سلطة الدولة، حتى في البلدان الصناعية الكبرى، على تغيرات أسعار الفائدة أسعار الصرف، وغيرها من أدوات السياسية النقدية والمالية.

وقد تكرس هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي مع انهيار الكتلة الاشتراكية، ومع تأزم أحوال الدول النامية، وإعادة هيكلة اقتصاديات هاتين المجموعتين من الدول على نمط اقتصاديات السوق الرأسمالية، واندماجها في النظام الرأسمالي العالمي الجديد.

كما تعد الشركات متعددة الجنسيات من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة الاقتصادية للأسباب التالية: [1]

[1]– الهادي مقبول وآخرون، العولمة وانعكاساتها على العالم العربي، الرهان والآفاق، أعمال ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط، 1996.

✔ الانتشار الواسع والسريع لهذه الشركات، حيث وصل عددها إلى حوالي أكثر من 40 ألف شركة تمد نشاطها في كافة القارات الخمس. كما تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على حوالي أكثر من 35% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأكثر من 65% من التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات؛

✔ أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الاستثمار والإنتاج

والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج، والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية؛

✔ يواكب العولمة أحيانا كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسيات؛

✔ أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تتحكم بالاقتصاد العالمي، تتحكم في الإنتاج وتبادله، وتوزيعه، وتسعيره، وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال ويخلف الأزمات أو حلها إنها تتحكم بصفة عامة بعصب السياسة أي الاقتصاد.

ثالثا: أوجه التشابه بين عمل التكامل وآليات عمل العولمة

إن كل من العولمة والتكامل يعملان ضمن إطار نظام اقتصادي عالمي واحد وبالتالي لا بد من وجود تداخل في وظائف كل منهما والتأثير المتبادل عن هذا التداخل يولد أوجه للتشابه والاختلاف فيما بينهما.

يؤدي كل منهما إلى تحجيم دور الدولة وسلطتها الوطنية وكلاهما يعبر عن ضعف الدولة القومية وعجزها عن القيام بوظائفها الاقتصادية التقليدية بكفاءة، وبالتالي تقليص مجال سيادتها، وكلاهما يدعو إلى التوحيد الاقتصادي العالمي أو الإقليمي وبهذا المعنى يمكن النظر للتكامل على أنه عولمة جزئية أو ما يمكن تسميته أقلمة تحدث ضمن إطار

إقليم اقتصادي معين لتحقيق مجموعة من الأهداف كتحقيق نوع من التوازن في تقسيم العمل الدولي المتشكل في إطار أشمل هو إطار العولمة، ولكن يمكن الفرق بينهما فيما يتعلق بدور الدولة وسلطتها الوطنية، في أن التكامل هو تفاعل ايجابي يتم بإدارة الأطراف في إحلال التعاون فيما بينها عن طريق تنظيم مؤسسات خاصة فوق قومية معترف بها في ترتيب شؤون مجموع الدول الأطراف تقوم حكومتها بتنفيذ القرارات والتوصيات دون شعور بانتقاص من سيادتها، انطلاقا من أن ذلك يعزز قدرتها على تحقيق أهداف مجتمعاتها بأفضل مما تقوم به منفردة، وباعتبارها ممثلة بشكل من الأشكال في هذه المؤسسات فوق القومية وهذا يجعل القرارات والتوصيات التي تصدرها، تعكس بشكل كبير مصالحها الوطنية وتضمن لها سيادتها، بينما يختلف الأمر في حالة العولمة، والتفاعل هنا سلبي، والحاكم الوحيد لمدى قدرة الدولة على حفظ سيادتها هو قدرتها في ظل منافسة عالمية حادة على تكييف أوضاعها الاقتصادية مع متطلبات وآليات عمل النظام العالمي الشامل.

إن كل منهما ينطلق من تبادل المنافع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المتكاملة من خلال آليات عمله الداخلية، والعولمة من خلال المزايا التي تمنح للدول التي تنتمي أو تنخرط في النظام الاقتصادي العالمي.

أن كل منها يسعى لإفساح المجال أمام الاستثمار المباشر، في سبيل ممارسة النشاط الاقتصادي داخل التكامل، أو على المستوى العالمي تقليصا للهجرة وللاستفادة من مزايا الإنتاج، وعملية الاندماج بين المؤسسات والشركات الإقليمية هي ظاهرة تحدث في إطار كل من العولمة بمحتواها العالمي والإقليمية بمحتواها التكاملي.

كما يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي نموذجاً للرد على العولمة الاقتصادية، ويتم التكامل على مستوين، يتمثل المستوى الأول في سعي مجموعة من الدول للانضمام إلى

تكتل اقتصادي، بينما يتمثل الثاني بسعي مجموعة من الشركات المتعددة الجنسية للاندماج فيما بينها في سبيل ضمان موقع تنافسي لها على المستوى العالمي.

2-2-3. العولمة الاقتصادية وتأثيرها على العالم العربي

تمثل العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحديا خارجيا وخطيرا للبلدان العربية واقتصادياتها، فالوطن العربي مراقب ومهدد في نفس الوقت يعيش مرحلة من التآكل والتهميش فاقدا لأية إستراتيجية اقتصادية سياسية وديناميكية، إلى جانب عمليات الضغط والإضعاف التي تستهدف وطننا العربي من أجل زعزعة استقراره وتعطيل مؤهلاته حتى لا يبقى أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة وبالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت اسم التدويل الشامل للاقتصاد أو العولمة الاقتصادية .[1]

أولا: أهداف العولمة الاقتصادية ونتائجها في الوطن العربي

في ظل العولمة الضاغطة، تقلصت مهام الدولة في الوطن العربي لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات العولمة الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، ومؤسسات مالية دولية أخرى، وطبقا لشروط ومتطلبات الشركات متعددة الجنسيات حتى تستثمر في الدول العربية، وبعبارة أخرى فإن مهمة الدولة في البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية أصبحت مجرد إدارة للأزمة أو سياسة إدارة الأزمات، ذلك أن إدارة الأزمة الاقتصادية تشير من وجهة نظر النظام للرأسمالي، إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمتنامي للرأسمال غير مستثمر، أو الذي يمكن استثماره، في عملية التوسيع الإنتاجي، وهذا يعني أن سياسات تحرير التبادل

[1]- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، 1998، ص ص: 90-91.

التجاري والتدفقات العالمية لرأس المال والنسب العالية للفوائد وتنامي الديون الخارجية، ما هي إلا أساليب ووسائل ابتكرها النظام ولو كان ذلك على حساب البلدان النامية .[1]

ويمكن تحديد أهم الأهداف والنتائج التي تحصل عليها الدول العربية في ظل العولمة وفقا لما يلي:

✔ تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتخبين المباشرين في البلدان العربية إلى العمل المأجور، أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط، مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والمعرفية والتي كانت تضمن للفرد حقا في دخل معين بمعزل عن قوى واعتبارات السوق؛

✔ في ظل تعدد أنماط الإنتاج في كافة البلدان العربية أي نمط الإنتاج الرأسمالي، ونمط الإنتاج شبه أو ما قبل الرأسمالي، ونمط الإنتاج غير الرأسمالي، فإن العولمة تهدف إلى تصفية الأنماط الإنتاجية غير الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح نمط الإنتاج الرأسمالي؛

✔ وفي ظل التزايد السريع لعدد السكان في الوطن العربي فيجب أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتلة البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية كلاسيكية أو شبه كلاسيكية؛

✔ ستؤدي العولمة حتما في البلدان العربية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها أنواعها لأن التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن الطلب على القوة العاملة في ظل العولمة ستكون أقل بكثير من العرض لهذه القوة من العمل؛

✔ من المتوقع أن العولمة إلى تعميق التخلف الاقتصادي في البلدان العربية وفقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد العربي، وهذا يعني أن تصبح كل الاقتصاديات العربية تابعة إلى

---

[1]- محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل، ندوة العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص ص: 101-102.

مراكز القوة العالمية دون أن ترتبط مع بعضها في الاقتصاد نفسه، أي ترتبط وتخضع إلى قوى السوق العالمية والمفروضة من طرف النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يمكن الإشارة إليه بالعولمة الاقتصادية؛

✔ سيكون من بين أهم نتائج العولمة، تصدير الصناعات الأكثر تلوثا للبيئة من المركز إلى الدول العربية ودول العالم الثالث وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة، أكثر من تلك التي تتطلب كثافة رأسمالية؛

✔ إبقاء اقتصاديات البلدان العربية اقتصادية غير منافسة وذلك راجع لكبر حجم الفجوة التكنولوجية والثقافة بينها وبين دول المركز، ولهذا يكون ميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها التنافسية، كذلك بسبب اعتمادها على السياسات الجماعية لفترة طويلة من الزمن؛

✔ سترتفع فاتورة الغذاء المستورد للدول العربية، وذلك بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية، وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز أي في الدول الصناعية الكبرى والمصدرة للمواد الغذائية؛

✔ من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي وذلك لأن أهمية النفط العربي مرتبطة ومتعلقة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالية لهذا النفط، وربما يتم اكتشاف بدائل النفط بسبب التقدم العلمي السريع والهائل في دول المركز وهو ما تسعى إلى تحقيقه دول المركز الرأسمالية حتى تقلص من حاجتها وتبعيتها النفطية للدول العربية، وللدول النفطية الأخرى من العالم الثالث؛

✔ كما أدى انتشار النمط الاستهلاكي العربي في البلدان العربية إلى استنفاذ مواردها المالية

وتشويه بنية الطلب في الاقتصاديات العربية وبخاصة الطلب الفعال والكبير للشرائح الغنية والتي تتميز بشراهتها لاقتناء التفاخري لدى معظم هذه الفئة الاجتماعية.

ثانيا: آثار العولمة على الاقتصاد العربي

من خلال النتائج المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة والمنبثقة من جولة أوروجواي الاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء، إلى جانب الدول التي تسعى إلى الدخول في تكتلات إقليمية، سوف نحاول وبإسهاب التطرق إلى الآثار والنتائج المتوقعة والتي يجنيها الاقتصاد العربي في إطار العولمة واقتراح التكامل الاقتصادي كوسيلة للتعامل مع العولمة، وفي الواقع فإن معظم الدراسات الاقتصادية اتفقت على أن النتائج المتوقعة من تنفيذ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة سوف تؤدي إلى زيادة النتائج المحلي العالمي، ومن خلال هته الزيادة يتبين أن الدول المتقدمة تستفيد بحصة الأسد من زيادة النتائج المحلي العالمي وذلك بنسبة تفوق 60% من هته الزيادة س، بينما يحصل العالم العربي على نسبة 10% من زيادة النتائج المحلي العالمي.

أ- الآثار المرتقبة على الاقتصاد العربي

ويتضح من خلال واقع الاقتصاد العربي في إطار العولمة أنه سوف يجني العديد من الآثار السلبية، وقد يشهد نتائج إيجابية إذا تمت الاستفادة من المزايا من الآثار السلبية والإيجابية في الأتي :[1]

* الآثار السلبية

من بين أهم الآثار السلبية التي قد تجنيها الدول العربية من العولمة يذكر ما يلي:

✔ ارتفاع أسعار الواردات العربية بسبب رفع الدعم عن التصدير وإلغاء الرسوم الجمركية وتقليص كل العوائق للتجارة الخارجية وهذا من بنود وشروط منظمة التجارة العالمية، وهذا

[1]- السيد ياسين، مرجع سبق ذكره، 1999، ص: 29.

يعني امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية، خاصة أسعار السلع الغذاء هته السلع التي تمثل الجزء الأكبر من واردات الدول العربية؛

✔ المنافسة الدولية العالية الدرجة التي تواجهها اقتصاديات الدول العربية عبارة عن مواد أولية ومواد خام تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها؛

✔ يؤدي تحرير التجارة الخارجية في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة إلى مصاعب ستواجه الصناعات البتر وكيمائية العربية والتي ما تزال في بدايتها وذلك بسبب المنافسة الشديدة الدولية؛

✔ كما ستتأثر الدول العربية في مجال تحرير قطاع الخدمات عالميا، والمتمثل في قطاع البنوك والتأمين والنقل والسياحة والتعليم والاتصالات والصحة، هذا لأن الدول العربية مستوردة صافي للخدمات وتعاني من عجز ميزان خدماتها؛

✔ وأيضا قد ينتج عن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، آثاره سلبية على المنتجات الفكرية العربية نتيجة تحرير التجارة الدولية في هذا المجال، وتمتثل ذلك الآثار في ارتفاع تكلفة المعيشية للمواطن العربي، بالإضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية، نتيجة الغزو الثقافي خاصة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية غير الدول العربية.

يلاحظ مما سبق لأن منظمة التجارة العالمية والتي تعتبر عن العولمة الاقتصادية في المجالات الاقتصادية المختلفة، أوضحت أن القطاعات الاقتصادية العربية سوف تتأثر سلبيا، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك العديد من المزايا سوف تجنيها الدول العربية إذا عرفت كيف تستفيد من المزايا التي تمنحها منظمة التجارة العالمية، ويمكن سرد هذه المزايا الايجابية فيما يلي:

* الآثار الايجابية

على الرغم من الآثار السلبية التي يحصلها الاقتصاد العربي من جراء العولمة الاقتصادية، كما تمت الإشارة إليه، إلا أنه هناك العديد من المزايا التي تنعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول العربية، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

✔ عند انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية فإنها سوف تستفيد من المزايا التي تمنحها هذه المنظمة في مجال التجارة الدولية وهي معاملة الدولية الأولى بالرعاية مما يعزز فرص وصول صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة؛

✔ إمكانية استفادة الدول العربية الأعضاء من تخفيضات التعريفية الجمركية، ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم مما يؤدي إلى تقوية القدرة التنافسية لهذه الدول خاصة في المنتجات الزراعية التصديرية؛

✔ إمكانية استفادة الدول العربية من بنود المنظمة العالمية للتجارة ومتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة التي تهدف إلى ضمان عدم اللجوء إلى مقاييس ومواصفات لخلق حواجز غير تعريفية إضافة غير مبررة أمام تحرير التجارة الدولية؛

من خلال هذا العرض يتضح جليا أن الآثار السلبية الأقوى من الآثار الايجابية للعولمة على اقتصاديات الدول العربية، هذا يزيد من إعياء التي تعانيها الاقتصاديات الدول العربية، وهو ما يتطلب اللجوء إلى القيام بعمل جماعي المشترك للتخفيف من الآثار السلبية التي قد تترتب عن منظمة التجارة العالمية، وتعظيم الاستفادة منها، ومنه فإن تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية يتوقف على مدى قدرة كل دولة عربية في تكيف مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة وقواعدها، وما تفرضه من تحديات وكيفية مواجهة هذه التحديات فعلا بالاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها مواجهة العولمة الاقتصادية في الوطن العربي.

ب- الإجراءات المتخذة لمواجهة العولمة في الوطن العربي

لا بد من التكتل الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة، ولا بد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد أو بما يسمى العولمة [1]، ويمكن الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي بواسطتها يمكن مواجهة العولمة:

✔ حرية انتقال عوامل الإنتاج من قوة عمل ورأس المال والإنتاج، فيما بين الدول العربية، إضافة إلى حرية الملكية والإرث؛

✔ دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، وتأهيل الاقتصاد العربي للدخول لخلية المنافسة ضمن التكتلات للاقتصادية العالمية العملاقة؛

✔ قيام سوق عربية لرأس المال وحرية حركته في إطار الوطن العربي، إضافة إلى وضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحالية الحاصلة في الأسواق العالمية؛

✔ إنشاء سياسات نقدية ومالية موحدة تغطي كامل الوطن العربي وذلك من أجل ضبط وحصر المتغيرات الكلية للاقتصاد العربي ككل؛

✔ خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي، مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية العربية، وتحديد المشاكل ومحاولة معالجتها، وهذا يتطلب خلية استشارية تضم خبراء اقتصاديين عرب تتكلف بالتفكير في إنشاء السياسات الاقتصادية المناسبة والتي تتماشى والمتغيرات الاقتصادية الدولية، ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دورا هاما في إنجاز مثل هذا الأمر؛

[1]– محمد الأطرش، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999، ص: 26.

✔ العمل على تعديل قوانين وقرارات النشاط الاقتصادي على حسب المتغيرات الدولية والمحلية الراهنة، وأهمها قواعد المنظمة العالمية للتجارة، على أن يكون الهدف من هذا التعديل هو الموائمة بين إطلاق الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي؛

✔ الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.

✔ تحقيق الوحدة التجارية والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية في جميع القطاعات، وأهمها توحيد التشريعات الجمركية العربية وتعزيز إقامة المشروعات العربية المشتركة؛

✔ رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي، وذلك من حيث الجودة والمواصفات، وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة في الداخل، وللقدرة على اغتنام فتح الأسواق في الخارج؛

✔ الإسراع في بناء إطار اقتصادي عربي مشترك لتعبئة كل القدرات نحو البناء والاستثمار والتنمية، على أساس سوق واحدة قادرة على إقامة المؤسسات الكبيرة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة؛

✔ لا بد من استشراف آفاق المستقبل، ووضع تصور مستقبلي للوطن العربي وموقعه في المحيط الإقليمي والدولي، وتصور مفهوم محدد للأمن القومي العربي، وتوقع مدى إمكانية قيام سوق عربية مشتركة، وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية الاقتصادية؛

✔ يمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دورا مهما في دعم العمل العربي المشترك، والذي يتمثل في إقامة منطقة تجارة حرة عربية من أجل تشجيع التجارة البيئية العربية؛

✔ وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية، والتي تعد من أهم عناصر الإستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الوطن العربي؛

ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درسا هاما بالنسبة لجميع الدول النامية والدول العربية خاصة، إذ تمكن هذا البلد من إطلاق عملية التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي فنجح، واعتمد على إمكاناته وطاقاته الذاتية بالدرجة الأولى، كما حاول إصلاح من اقتصاده الاشتراكي من دون أن يدمرها، فأصلح وأراد أن يتعامل مع العولمة بعقل مفتوح ومن موقع قوة الاقتصاد الصيني، فأضحى سوقه جاذبا الاستثمارات الخارجية الخاصة والعامة.

لذلك يتوجب على الدول العربية أن تخطو خطوة حاسمة لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي، والوحدة الاقتصادية العربية والتي من دونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء والاستمرارية، والمنافسة في علم الاقتصاد المعاصر والمتمثل في العولمة الاقتصادية.

2-3. أهم التكتلات التي تستهدف الوطن العربي وتحدياتها

مازال الجدل قائما بين ثلاثة تيارات فكرية متقابلة حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي على البلدان العربية، حيث يرى التيار الأول أن العولمة أمر طيب ومفيد على وجه العموم، ذلك لأن البلدان العربية تستفيد من التقدم التكنولوجي والثقافة المتسارعة، ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي ربما يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل، أما التيار الثاني فهو يرى أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوي الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني، وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصاديات المختلفة، أما التيار الثالث يرى أن العولمة هي احد شرور النظام الرأسمالي العالمي لأنها تسعى إلى تعويض اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة عن انكماش أسواقها الداخلية، وفيما يلي يتم عرض أهم تحديات العولمة على المنطقة العربية.

2-3-1 مشروع التكتل الشرق أوسطي

يعتبر مشروع التكتل الشرق أوسطي من بين أهم تحديات العولمة على التكامل الاقتصادي العربي، إذ يبرز مدى مطامع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في ثروات منطقة الشرق الأوسط العربية، كما يحمل في مغزاه محاولة جديدة لصياغة الخارطة الجيوسياسية للوطن العربي وذلك عن طريق السيطرة الاقتصادية والعسكرية على المنطقة العربية التي إذا ما تم السيطرة عليها تحققت منافع كثيرة.

وهكذا جاء هذا المطلب ليعرض تاريخ مشروع التكتل الشرق أوسطي وأهم تحدياته على المنطقة العربية.

أولا: نظرة تاريخية للتكتل الشرق أوسطي

إن النظام الشرق أوسطي، نظام تحمل في مغزاه محاولة جديدة لصياغة المنطقة العربية، وهذه المحاولة لم تكن المحاولة الأولى من نوعها لصياغة الخارطة الجيوسياسية للوطن العربي بل هي محاولة من المحاولات عديدة في العصر الحديث بدأت بالتدخل الاستعماري في المنطقة العربية، والسيطرة الاقتصادية والعسكرية على تلك المنطقة، التي رآها الاستعمار إن من يسيطر عليها يتحكم في مصير العالم، وإنها مهمة لدرجة أنه لا يمكن تركها لرغبة وأمراء سكانها الأصليين.

فبدأ التخطيط والتنظير الفكري للسيطرة على تلك المنطقة وكانت أولى المحاولات التنظيرية في العصر الحديث، على وثيقة (كامبل بزمان)– رئيس وزراء بريطانيا الصادرة سنة 1980، والتي اشتملت على تحديد المفاصل الاستعمارية في العالم وفي مقدمتها البحر المتوسط الاعتبارات إستراتيجية فائقة، ولذا يقترح التقرير ثلاث نقاط بالنسبة إلى المنطقة العربية هي:

– العمل على تجزئة هذه المنطقة وإبقاء شعبها متخلفا؛

– ضرورة فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الأسيوي حاجز بشري قوى وغريب؛

– يقوم هذا الحاجز على مقربة من قناة السويس، وبشكل جسر بري يربط أوروبا بالعالم القديم وتنشأ فيه دولة صديقة للاستعمار عدوة لسكان المنطقة وبالفعل تحولت هته الوثيقة إلى برنامج عمل بدأ تنفيذه عندما حانت الفرصة الملائمة في الحرب العالمية الأولى فكانت هذه هي أولى المحاولات التي طبقت فيها هذه الوثيقة بحذافيرها حيث تم تطبيق نظام الانتداب الاستعماري الذي أوى إلى تجزئة الوطن العربي، وإبقاء شعب المنطقة في حالة تخلف، كما تم منح وعد بلفور– للورد روتشيلد الصهيوني البريطاني الذي هذا وعد اليهود بإقامة وطن قومي كم في فلسطين، وسهل لهم تحقيق هذه الغاية، فكان هذا الوعد نواة لإنشاء تلك الدولة التي فصلت الجزيء الإفريقي عن الجزء الأسيوي للوطن العربي، وأصبحت هذه الدولة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.[1]

أما الجزء الثاني من المحاولة فظهرت بوادر طرحت إثناء الحرب العالمية الثانية، حيث أنشأت بريطانيا ما يسمى (يركز تموين الشرق الأوسط)، وكان هدفه تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في الدول الواقعة شرق وجنوب البحر المتوسط، جيش لا يتهدد استقرار المنطقة بسبب نقص الغذاء، وقد أرادت بريطانيا إبقاء هذا التكتل الاقتصادي كجهاز تخطيطي إقليمي يربط المنطقة بالمركز البريطاني، ولكن هذا المشروع التكتل لم يستمر، حيث رفضت الولايات المتحدة هذا الأسلوب حتى لا يغلق سوق المنطقة أمامها. [2]

–[1]ياسين سويد، المستقبل العربي، السنة السادسة عشر، العدد 191، ماي 1993، ص: 154.

–[2]محمد محمود الإمام، بازار عبد الشرق الأوسط تهافت الأسس ، أوراق الشرق الأوسط، العدد الثاني، القاهرة، جويليا 1994، ص: 42.

في عام 1955 ظهر (حلف بغداد) حيث اجتمع الموقعون لوضع معاهدة رسمية تضمنت الهياكل التنظيمي للحلف، والذي يتكون من: إيران، تركيا، العراق، باكستان ولكنه فشل بسبب رفض العرب له.

وبعدها طرح حلف "السنتو" لكنه فشل، غير أن الحرب مع إسرائيل فرضت واقعا بتعطيل الخطط القريبة في طرح مشاريعهم الشرق أوسطية، فالعالم العربي كان رافض الاشتراك في أي ترتيبات إقليمية تشمل إسرائيل، ولكن بعدما زار السادات القدس في 1977 بدأت مشاريع التعاون الشرق أوسطي تطرح نفسها مرة أخرى، حيث "مشروع مارشال للشرق الأوسط" في 1982، حيث اقترح "بيريرم" أن تقوم هذه السوق وفق برنامج مشترك، يرصد له 30 مليار دولار على أن تديره، الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية والعربية، من خلال بنك للتنمية وإعمار الشرق الأوسط، ويؤكد "شيمون بيريز" أن بناء سوق إقليمية مشتركة من شأنه أن يضمن الظروف الدولية والإقليمية مهيأة لطرح هذا المشروع، ولكن بعد فترة وجيزة من طرح مشروع مارشال للشرق الأوسط تميزت الظروف الدولية والإقليمية، الأمر الذي سمح بطرح الصياغة الثالثة لوطننا العربي.

أما الجزء الثالث فقد ظهر بشكل ملفت للانتباه بعد جرب الخليج الثانية ونهائية الحرب الباردة، التي كانت من نتائجها انهيار التوازن الدولي، فقد أدى هذا إلى إضعاف الوطن العربي بدرجة كبيرة، حيث دمر التوازن العسكري في المنطقة بتدمير العراق الذي كان يعد الجيش الرابع على مستوى العالم، كما فقد معظم الأصول المالية البترولية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول في أواخر الثمانينات والتكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية، التي قدر بنحو 120 مليار دولار– بالإضافة إلى الابتسامات، التي تبلورت بعد ذلك خسارة منظمة التحرير الفلسطينية للدعم المالي بعد حرب الخليج، والدعم السياسي كل هذا وغيره طرح المشروع الشرق أوسطي بقوة على الواقع العربي القليل الذي لم يظهر أي قدرة على المقاومة.

وفي غضون أربع سنوات أو خمسة على انتهاء حرب الخليج، أفرزت سلسلة من الاتفاقيات وهنا بدأت أولى الخطوات العملية والإجرائية نحو نقل هذا المشروع من حيز الرؤى والأفكار، إلى حيز الواقع مع اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في سبتمبر 1993، فقد نصت بعض نصوص هذا [1]، الاتفاق بوضوح أول خطوة على طريق تخليق الجنين، أو خلق بذور الأولى في التربة العربية، وجاءت معاهدة السلام على المسار الأردني– الإسرائيلي (معاهدة سلام 1995) وعدد من الاتفاقيات الثنائية للتعاون في مجالات مختلفة .[2]

كما عقدت أربع قمم اقتصادية في الدار البيضاء بالمغرب (نوفمبر 1994) وعمان بالأردن أكتوبر 1995، والقاهرة نوفمبر 1996 وأخر هذه المؤثرات مؤتمر الدوحة نوفمبر 1997 الذي لاقي معارضة كثيرة حول انعقاده وقاطعته كل من مصر والسعودية، وأعلنت مصر أن عدم مشاركتها رسالة إلى العالم بأن توقف مسيرة السلام والتعنت الإسرائيلي سيؤثران على التعاون الاقتصادي.

وفي إطار عرضنا لمشروع الشرق أوسطي يمكن عرض بعض التصورات الأساسية لهذا المشروع.

أ– التصور الإسرائيلي للمشروع الشرق أوسطي

وهو ذلك التصور الذي طرحه شيمون بيريز حيث طرح تصوره الكامل في كتاب أصدره باللغة الإنجليزية عام 1993 بعنوان (الشرق الأوسط الجديد) الذي بلور فيه أفكاره بشأن مستقبل المنطقة وصولا إلى التكامل الاقتصادي بين دولها، كما عبر ذلك الفكر في العديد من الحوارات واللقاءات الفكرية.

–[1]حسين نافعة، الجامعة العربية في ظل التسوية سيناريوهات المستقبل وعلم المعرفة ، المجلد 25، أفريل 1998، ص: 51.

–[2]علي الدين هلال، الجامعة العربية والسلام العربي الإسرائيلي، أفريل 1998، ص: 65.

ويقوم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي بحسب المخطيطات الإسرائيلية على أساس التسوية التنمية بين إسرائيل والبلدان العربية، وعلى أساس التعاون يتم عن طريق عدة أطر:

- إقامة مشروعات مشتركة في مجالات البنية التحتية المادية والاجتماعية؛
- إقامة مشروعات إنتاجية مشتركة ثنائية ومتعددة الأطراف؛
- إنشاء مؤسسات إقليمية تحويلية وتجارية وتنسيقية.

ب- التصور الأمريكي للمشروع الشرق أوسطي

يعد هذا التصور مكمل للتصور الإسرائيلي، حيث إن كلا منهما له نفس المصلحة في إقامة نظام شرق أوسطي، ويتضح هذا زلزال الخليج ونهاية الحرب الباردة أن الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة ماسة إلى إجراء نظرة شبه كلية في النظم الإقليمية في العالم من زاوية إعادة التركيب والتنظيم، أو من زاوية إعادة الهندسية السياسية والاقتصادية والإستراتيجية خاصة لبعض هذه النظم الإقليمية، وأهمها النظام العربي وإعادة التركيب هذه تريدها الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل، حيث إنها تبغي ما من شأنه الوصول إلى الأمن الجماعي في إطار نظام دولي، وأن يقوم هذا النظام على أنظمة إقليمية قوية تتوصل إلى حلول للمنازعات الإقليمية، والي إيجاد صيغ للتكامل على المستوى الإقليمي، وفي إطار هذا تتصور الولايات المتحدة نظاما إقليميا شرق أوسطيا جديدا يكون فاعلا في ذاته، فيعبر تحالفها الإستراتيجي مع إسرائيل تدخل دول الخليج العربي وتركيا، ثم يتم إدخال دول عربية رئيسية إلى النظام مثل مصر ولاحقا دول فاعلة رئيسة مثل سوريا ولبنان. فالنظام الشرق أوسطي لتصورات الإسرائيلية الأمريكية يقوم على دعامتين تحددت في النتيجة طبيعية وخصائصه العامة.

- الدعامة الأولى: الانفتاح الاقتصادي الكامل على العالم بعامة وعلى منطقة الشرق الأوسط خاصة، شاملة الدول العربية وغير العربية وإسرائيل ضمن العولمة القائمة على نظام السوق والتجارة الدولية الحرة المتعددة الأطراف؛

– الدعامة الثانية: التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف الذي يسند إلى الانفتاح الكامل بين دول المنطقة تجاريا، ويستهدف إقامة تجمع إقليمي شرق أوسطي بديل عن تجمع إقليمي عربي تشغل فيه إسرائيل مركزا متفوقا ومتميزا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وتقوم فيه بدور القوى الإقليمية المهيمنة والعظمى.

ج– التصور العربي للمشروع الشرق أوسطي

الرؤية التي تتصورها معظم الحكومات العربية تتخلص في رؤية الحكومة المصرية، التي ترى أنه يجب أن يكون هناك ربط إقليمي بين السلام من ناحية بين التنمية من ناحية أخرى، وأنه لابد وأن يتحقق السلام العربي الإسرائيلي، ولابد من وضع حد لسياق لتسلح ولابد من زيادة القدرة التنافسية، وتعظيم المزايا النسبة في الإقليم، وتحديد أرضية التعاون على تحديد آلية للصراع، وتقوم الرؤية المصرية على أربع أسس:

– التسوية السلمية للصراع العربي الصهيوني بناء على قرارات مجلس الأمن؛

– الأمن الإقليمي وضبط التسليح وينبغي في الإطار أن يكون هناك ضبط متكافئ للسلاح؛

– التنمية الإقليمية حيث يجب أن تقوم التنمية علة أساس التوازن المتكافئ لمعدلات النمو، ويجب أن ترتبط التنمية بزيادة التجارة البيئية الاستثمار والتكنولوجيا والقدرة الإنتاجية؛

– التعاون الإقليمي والذي يجب أن يمتد إلى التعاون بين مختلف الأطراف، ويجب أن يسهم القطاع الخاص فيما يتعلق بالرؤية المصرية، من انه لا يتمكن عزل دول بعينها عن التطورات الإقليمية الخاصة بالدول المجاورة لما وأنه لا يمكن أن يتحول مركز الثقل إلى إسرائيل بحكم طبيعته الأمور وبحكم التفاعلات والعلاقات الخاصة بين مصر والوطن العربي.

ثانيا: تحديات المشروع الشرق أوسطي

تقف في المشروع الشرق أوسطي عدة تحديات ورهانات عرقلت مسار تطبيقه ونذكر منها ثلاثة رئيسية:

أ- التحديات السياسية

من أخطر التحديات التي يطرحها المشروع الشرق أوسطي هو فرض خارطة جديدة على الوطن العربي تمحى فيها الهوية العربية، وتفرض هوية أخرى هي الهوية الشرق أوسطية، وهذه الخارطة الجديدة ستكون أخطر من خارطة سايكس بيكو القديمة ومصدر الخطورة يأتي من كون الخارطة القديمة هي توزيع إرث رجل مريض ومات أما الخارطة الجيو- اقتصادية الجديدة، فهي شهادة ميلاد جديدة تجرى إصدارها لرجل على قيد الحياة له شهادة ميلاد أصلية، بمعنى أن الهوية العربية تتعرض الأكبر عملية تفويض في مقابل إصدارها بعربية جديدة هي الهوية الشرق أوسطية [1] وذالك عن طريق تذويب الهوية العربية في كيان أكبر يجمع كل عوامل الفرقة العربية.

ب- التحديات الاقتصادية

ويمكن إبرازها فيما يلي:

✔ إعادة توزيع موارد المنطقة وفرض الشراكة الإسرائيلية في استغلال تلك الموارد عبر صيغ آليات التعاون الإقليمي المفتوح؛

✔ دمج إسرائيل في المنطقة التي لفظتها وفي ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب العرب فتعني السوق الشرق أوسطية لإسرائيل أن تمكن من استقطاب أكبر قدر ممكن من الموارد العربية الطبيعية والمالية من مياه ونفط ورأسمال؛

✔ فرض إسرائيل في ظل اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية وأسهمت الدول الصناعية في تحقيقه، فما تزال تنفرد بضمانه عبر إنفراد إسرائيل بإمكانية الحصول على احدث التكنولوجيا الغربية المتطورة، وتمنحها بمواد إضافية وبتسهيلات استثنائية غير متاحة الأطراف الإقليم الأخرى؛

[1]- أمين اسكندر، البديل القومي في مواجهة النظام الشرق أوسطي، المنابر، ص: 61.

✔ إنه في حالة زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية على المنطقة، فإن إسرائيل هي التي تستقطب الجزء الأعظم من هذه الاستثمارات، نتيجة لامتداداتها الصهيونية والسياسية في الأسواق العالمية.

ج- التحديات المؤسسة

إن قمة الدار البيضاء أنشئت مؤسسات لتكون إطارا للتعاون الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومخاوف كثيرة تجاه إمكانية التعايش بين هذه المؤسسات المزمع إنشاؤها، والبني المؤسسة القائمة لتعاون الإقليمي كجامعة الدول العربية، بحقيقة كون صيغة التعاون الإقليمي التي تروح لها المؤتمرات الشرق أوسطية ذات طبيعة إحلالية تهدف إلى إعادة تشكيل طريقة المنطقة كما تم بيانه سابقا مما يشكل تحديدا لجامعة الدول العربية مؤسساتها كدور وإطار قومي.

2-3-2. مشروع التكتل الأورومتوسطي

لقد استحوذ موضوع الشراكة الأورومتوسطية اهتمام الكثير من السياسيين والباحثين والاقتصاديين وخاصة في وقتنا الحالي ومرد ذلك البحث عن مجال مناسب للتعاون البناء في شتى المجالات التجارية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية، وغيرها من المجالات من أجل التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة المتجهة نحو المزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادي، وعليه يأتي هذا المطلب لمحاولة فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الأورو متوسطية وتحديات هذا المشروع.

أولا: نظرة تاريخية للتكتل الأورومتوسطي

في العصر الحديث كانت شمال المتوسط تشكل دائما للوطن العربي مصدر للتهديد والأطماع والحملات العسكرية، فضلا عن أن أوربا كانت مصدر لتهديد طموحات الوطن العربي في الاستقلال والتطور طوال القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين على أقل تقدير.

كما أن دول شمال المتوسط كانت طرفا له مصلحة كبيرة ودور هام في إنشاء إسرائيل على أرض فلسطين العربية كحل للمشكلة اليهودية في أوروبا وكتهديد رئيس لطموحات توحيد المنطقة العربية، وإنشاء قوة عربية كبيرة ومؤثرة.

فرغم السياسات العدائية التي اتبعها أوروبا اتجاه الوطن العربي، إلا أنه لا ينكر أن دول أوروبا شمال المتوسط تبقى طرفا دوليا شديد التأثير في مجريات الأمور جنوب المتوسط، سواء عبر العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية [1] والعلاقات الثقافية، حيث إن دول شمال المتوسط وهي قوة حضارية ثقافية كبرى كانت لها علاقتها الفاعلة مع الدول العربية جنوب المتوسط.

فقد بدأت معظم خبرة الحداثة لدى مصر وسوريا الكبرى وبلدان المغرب منذ بداية القرن التاسع عشر، مع إعادة الاكتشاف المتبادل لدول وشعوب شاطئ المتوسط.

فقد تبادلنا الحضارتين على ما بين المتوسط التأثير بشكل كبير عبر تاريخها الممتد فللفكرة المتوسطة أنصارها المعاصرين في الوطن العربي في مقدمتهم مثقفون مصرون بارزون مثل طه حسين وتوفيق الحكيم ولويس عوض .[2]

وفي ظل حقائق العلاقات القوية صراعا وتعاونا بين ضفتي المتوسط فإن الفكرة المتوسطية، قد بدأت تتحول إلى مقترحات بمشروعات لتأطيرها، حيث بدأت تظهر محاولات التجمع، مصلحة أوروبا في المقام الأول- الذي يربط الشعوب على شاطئ المتوسط وهو ما نسميه هنا المشروع المتوسطي، وعلى غرار مشروع الشرق الأوسط فإن المشروع المتوسطي شهد محاولات جزئية منذ إنشاء الإتحاد الأوروبي.

-[1]أحمد النجار، المشروع المتوسطي الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية ، مركز بحوث الدراسات السياسية، المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة، 7-9 ديسمبر 1996، ص: 05.

-[2]إبراهيم كروان، المعضلات العربية في التسعينيات، السياسة الدولية، العدد 117، جويلية 1994، ص: 14.

فقد توصلت المجموعة الأوروبية خلال فترة الستينات لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل اتفاقيات انتساب مع تركيا 1963، واتفاقية معاملة تفضيلية مع لبنان 1965، ثم المعاهدة مع دول المغرب العربي في عام 1969، واتفاقية انتساب كل من مالطة 1970 وقبرص حتى 1972 إلا أنه حتى عام 1972، لم تكن هناك سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجماعة ودول المتوسط.

فقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة (1957-1972) بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة ذالك رغم وجود دوافع مصلحته تحدوا الطرق الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، ومن تلك الدوافع المصلحية الموضوعية:

✔ الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية؛

✔ الكم الهائل من الأيدي العاملة البشرية المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوروبا؛

✔ الروابط التاريخية والثقافية العتيقة بين الجانبين، إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب الأوروبي-المتوسطي، واجهتها عقبات موضوعية تحول دون إرساء أسس سياسية متوسطية فعالة للإتحاد الأوروبي- أو ما كان يسمى بالجماعة الأوروبية في تلك المرحلة.

وأهم هذه العقبات هي:

✔ العقبات ذات الطابع السياسي واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارساتهم؛[1]

✔ العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الرهيب في مستويات المعيشية لدى كل من مجتمعي أوروبا والبحر الأبيض المتوسط.

---

[1]- محمد سلمان، السياسة الموسطة للإتحاد الأوربي، السياسة الدولية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 138، أكتوبر 1999، ص: 242.

ومع بداية الثمانينات وانضمام كل من اليونان 1981 وإسبانيا والبرتغال 1982 لعضوية المجموعة الأوروبية، تصاعد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المتوسطية، في إطار السياسية المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية، وكان دليل ذالك أنه في مارس 1985 أعلن المجلس الوزاري تأكيد المجموعة الأوروبية على الأهمية التي توليها للتعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية، مع التركيز على ثلاثة مجالات أساسية هي:

- دعم الإنتاج الغذائي لإنهاء التبعية الغذائية المتوسطية؛
- توسيع مجال التعاون الفني والعلمي والصناعي؛
- دعم التعاون الإقليمي.

وفي أوائل التسعينات أدت التطورات، التي شاهدتها الساحة الدولية بعد انهيار النظام العالمي ثنائي القطبية وحرب الخليج الثانية، إلى رغبة الإتحاد الأوروبي في أن يكون له دور سياسي يتناسب مع قدراته كقوة الاقتصادية عالمية، خاصة بعد تطور التكامل الأوروبي بإقامة السوق الموحدة في بداية عام 1993، وسريان اتفاقية ماسترفيت في نوفمبر من نفس العام، وكانت منطقة المتوسط بحكم الارتباط التاريخي والجغرافي والأمني من أوائل المناطق، التي تنشط بها الإتحاد الأوروبي من خلال إقراره للسياسة المتوسطية المحددة الإتحاد التي أعدها المفروض الأوروبي (مانويل مارين)، والتي أعلنت قمة الاتحاد الأوروبي في أسن بألمانيا سنة 1994 الخطوط العريضة لتصورها حول مستقبل علاقات الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط .[1]

وقد جذبت عدة عوامل دورا مميزا في جذب الاهتمام الأوروبي تجاه الدول المتوسطية في هذه المرحلة ومنها:

---

[1]- وفاء نسيم، التعاون الأورو- متوسطي (عملية برشلونة) ، السياسية الدولية، السنة الخامسة الثلاثون، العدد (138)، أكتوبر 1999 ص: 247.

✔ القرب الجغرافي ومشاركة الهجرة؛

✔ دول شمال المتوسط استنتجت إلى أن التنمية الحقيقية على نطاق واسع في الجنوب هي المطلب الرئيسي ليس فقط لمصلحة الشعوب، ولكن أيضا لأمن شمال المتوسط؛

✔ تمثل دول المتوسط شريكا جوهريا لأوروبا ذكرنا مصدرا أساسيا للبترول وإرادات الغاز الطبيعي؛

✔ تمثل اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسواقا هامة لأوروبا؛

✔ إن الإتحاد الأوروبي يشترك دول الجنوب في نفس البحر وبذالك فهو معرض لنفس المخاطر البيئية.

هذه العوامل وغيرها جذبت الاهتمام الأوروبي تجاه الدول المتوسطية وتمكن القول أنه بفضل خمس دول متوسطية (إيطاليا– فرنسا– البرتغال– أسبانيا– اليونان).

بقى موضوع علاقة الاتحاد ببلدان المتوسط نقطة على جدول أعمال القمم المختلفة فمن قمة لشبونة عام 1991، إلى قمة كورفور أسس عام 1994 إلى قمة كان عام 1995، وإلى القمة المخصصة لموضوع المتوسط في السياسية الأوروبية، وإبرازه وإعطاءه قوة الدفع اللازمة لضبط القوى داخل الاتحاد الأوروبي بين ألمانيا التي تطالب بالتوجه نحو أوروبا الشرقية أكثر، وفرنسا وإيطاليا ذات التوجه المتوسطي، وقد أدى ذالك على زيادة حجم المساعدات الاقتصادية إلى دول جنوب المتوسط، حيث خصص مبلغ 4،7 مليار وحدة نقدية أوروبية كمنح للدول المتوسطة في الفترة من 1995 وحتى العام 2005.

ولقد أكد إعلان برشلونة في مقدمته على عدة أمور:

✔ التشديد على الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط؛

✔ التأكيد على إدراك تلك الأطراف بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على جانب المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب تنسيقا؛

✔ الإشارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف، ودعم لعلاقات تلك الدول ترتكز على روح المشاركة، مع احترام ممارسات وقيم كل المشاركين؛

✔ التأكيد على أن الإطار متعدد الأطراف يعتبر مكملا لتدعيم العلاقات الثنائية؛

✔ التشديد على أن المشروع الأوربي–المتوسطي لا يهدف إلى أن يحل المبادرات والمشروعات الأخرى المطروحة في تلك المنطقة؛

وقد تضمن إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- المشاركة السياسية والأمنية؛
- المشاركة الاقتصادية والمالية؛
- المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ثانيا: تحديات المشروع الأورومتوسطي

إن مشروع التكتل الأورو متوسطي يفرض عدة تحديات على التكامل الاقتصادي العربي ومن بين أهم هاته التحديات نذكر:

✔ تحاول الدول الأوروبية فرض تصور خاص للتعاون الإقليمي في المنطقة وذلك من خلال ما يسمى بالشراكة العربية– الأوروبية، أو التعاون المتوسطي، وهي شراكة غير متكافئة القوى الاقتصادية بطبيعة الحال، حيث تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية، إذ تشكل هته الشراكة الأوروبية العربية بعض المخاطر على الرغم من أن هذه أن هذه المخاطر أقل ضررا من المخاطر التي يفرضها مشروع التكتل الشرق أوسطي، وتتمثل هذه المخاطر في أن هذه المشروعات إنما تهدف إلى تجزئة المنطقة العربية إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى

من الاقتصاد العالمي، جزء كبير هو التكتل أو الإقليم الشرق أوسطي والمبنى على أساس السيطرة الإسرائيلية كقوة إقليمية مركزية وشريك للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية ومنافس للبلدان الأوروبية، أما الجزء الآخر يتمثل في الشراكة الأورو متوسطية وهي تهدف جميعها إلى تهديم أي مشروع إقليمي عربي يمكن أن ينهض ويقوم، حتى ولو ظن البعض أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي، ومشروع التكتل الشرق أوسطي، ومشروع الشراكة الأورو متوسطية، يمكن أن تكون مشروعات متكاملة وليست متنافسة .[1]

✔ إن الاندماج غير المتكافئ بين اقتصاديات الدول العربية واقتصاديات الدول الأوروبية، له مخلفات سلبية على اقتصاديات الدول العربية كون اقتصادياتها أضعف من اقتصاديات الدول الأوروبية، وهو أمر يجب أن يؤخذ في الحسبان في مستقبل العلاقات الأوروبية العربية، وذلك لأن اقتصاديات الدول الأوروبية دائمة التغير، على نحو يفرض على الدول المدمجة في اقتصادها إعادة هيكلة تميلها تغيرات أكثر مما يسند عليها احتياجاتها التنموية.

✔ وجود تفاوتات واضحة بين بلدان شمال جنوب المتوسط، من حيث القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، وكذا تفاوتات واضحة من حيث نصيب الفرد من النتائج القومي الإجمالي حيث يبلغ في الشمال عشرة أضعاف نصيب الفرد من النتائج المحلي في دول جنوب المتوسط أي أن هناك عدم تكافئ في القدرة الشرائية بين المواطن الأوروبي والمواطن العربي، كما أن دول جنوب المتوسط مثقلة بديون خارجية تفوق نسبتها 90 % من إجمالي النتائج القومي، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة في دول جنوب المتوسط مقارنة بالدول الأوروبية إلى جانب معدلات النمو الاقتصادي الضعيفة للدول العربية إذا ما قورنت بنظراتها الأوروبية، ومن خلال جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فإن دول جنوب المتوسط

[1]– فيرجينيو رونيوني، أوروبا كيف تساهم في استقرار الشرق الأوسط، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1997، ص: 71.

تحتل مكانا أدنى بكثير من دول شمال المتوسط وهذا في حد ذاته يخلف شراكة غير متكافئة على الإطلاق.[1]

✔ ومن بين أهم تحديات المشروع المتوسطي على الاقتصاد العربي هو مواجهة الشركات العربية منافسة شديدة من طرف الشركات الأوروبية وهي منافسة غير متكافئة، مما سيؤدي ذلك بالضرر لعدد كبير من الشركات العربية، كما أن مضاعفة فتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية يؤدي إلى اختلال الموازنين التجارية للبلاد العربية.

✔ كما لا ننسى فقدان رجال الأعمال العرب أي القطاع الخاص من جراء انفتاح التجارة أمام الاتحاد الأوروبي ما يتمتعون به من حماية لمتوجاتهم وذلك بسبب شروط انفتاح التجارة والتبادل الدولي.

✔ إن التخفيف الكبير من الرسوم الجمركية، إضافة إلى انخفاض تكاليف النقل، الذي سوف يعزز مستقبلا بفسخ المجال لتحويل التجارة لصالح منتجين أوروبيين أقل كفاءة من منافسين عالميين.

✔ إن اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط أي دول المغرب العربي خصوصا، تحدث وتوجب انخفاضا في متوسط الرسوم الجمركية على واردات الدول المتقدمة، مما يؤدي ذالك إلى تدني إيرادات الموازنات العامة للدول العربية بسبب إزالة التعريفات الجمركية، إذ يترتب على ذلك إعاقة تنفيذ مشاريع التنمية، وعلى اتخاذ سياسية صناعية واجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية. [2]

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، جويلية 1994، ص: 42.

[2]– سامي غالي، خطوة جديدة، في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية ، العدد (129) مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998، ص: 128.

إن لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية أثارا عديدة على النشاط الإنتاجي تتخلص في الأتي:

- إغلاق وحدات إنتاجية غير كفئة في قطاعات قادرة على المنافسة؛
- إعادة هيكلة وحدات قادرة على اكتساب وضع منافس؛
- توسيع منشآت وقطاعات تحقق التنافس مستفيدة من اتساع السوق وخلق التجارة، وهذا يضع تحدي أمام الاقتصاديات العربية وصناعاتها؛
- التخلي عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة فقدانها الحماية.

✔ حقيقة هامة يجب أخدها بعين الاعتبار، هي أن بناء الاقتصاد الوطني على نحو يعزز درجة الاندماج في الاقتصاد الأوروبي المتقدم يتطلب جهدا مستمرا لإعادة تشكيلية وفقا للتغيرات في ذلك الاقتصاد الأقوى، ويقلل في الوقت نفسه من الحافز للانضمام إلى تكامل إقليمي على المستوى العربي.

✔ من خلال السياسات الأوروبية تجاه المشروع المتوسطي، أنها تعاني من عدم تجانس حقيقي من ناحية، وأنها تنطلق من أبعاد ومرامي قولا تتفق بالضرورة مع المصالح العربية، يطرح ذلك تحديا أمام صانع القرار العربي، الذي يحاول تعظيم مصالحه الاقتصادية والسياسية في إطار منظومة من التعاون المتوسطي.

2-3-3. تصورات الشراكة الأورو متوسطية

للشراكة الأورو متوسطية آثار على التكامل الاقتصادي العربي تتمحور أهمها في محاولة فرض التصور الأوربي الخاص للتعاون الإقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى

بالتعاون المتوسطي، والاندماج غير المتكافئ بين مجموعتين من الاقتصاديات متباينة المستوى الاقتصادي يميزه وجود تصورات متعارضة تبررها مجموعة من الأطماع حول المنطقة العربية، وهو ما سيتناوله هذا المطلب.

أولا: مختلف الآراء تجاه الشراكة الأورو متوسطية

ونجد هناك رأيين متناقضين تجاه المشروع الأورو متوسطي كما يلي:

أ- الرأي الأول

يرى هذا الرأي أن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية شراكة غير ناجحة ولا يمكن أن تنجح، وأنه إذا ما تمت تأسست علاقة جماعية ستكون نوعا من هيمنة الشمال وتبعية الجنوب، ولذا يرفض هذه الشراكة والمشروع الشرق أوسطي، وتبريره في ذلك ما تم توضحيه من تحديات هذا المشروع على المنطقة العربية.

ب- الرأي الثاني

على خلاف الرأي الأول فإن الرأي الثاني ينظر للمشروع نظرة تفاؤلية، حيث يرى أنه نتيجة للتمايزات والتقارب الجغرافي والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والأمنية للجانبين يمكن أن تصل لدرجة الأزمة، ما لم يندمج الجانبيين الأوروبي والعربي معا ويتعاونان بقوة.

ويرى أنصار التصور الأخير أنه إذا كان هناك أمل في تحسين فرص الاندماج بين دول جنوب المتوسط ودول شمال المتوسط، فإن ذلك سيكون عن طريق تدعيم هذه الشراكة.

وفي نهاية طرح المشروع المتوسطي الذي يملك العديد من العوامل التي تجعله يعمل كغيره من المشروعات الأخرى المطروحة، حيث لم يخلف عداوة نشطة في العالم العربي كما في المشروع الشرق أوسطي، كما أنه يتعامل مع إسرائيل بشكل لو أجزنا التعبير أقل تميزا

من المعاملة الأمريكية لإسرائيل. [1]

إلا أن المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي يؤكدان على أولوية إدماج المنطقة في النظام العالمي الجديد، وأنهم إذا اختلفا فهما يختلفان في الدرجة وليس في النوعية، فالمشروعان متشابهان في عدة أشياء، من أهمها أن الفاعلين الإقليميين الرئيسين الممثلين في المشروع الأول موجدين في المشروع الثاني، والفارق الرئيسي بينهما هو غياب الولايات المتحدة الأمريكية وبروز الثقل الأوروبي في المشروع المتوسطي.

ثانيا: المغزى من تمركز الشراكات على الوطن العربي

فكلا المشروعين يهدفان إلى الهيمنة على الوطن العربي، والذي أثبت التاريخ أن من يتحكم فيه فإنه يتحكم في العالم أجمع وينبغي هنا التأكيد على دلالات تتضمنها الآليات الأمريكية الأوروبية بالنسبة للنظام الإقليمي العربي. [2]

أ- إن هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة تتم في إطار عملية تسوية سياسية شاملة للصراع العربي- الإسرائيلي، هنا يتضمن قبول إسرائيل عربيا، الأمر الذي يعني أن مثل هذه التسوية تعد قبولا أو بصفة أدق انصياعا للأمر الواقع، أو للواقعية، وتجاوزا للقضية المركزية في النظام العربي ألا وهي القضية الفلسطينية.

ب- الأمر الثاني المثير للاهتمام يتمثل في الهندسة الجغرافية الجديدة للوطن العربي والتي تشمل على أربعة مناطق فرعية في النظام العربي وتمثل في:

- المنطقة الأولى: منطقة المغرب العربي والتي ينظر إليها على أنها تجمع تابع من توابع أوروبا دون أن تكون هذه التبعية مؤدية إلى الانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة، ولعل هته المنطقة أي منطقة شمال إفريقيا تمثل العنصر الأساسي في الشراكة الأورو متوسطية.

-[1]سمير أمين، نظام شرق أوسطي أم سوق شرق أوسطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص: 112.

-[2]قيس الغزاوي، الشرق الأوسط والمتوسطي متفقان إستراتيجيا بعد برشلونة ، مجلة النور، السنة الرابعة، العدد السادس والخمسون، جانفي 1997، ص: 26.

– المنطقة الثانية: منطقة بلدان الجزيرة العربية، وتحديدا الخليج العربي، والموضوعة تحت الحماية العسكرية الأمريكية المباشرة، وهذا الجزء تزداد أهميته الجيو إستراتيجية، في إطار ما تدل عليه الأبحاث من ناحية القوى الاقتصادية الكبرى، ولا تجاوز الحقيقة هنا إذا قلنا أن هذه المنطقة ستظل أهميتها ممتدة إلى أن نجاوز الحقيقة هنا إذا قلنا أن هذه المنطقة ستظل أهميتها ممتدة إلى أن تفتح الثورة التقنية والعلمية الراهنة آفاق جديدة لاكتشاف مصادر الطاقة البديلة.

– المنطقة الثالثة: منطقة بلدان المشرق العربي، وهي المنطقة التي تمثل الدائرة الأساسية للسوق أوسطية.

– المنطقة الرابعة: منطقة البلدان العربية المتبقية، أو تحديدا العراق، الذي يمكن أن يكون مستقبلا جزءا من نظام فرعي اقتصادي وأمني ليشمل الدائرة النفطية

ج– إن العامل المشترك في هته الترتيبات والشراكات الإقليمية الجديدة يتمثل في تأسيس دور محوري وأساسي لإسرائيل استنادا إلى شرعية الانتماء، إذ لا يخفي أن المشروع المتوسطي، والذي طرحته الدول الأوروبية، قد انطلق من الديناميكية السياسية الجديدة التي أطلقتها عملية السلام، والتي رأت من خلالها أوروبا دافعا لإقامة تعاون أوروبي متوسطي يضم دولا عربية إلى جانب إسرائيل.

وأنه إذا أخذنا بعين الاعتبار اندماج إسرائيل وارتباطها باقتصاديات أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان، فإنها تتطلع إلى ممارسة الإستراتجية الأوروبية الأمريكية [1]

ويمكن القول أنه من خلال الدوائر المتقاطعة أي الدائرة المتوسطية، والدائرة النفطية والدائرة الشرق أوسطية، فإن الهدف يتجاوز مجرد إنشاء سوق شرق أوسطية إلى ترتيبات

[1]– نجيب عيسى، التحديات الاقتصادية للتسوية واستراتجيات المواجهة، مستقبل العالم العربي، السنة الخامسة، العدد 15، مكتبة مدبولي، 1995، ص: 12.

إقليمية متكاملة، ومن ثم فالوطن العربي على أبواب مرحلة جديدة لا تقوم على التجزئة، بل تعتمد أيضا على التوظيف الاتجاهي بين العرب وإسرائيل وبين استراتيجيات القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

ومن المفارقات الغربية أن مشروعات التعاون الإقليمي المدفوعة بطرف أجني هي التي وجدت طريقها إلى التطبيق في المنطقة العربية، بينما مازالت مشروعات التعاون الإقليمي المفترض أن تحركها المبادرات الذاتية العربية عاجزة على أن تفرض نفسها على الساحة، ومن المفارقات الأكثر غرابة أن بزعم البعض أنه ربما كانت مشروعات الشرق أوسطية والأورومتوسطية، هي المسار الذي ينبغي إتباعه للوصول إلى مشروعات للتعاون الإقليمي العربي، وهكذا سوف تظل مقادير الوطن العربي بين أطراف خارجية، إلى أن يصحوا العرب من غفلتهم، وينشطوا العمل الاقتصادي المشترك فيما بينهم، ويبتكروا له سياسات وآليات جديدة.

الخاتمة

يستخلص من خلال التحليل السابق ومن عرض التناقضات التي تنطوي عليها العولمة ومخاطرها ودرجة الغموض التي تحيط بنمطها السائد في الوقت الراهن، وكثرة المخاوف التي تحيط بها والاستعدادات التي تتخذ لمواجهتها على المستوى العالمي نفسه لانتشارها، فإنه يمكن التخمين بأنها آيلة إلى السقوط، لأنه لا أحد يستطيع أن يلغي التطور التقني والتكنولوجي الهائل والتطور الحضاري الذي تراكم عبر مئات وآلاف السنين هو نتاج الحضارة الإنسانية برمتها، وبالتالي وبغض النظر عن ظروف نشأتها فإنها ستتجاوز شروط هذه النشأة لتصبح عملية عالمية واسعة المدى تنقل العالمية جمعاء إلى آفاق عليا من التطور الفكري والعلمي والتكنولوجي، بمعنى أنه ستحدث آثاراً إيجابية لم تكن متصورة لدى من هندس عملية العولمة، بنفس القدر الذي لم يتوقعوا فيه سقوطهم وزوال هيمنتهم، وما

نهاية التاريخ الذي يبشرون به إلا بداية لهذا السقوط وقد أثبت التاريخ أنه لن يتاح لدولة ما أو حتى مجموعة دول أن تهيمن على العالم اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً إلى الأبد.

إن التطور التقني الهائل الذي تحقق في ظل العولمة قد يكون من عوامل الإسراع بسقوطها وزوالها، ومن المهم ملاحظة تشكل تيار مناهض للعولمة السائدة يتألف من القوى السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية في الدول النامية، وحتى في الدول المتقدمة المتفقة على ضرورة إيجاد صيغة توافق بين فاعلية الدولة والفاعلية الاقتصادية التي تقدمها قوى السوق، وهي تسعى لجعل النظام العالمي أكثر توازناً وعدلاً وخدمة لجميع الشعوب، وتنادي بتقليص الفوارق داخل الدول الرأسمالية ذاتها وبينها وبين باقي دول العالم بشكل عام.

ينظر العالم اليوم إلى العالم العربي على أنه أمة واحدة لها حضارة عريقة ورغبة في بناء مستقبل أجيالها، ولابد من التكتل الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة والتكتلات البديلة في المنطقة العربية والتي تتمثل في المشروع الشرق أوسطي الذي يفسر مطامع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على منطقة الشرق الأوسط العربي، إضافة إلى مشروع التكتل الأورو متوسطي الذي يحمل في مضمونه سيطرة الاتحاد الأوربي على اقتصاديات دول جنوب حوض البحر المتوسط والمتمثلة أساسا في دول إتحاد المغرب العربي، بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة، والعلاقات الاقتصادية الثنائية والمحدودة بين الدول العربية.

ولابد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد، ولهذا يتوجب دراسة ومعرفة مميزات الوطن العربي وخصائصه وتحليل المعوقات التي تحول دون تحقيق تكامل اقتصادي عربي.

قائمة المراجع:

1. ابراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990.

2. إبراهيم العيسوي، التنمية المنشودة في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية، مصر المعاصرة، العدد 441، جويليا 1996، القاهرة.

3. إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

4. إبراهيم كروان، المعضلات العربية في التسعينيات، السياسة الدولية، العدد 117، جويلية 1994.

5. أحمد النجار، المشروع المتوسطي الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية ، مركز بحوث الدراسات السياسية، المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة، 7-9 ديسمبر 1996.

6. أحمد فؤاد مندور، التكتل الاقتصادي العربي ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 1998.

7. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،الطبعة الأولى، جانفي 2000.

8. أكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، مكتبة مديولي، 2002، القاهرة.

9. أمين اسكندر، البديل القومي في مواجهة النظام الشرق أوسطي، المنابر.

10. بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، 1998.

11. بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، تر الدكتور راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

12. جميل محمد حسين، تطور ممارسات الأمن الجماعي الدولي ، القاهرة، دار الشروق للنشر، 1994.

13. جون وليامسون، التكامل النقدي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981.

14. حسن عبد الله جوهر، العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي ، العدد 144، مكتبة مدبولي، 2001.

15. حسن عبد الله جوهر، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، السياسة الدولية، السنة السابعة والثلاثون، العدد 144، أفريل 2001.

16. حسين معلوم، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

17. حسين نافعة، الجامعة العربية في ظل التسوية سيناريوهات المستقبل وعلم المعرفة ، المجلد 25، أفريل 1998.

18. حمدي عبد العظيم، جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 20-22 نوفمبر 1997.

19. سامي غالي، خطوة جديدة، في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية ، العدد (129) مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998.

20. سليمان المنذر، السوق المشتركة في ظل العولمة، مكتبة مدبولي، 1999.

21. سليمان حميد المنذري، إنجازات التكامل الاقتصادي العربي بالمقارنة بالأهداف المتوخاة في كتاب آليات التكامل الاقتصادي العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993.

22. سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، القاهرة، 1997.

23. سمير أمين، نظام شرق أوسطي أم سوق شرق أوسطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

24. السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

25. الشاذلي العياري، القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك ، عمان منتدى الفكر العربي، ماي 1996.

26. صادق جلال العظم، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع السنة 57 عام 1997.

27. عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ، مطبعة رمضان وأولاده، 1999.

28. عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

29. عبد المجيد راشد، العرب والعولمة نحو نموذج معرفي لظاهرة العولمة وأثرها على الأمة العربية، دراسة غير منشورة.

30. عبد المجيد محمد رشيد، العرب والعولمة نحو نموذج معرفي لظاهرة العولمة ، دار الشروق، القاهرة، 2001.

31. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية، 2003.

32. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

33. عبد المنعم السيد السعيد، الوحدة النقدية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

34. عبد الوهاب حميد رشيد، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة: الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

35. عبد الوهاب حميد رشيد، ت قويم أداء المشروعات العربية المشتركة والدور التكميلي للمشروعات العربية المشتركة، كاظمة للنشر، الكويت، 1985.

36. العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، كلية تجارة طنطا، 1987.

37. علي الدين هلال، الجامعة العربية والسلام العربي الإسرائيلي، أفريل 1998.

38. غريب الجمال، اقتصاديات الوطن العربي، معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة، 1980.

39. غسان العزي، النظام التجاري العالمي الجديد ، العدد السابع والعشرون، دار النهضة العربية القاهرة، 1995.

40. فيرجينيو رونيوني، أوروبا كيف تساهم في استقرار الشرق الأوسط، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1997.

41. قيس الغزاوي، الشرق الأوسط والمتوسطي متفقان إستراتيجيا بعد برشلونة ، مجلة النور، السنة الرابعة، العدد السادس والخمسون، جانفي 1997.

42. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

43. كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث لطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.

44. محسن هلال، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة ، المستقبل العربي، بيروت، العدد 254، أفريل 2000.

45. محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل ، ندوة العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997.

46. محمد الأطرش، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

47. محمد سلمان، السياسة الموسطة للإتحاد الأوربي، السياسة الدولية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 138، أكتوبر 1999.

48. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986.

49. محمد محمود الإمام، بازار عبد الشرق الأوسط تهافت الأسس ، أوراق الشرق الأوسط، العدد الثاني، القاهرة، جويليا 1994.

50. محمد محمود الإمام، سوق عربية وسوق شرق أوسطية ، مطبعة التضامن، القاهرة، 1994.

51. محمد مرعشلي، واقع السياسات الاقتصادية المعاصرة ، المؤسسة الجامعية للدراسات، القاهرة، 1987.

52. نبيل حشاء، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

53. نجيب عيسى، التحديات الاقتصادية للتسوية واستراتجيات المواجهة ، مستقبل العالم العربي، السنة الخامسة، العدد 15، مكتبة مدبولي، 1995.

54. الهادي مقبول وآخرون، العولمة وانعكاساتها على العالم العربي، الرهان والآفاق، أعمال ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط، 1996.

55. وفاء نسيم، التعاون الأورو- متوسطي (عملية برشلونة) ، السياسية الدولية، السنة الخامسة الثلاثون، العدد (138)، أكتوبر 1999.

56. ياسين سويد، المستقبل العربي، السنة السادسة عشر، العدد 191، ماي 1993.

57. Site internet :